الفصل الخامس
بين الحربين العالميتين وحتى قيام ثورة يوليو
(1918 - 1952م)

انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918، بعد أن ألقت بظلالها بشكل واضح على كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية بمصر، كما سبق عرضه، ولكن تأثير الحرب كان مستمرًّا على بعض هذه الجوانب، ومؤقتًا على بعضها الآخر، إلا أن ذلك -في عمومه- أفرز إعادة صياغة -إن صح التعبير- لأسلوب إدارة البلاد بقطاعاتها المختلفة، كما أن هذه الحرب مهدت بقوة لنشأة الحركة الوطنية الفاعلة على المستوى السياسي والاقتصادي، وهو ما ميز هذه الفترة، خاصة بفعل التأثيرات المباشرة للحرب العالمية الثانية، التي يمكن اعتبارها إيذانًا بنهاية فترة الاحتلال، وترسيخًا لقوة التيار الوطني الناشئ منذ ثلاثة عقود أو يزيد، ويمكن استعراض هذه التطورات وأثرها على القطاعات المختلفة، وبالتالي على منظومة العمران المصري، من خلال عرض تطور هذه القطاعات على مرحلتين متتاليتين، تبدأ الأولى من نهاية الحربة العالمية الأولى وحتى الكساد الكبير (1918 – 1930) والثانية من 1930 وحتى 1952.

ويلخص الدكتور جمال حمدان أهم خصائص هذه الفترة الأولى بقوله [1]: "*هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيًّا، وهي أقرب للجمود والتوقف نوعًا منها إلى أي من التوسع أو الانكماش الملموس في معظم خطوط الاقتصاد، فأهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة تقريبًا، وضعف توسع المساحة المحصولية نوعًا، وفي الوقت نفسه بدأت مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الإنتاج ومتوسط غلة الفدان، كما أخذ القطن يتذبذب مع الحربين العالميتين والأزمة العالمية (الكساد الكبير)، وبذا بدأ اقتصاد التصدير يلقى المتاعب الجدية، في حين راحت الصناعة تحاول أن تنهض من هوتها وتقاوم دون جدوى تقريبًا، وظلت الزراعة تقريبًا هي كل جسم وعصب الاقتصاد، فطول الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين كانت تستوعب 70٪ من العمالة، وتقدم 50٪ من الدخل القومي*".

ويمكن اعتبار ما قاله د. جمال حمدان مقدمة لاستعراض هذه القطاعات بشيء من التفصيل في المرحلتين السابق ذكرهما.

---

(1) جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 30-31.

1 - الزراعة: الري وتطور الملكية الزراعية والعمران:

شهدت هذه الفترة استمرارًا لجهود التنمية الزراعية من خلال مشروعات الري والصرف، والتي شملت تعلية خزان أسوان، والتوسع في إنشاء القناطر، إلا أن المساحة المزروعة لم تواصل نموها بالشكل الذي كان قبلًا، ففي الفترة 1910 - 1914 كان متوسط المساحة المزروعة نحو 5.2 مليون فدان (بنقص قدره 300 آلاف فدان عن عام 1900)، وأخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء شديد بصعوبة واضحة، حتى استعادت النقص المشار إليه عام 1927؛ حيث بلغت المساحة 5.544 مليون فدان، واستمرت على هذه المساحة حتى عام 1931، ثم بدأت ببطء شديد تنمو من جديد، وفي ذلك يقول د. جمال حمدان[1]: *"لقد انتهى عصر التوسع الأفقي في الزراعة"*.

أما المساحة المحصولية فلم تتوقف عن النمو في هذه الفترة، ولكنه نمو بطيء جدًّا، فقد بلغ المتوسط العام للمساحة المحصولية في الفترة من 1900 - 1914 نحو 7.61 مليون فدان. وعمومًا فقد بدأ التوسع الرأسي أيضًا في مرحلة الهبوط، فالمساحة المحصولية التي توسعت بنسبة 66٪ في الثلاثين سنة 1877 - 1907، لم تزد إلا بنسبة 10٪ في الثلاثين سنة التالية. وشكلت مسألة الصرف معضلة حقيقية تواجه تطور الزراعة المصرية خلال هذه الفترة (وما بعدها). وعلى الرغم من اهتمام حكومة الاحتلال بهذه المشكلة (زادت أطوال المصارف نحو 40٪ في حين زادت أطوال الترع نحو 10٪ في الفترة 1917 - 1937)، إلا أن غلة الفدان ظلت في تراجع شديد، ولم يحفظ إنتاجيته إلا الاستخدام المفرط لاستعمال الأسمدة الكيماوية، حتى أن مصر جاءت قبيل الحرب العالمية الثانية في المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث كثافة التسميد للفدان المزروع. وعليه فإن نسبة الزيادة السنوية في الإنتاج الزراعي عمومًا لم تتعد 1٪ في المتوسط في الفترة من 1913 حتى 1939.

ولعل ما توصل إليه "أوين" يلخص الهيكل العام لتطور الزراعة المصرية طوال فترة الاحتلال البريطاني من بدايتها إلى نهايتها؛ حيث يرى *"أن الزيادة المبكرة التي حدثت في الإنتاج لم تتحقق إلا مقابل تباطؤ أشد في معدل التحسن في السنوات التالية"*[2].

غير أن إنتاج القطن لم يتوقف عن النمو خلال هذه الفترة، على الرغم من تراجعه بسبب الحرب الأولى في بداية هذه الفترة ثم بسبب الأزمة العالمية (الكساد الكبير) في نهايتها، فمثلًا هبطت المساحة المزروعة قطنًا خلال سنوات الحرب الأولى، هو ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الكلي لمحصول القطن، فبعد أن كان المحصول حوالي 8 ملايين قنطار قبيل الحرب، وصل إلى نحو 6 ملايين قنطار في عام 1920، ولكنه استعاد مستواه فيما بعد، ولكن من خلال استخدام سياسات التحديد المحصولي

(1) جمال حمدان: المرجع السابق، ص 31.

(2) جمال حمدان: المرجع السابق، ص 32.

للزمامات المزروعة، وهي السياسات التي ثبت فشلها بوضوح، وفي ذلك يرى د. علي لطفي[1] أن سياسة تحديد إنتاج القطن بهدف رفع أسعاره كانت خاطئة؛ لسببين:

- أن إنتاج القطن المصري لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي (10٪ من إنتاج أمريكا وحدها)، وبالتالي فإن نقص أو زيادة هذا الإنتاج لا يؤثر في الأسعار العالمية.
- أن تخصص مصر في زراعة القطن طويل التيلة، ومع الارتفاع الشديد المستمر في أسعاره بدأت المصانع في تطوير آلاتها لاستعمال الأقطان قصيرة التيلة، وخلط الأقطان بالألياف الصناعية، وهو ما استمر إلى الآن، وتأثر به القطن المصري بشدة.

ومن هنا تخلت مصر منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين عن سياسة التحديد، وتبنت السياسة العكسية تمامًا، وهي زيادة المحصول إلى أقصى حد ممكن، فعاد الإنتاج يتصاعد من جديد حتى بلغ عام 1930 نحو 8.3 مليون قنطار، متفوقًا على بداياته قبيل الحرب العالمية الأولى[2].

وعمومًا كان ذلك مدخلًا للمرحلة التالية؛ حيث شهدت نهاية عام 1929 مرحلة جديدة، هي مرحلة الكساد الكبير، والتي استمرت من عام 1930 وحتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939، فشهدت هذه الفترة تغيرات مهمة في سياسة مصر الاقتصادية، تأثر بها الإنتاج الزراعي إلى حد بعيد؛ حيث بدأت مصر في اتباع مبدأ الحماية، وهجرة سياسة الحرب الاقتصادية[3]، كما أدركت الحكومة أخيرًا خطورة الاعتماد على محصول واحد (القطن)؛ حيث يؤدي ذلك إلى جعل الاقتصاد المصري كله شديد الحساسية لتقلبات أسعاره، وهو ما وضح تمامًا خلال سنوات الحرب الثانية، فما أن اشتعلت نار الحرب العالمية الثانية حتى قامت الحكومة بالتدخل لضمان توافر احتياجات البلاد من المواد الغذائية، بعد انقطاع معظم الوارد من الحاصلات الزراعية.

ففي عام 1942 أصدرت الحكومة أمرًا عسكريًّا، يقضي بتحديد مساحات زراعة القمح والشعير بما لا يقل عن 50٪ من الزمام المزروع في شمال الدلتا، و 10٪ في بقية مناطق القطر، وهو ما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة قمحًا وشعيرًا، أما بالنسبة للقطن فقد حددت مساحته بالدلتا بنسبة 22٪، وبنسبة 15٪ في بقية القطر، وذلك كحد أقصى، كما منعت زراعته إطلاقًا في بعض المناطق[4].

---

(1) علي لطفي: التطور الاقتصادي، دراسة تحليلية لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، 1985، ص 297.
(2) جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 33.
(3) علي لطفي: التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 236.
(4) علي لطفي: المرجع السابق، ص 236 – 237.

وبذلك فإن القطن تلقى ضربته المؤثرة أثناء الحرب الثانية، فمساحة الأرض المزروعة قطنًا تناقصت بشدة خلال فترة محدودة جدًّا، فبعد أن كانت حوالي 1.75 مليون فدان عام 1939، تراجعت إلى نحو 1.12 مليون فدان عام 1943، ثم واصلت تراجعها إلى نحو 980 ألف فدان عام 1945، وهو ما عاد بمساحة الأرض المخصصة لزراعة القطن، وكذلك إنتاجه إلى نحو نصف قرن للخلف.

غير أنه بعد انتهاء الحرب استعاد طفراته بسرعة رهيبة؛ حيث وصلت مساحته إلى 1.4 مليون فدان عام 1948، ثم إلى 1.7 مليون فدان عام 1949، ثم إلى نحو 2 مليون فدان عام 1951، كما وصل إنتاجه الكلي عام 1952 إلى نحو عشرة ملايين قنطار لأول مرة في تاريخ مصر، وقد وصف د. جمال حمدان عام 1952 بأنه: "*سنة 1952 هي ذروة القطن مساحة ومحصولًا، سنة المليوني فدان والعشرة ملايين قنطارًا*"(1).

مجال الري:

توقفت مشروعات الري في مصر كلية مع الحرب العالمية الأولى، ولكن ما إن انتهت الحرب حتى بدت رغبة الحكومة في رسم سياسة مائية ترمي إلى توفير كمية إضافية من المياه؛ حتى يمكن زيادة المساحة القابلة للزراعة، وزيادة المساحة المحصولية، وقد أقيمت عدة مشروعات لتطهير الرياحات، أو حفر بعض الترع التي تصل الأراضي البعيدة بمجرى النهر أو ترعه الرئيسة. ومن أهم المشروعات في هذه الفترة الآتي:

- إنشاء قناطر نجع حمادي عام 1930؛ للمساعدة على ضمان ري الحياض وزيادة الأراضي التي تروى ريًّا صيفيًّا في جرجا وأسيوط.
- الانتهاء من التعلية الثانية لخزان أسوان عام 1937؛ حيث بلغ ارتفاع الماء أمامه 120 مترًا، وأمكن حجز حوالي 6 مليارات من الأمتار المحكمة من المياه.
- إنشاء خزان جبل الأولياء عام 1937؛ ليساعد خزان أسوان في توفير المياه.
- إقامة قناطر محمد علي سنة 1939؛ لتحل محل قناطر الدلتا القديمة، والتي أصبحت عاجزة عن مواجهة المطالب المتزايدة للزراعة.

ومن خلال هذه المشروعات الضخمة أمكن تحويل الدلتا بتمامها من ري الحياض إلى الري الدائم، كما تم تحويل جميع أراضي الوجه القبلي، فيما عدا 900 ألف فدان من ري الحياض إلى الري الدائم. وكل ذلك ساعد بالطبع في التنوع المحصولي الذي شاهدته تلك الفترة، وإن كان ذلك قد ساعد على زيادة المساحة المحصولية، ولكنه كان أولًا وأخيرًا على حساب خصوبة الأراضي، وبالتالي إنتاجية الفدان.

(1) جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 36.

وأهم ما يميز هذه المرحلة (من الكساد الكبير 1930 وحتى الثورة 1952) أنها بدأت فيها تراجع الزراعة نسبيًّا، أو ثباتها (ظاهريًّا) لحساب الصناعة، وهي مرحلة تحول كبرى، انعكست بالطبع ومباشرة على منظومة العمران المصري، كما سيلي بيانه، وقد أوجز د. جمال حمدان خصائص هذه المرحلة بقوله[1]:

"إلى حد ما، ولكن في حدود الوحدة الأساسية للعصر الاستعماري، تكاد هذه المرحلة أن تكون نقيض المرحلة الأولى، مثلما تعد انتقالية إلى العصر الثوري القادم. فبينما الزراعة تنمو ببطء وبصعوبة واضحة، تبدأ الصناعة دفعتها الوحيدة في كل فترة، وهكذا تتحدد ملامح المرحلة البارزة في اتجاه كلتا المساحتين المزروعة والمحصولية إلى التناقص البطيء أولًا، ثم إلى التزايد الطفيف بعد ذلك، ثم في القطن يستمر الاتجاه إلى الزيادة مع التذبذب المستمر في محصول الفدان وفي حجم الصادر، ولكن الحرب الثانية تهبط بمساحته وبإنتاجه بشدة، كما لم يحدث في أي وقت مضى، على أن الجديد في هذه المرحلة هو الصناعة التي تلقت دفعتها الأولى بترشيد التعريفة الجمركية في 1930، ثم استمدت انطلاقتها الحقيقية من الحرب العالمية الثانية".

تطور نمط الملكية الزراعية:

تميزت هذه الفترة بظهور مشكلة سوء التوزيع الصارخ لملكية الأراضي الزراعية، وما أدى إليه ذلك من خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية، وإفساد للحياة السياسية. وفيما يلي بعض الأرقام الخاصة بتوزيع الملكية في مصر عام 1950:

جدول رقم (1)

توزيع الملكية في مصر عام 1950

فئات المساحة بالفدان	عدد الملاك	%	المساحة بالفدان	%	متوسط وحدة الملكية بالفدان
أقل من 1	1.981.460	71.8	780.946	13.1	0.39
من 1 إلى 5	618.860	22.4	1.324.030	22.2	2.14
من 5 إلى 10	80.019	2.9	531.024	8.9	6.6
من 10 إلى 20	46.123	1.7	626.70	10.5	13.59
من 20 إلى 30	13.073	0.5	313.078	5.2	23.95
من 30 إلى 50	9.356	0.3	351.577	5.9	37.58
أكثر من 50	11.884	0.4	2.042.207	34.2	171.90
	2.760.775	100.0	5.969.562	100.0	2.16

(1) جمال حمدان: المرجع السابق، ص 34.

وتدل الأرقام بالجدول السابق على ما يلي:

- هناك سوء توزيع صارخ لملكية الأراضي الزراعية؛ حيث تتركز الملكية إلى حد بعيد في يد عدد قليل من كبار الملاك. فيلاحظ أن 0.4٪ من الملاك يمتلكون فيما بينهم 34.2٪ من المساحة المزروعة. فبينما 99.6٪ من مجموع الملاك يمتلكون 65.8٪ من المساحة المزروعة و71.8٪ من الملاك لا يمتلكون إلا 13.1٪ من المساحة المزروعة.
- بمقارنة أرقام الجدول السابق مع أرقام توزيع الملكية في أواخر القرن الماضي، يتضح أن متوسط وحدة الملكية الزراعية قد هبط كثيرًا، فبعد أن كان 7.12 عام 1894 هبط إلى 2.16 عام 1950.
- بإجراء نفس المقارنة السابقة، يتضح أن عدد الملاك قد زاد بنسبة أكبر من نسبة زيادة المساحة المزروعة. ففي خلال الفترة من عام 1894 حتى عام 1950، زاد عدد الملاك بنسبة 418.3٪ بينما لم تزدد المساحة المزروعة إلا بنسبة 126.8٪ فقط. ولعله من الجدير الإشارة إلى أن الزيادة في عدد الملاك كانت تحدث دائمًا في هذه الفئة التي تمتلك أقل من خمسة أفدنة. وقد أدى ذلك إلى صغر حجم الوحدة الزراعية في هذه الفئة، حتى أصبح متوسط الملكية بها 0.39 من الفدان. ومما لا شك فيه أن هذه المساحة لا تسمح بالاستغلال الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ونقص الإنتاج [1].

أثر التطورات في قطاع الزراعة على منظومة العمران المصري في الفترة 1918 حتى 1952:

يظهر من العرض السابق لأهم ملامح تطور قطاع الزراعة خلال هذه الفترة، مدى التذبذب الشديد الذي تعرض له، خاصة في مجال التخصص المحصولي، فالقطن الذي تدور حوله معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، (والذي تقوم على دورته الإنتاجية المتكاملة معظم وظائف مدن القطر المصري في هذه الفترة)، تراوح إنتاجه بين عشرة ملايين قنطار في نهاية الفترة، وسبعة ملايين في بدايتها، مرورًا بانخفاضات حادة جدًّا في الإنتاج في الوسط (وصل الإنتاج في بعض الأحيان إلى ثلثي قيمته في بداية الفترة ونصفه في نهايتها)؛ ولذلك مردود مباشر على منظومة العمران المصري، ويمكن تحديد ذلك في النقاط التالية:

---

(1) يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- يتعذر على صاحب المساحة الصغيرة إدخال التحسينات الفنية التي تتطلب استخدام الخبرة والكفاية.
- يتعذر على صاحب المساحة الصغيرة الإفادة من المعدات الآلية في الاستقلال الزراعي.
- إهدار طاقة العمل؛ لأن المساحة الصغيرة لا تستهلك عمل الأسرة التي تعيش على استغلالها، فتنتشر البطالة المقنعة.
- يدفع المزارع الصغير أثمانًا مرتفعة لما يشتريه من البذور والسماد والمبيدات الحشرية.

- حتى هذه الفترة، فإن معظم المدن المصرية التي تم رصدها في تعداد عام 1917 كانت تستمد وظيفتها الأساسية من تجميع القطن، وكبسه، وحلجه، وبلغ عدد هذه المدن (والتي جاءت وظيفتها الأولى زراعة عام 1917 حسب استنتاجات الفصل السابق) 50 مدينة، وهو ما يمثل نسبة قدرها نحو 68٪ من جملة المدن المصرية في هذه الفترة، وعليه فإن هذه المدن بالتأكيد تتأثر سلبًا وإيجابًا بتذبذبات إنتاجية القطن وطبيعة المحاصيل البديلة، فحلقات بيع القطن تحول معظمها إلى صوامع للغلال في مرحلة انحسار إنتاج القطن، كما أن أسلوب تجميع القطن للتصدير كان يتطلب وجود منظومات فرعية تتكامل في عملية التجميع (من القرى إلى المدن الصغرى، ثم إلى المراكز الكبرى في مواقع البورصات ثم إلى الموانئ)، بينما في حالة المحاصيل الأخرى، وخاصة الحبوب، فنظرًا لأنها كانت للاستهلاك المحلي، فإن هذه المنظومات انفرط عقدها، وأصبح المحصول يتحول من القرى إلى أسواق الاستهلاك مباشرة.
- أدى انحسار إنتاج القطن في بعض فترات هذه المرحلة إلى ضرورة التركيز على بعض النقاط المهمة ذات الخصائص الموقعية المميزة كمراكز للتجميع والتصنيع، ومن هنا استفادت بعض المراكز ذات الحجم السكاني الكبير والثقل الإداري القديم بتكثيف حركة التجارة والصناعة بها، وأهم هذه المدن (طنطا – المنصورة – المحلة الكبرى – دمنهور – الزقازيق)، وكان ذلك خصمًا من الرصيد الحضري للمدن الأقل حجمًا.
- أدى التنوع المحصولي لهذه الفترة –والذي كان على رأسه إنتاج الحبوب والأرز– إلى تأكيد الدور الزراعي لبعض المدن ذات الخصائص الحضرية، وكان على رأس هذه المدن مدينة دمياط، التي أصبحت أهم مراكز تجميع الأرز وتبييضه وتوزيعه في الدلتا، ومعها كل من مدينة المنزلة والمنصورة.
- بدا في بعض الأحيان أن مطاحن الحبوب بدأت تحل محل أماكن كبس وحلج القطن في بعض المدن، كنتيجة تلقائية لتحولات التركيب المحصولي، وأهم المدن التي شهدت هذه التحولات تركزت في جنوب الدلتا والجيزة وشمال الصعيد، وأسست بعض الشركات المساهمة؛ للاستثمار في مجال طحن الحبوب، ولعل أهمها شركة مطاحن الوجه القبلي (وهي مستمرة إلى الآن).
- أدى الارتفاع الشديد لأسعار المنتجات الغذائية زمن الحرب، والقطن بعدها، إلى تكوين رصيد رأسمالي كبير في يد طبقة كبار الملاك الزراعيين (أما صغار الملاك فإن ارتفاع الأسعار كان يلتهم فائض أرباحهم)، ونظرًا للتذبذب الشديد في قطاع الزراعة، مع وجود نهضة

محتملة في قطاع الصناعة قد بدت ملامحها في الظهور، فإن جزءًا كبيرًا من هذه الأموال اتجه للاستثمار في الصناعة والعقارات، وهو بلا شك يعد إضافة للرصيد الحضري، سواء على مستوى المنشآت أو النشاط الاقتصادي.

- أكدت هذه الفترة على نمط الملكية الزراعية غير المتوازن، والذي زادت فيه الفجوة من كبار الملاك وصغارهم؛ بحيث أصبحت الملكيات الصغيرة لا تفي بحاجات حائزيها الضرورية، وبالتالي أصبحوا يشاركون في تيارات الهجرة الوافدة من الريف إلى الحضر، وإلى العاصمتين على وجه الخصوص.
- أثر التنوع المحصولي على تنوع الصناعات المترتبة عليها؛ مما أدى إلى ظهور صناعات لم تكن معروفة سابقًا، مثل التعبئة، والتعليب، والتغليف، وحفظ الخضار، وتصنيع الأعلاف، والأسمدة، ولعل مدينتا (قها وإدفينا) من أهم الأمثلة لهذه النوعية من المدن الشاهدة على ذلك.
- أسهمت طبيعة التخصص المحصولي في إعادة النشاط إلى النقل النهري، والموانئ النيلية؛ لأنها تعد الأنسب في حالة نقل الغلال والحبوب عنها في حالة القطن.
- أسهمت العلاقة المباشرة بين المدن والقرى المحيطة بها في مجال تسويق الحبوب والغلال للاستهلاك المحلي في تنشيط عمل المتصل الريفي الحضري، والذي كان مقدمة لتحويل العديد من القرى إلى مدن خلال فترات لاحقة، كما سيلي بيانه.
- ساهم التذبذب الشديد والسريع في طبيعة التركيب المحصولي في عدم ثبات عديد من المدن على وظائفها لفترة زمنية كافية لرسوخ ووضوح وظيفتها الأساسية، ونظرًا لحداثة عهد معظم هذه المدن حضريًا، فإنها لم يكن لديها المرونة الكافية لاستيعاب هذه التذبذبات، فنجد أن هناك عددًا لا بأس به من المدن التي سجلت عام 1917 قد ارتد على المتصل الريفي الحضري في اتجاه الريف. وهو ما سيتم توضيحه عند التعرض لأحجام ووظائف المدن خلال هذه الفترة.

2. الصناعة واقتصاد الحرب وتحولات العمران الحضري:

إستراتيجية التصنيع المتبعة خلال هذه الفترة:

فشل اقتصاد التصدير في تنمية الاقتصاد المصري على النحو المراد، وحرمت مصر من 5٪ أو 6٪ من دخلها القومي؛ لتحويل الفائض إلى الخارج، واستنزافه في خدمة الديون وخلافه. وقد كان نمط التصنيع القائم في ظل اقتصاد التصدير، هو الصناعة من أجل التصدير؛ أي كان القطاع الصناعي الصغير الموجود آنذاك يتم فيه تجهيز المادة الخام للتصدير. ولكن عندما حدث الكساد الكبير في العشرينيات وبداية الثلاثينيات حدث ركود حقيقي في قطاعات التصدير.

ولما كانت مصر دولة مصدرة للمواد الأولية (القطن)، فقد واجهت ركودًا في الطلب العالمي المترتب على الأزمة التي تورطت فيها الدول الصناعية، أدت إلى أن القطاعات التصديرية قد عانت من كساد عنيف وانكماش قاس، انتقلت آثاره إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى؛ مما أدى إلى فشل نظرية النمو القائمة على فائض التصدير، وكان لا بد من الالتجاء إلى إستراتيجية أخرى أكثر ملاءمة للأوضاع والمتغيرات الاقتصادية للاقتصاد المصري في مرحلته المبكرة من النمو، وكانت السياسة التي فرضت نفسها إبان الحرب العالمية الأولى وانقطاع الواردات هي سياسة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات.

تطور الصناعة خلال هذه الفترة:

انتعشت الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى، فكانت صحوة مؤقتة، انتهت بانتهاء الحرب؛ ولكن بعد أن أثبتت إمكانية حدوث التنمية الصناعية بمصر وإمكانية نجاحها إذا ما توافرت الظروف والبيئة الاقتصادية المواتية.

وكانت تلك الصحوة مؤقتة؛ نتيجة لنمط الصناعات التي انتعشت خلال الحرب، وكان يغلب عليها طابع المشروعات الصناعية صغيرة الحجم، حيث لم تكن الآلات ذات الكفاية الإنتاجية العالية تصنع في مصر، وكان من المتعذر استيرادها من الخارج في ذلك الوقت، إلى جانب أن هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح المرتفعة الاستثنائية التي نتجت عن ظروف الحرب قد دفع رجال الأعمال إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التي لا تستغرق فترة تفريخ طويلة، هذا بالإضافة إلى إحجام رجال الأعمال عن إنشاء المشروعات الكبيرة التي تستغرق زمنًا طويلًا في إنشائها؛ حيث قد تنتهي الحرب قبل أن تبدأ في العمل، ومن ثم تتعرض لمنافسة قوية من المنتجات الأجنبية، فلا تحقق الأرباح المستهدفة.

وأخيرًا، فقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة خلال فترة الحرب، وتوقع انخفاضها بعد الحرب إلى تأجيل إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى قروض كبيرة إلى ما بعد الحرب [1].

وانتهت الحرب، ولكن بعد أن وضعت بذرة التغير داخل الاقتصاد المصري، ووجهته إلى التحول من اقتصاد أحادي يعتمد على الزراعة، إلى اقتصاد متنوع يبرز فيه النشاط الصناعي. كما وأن ندرة الأرض قد عملت أيضًا لصالح التحول، فقد وصل التوسع الأفقي في الزراعة إلى مداه سنة 1914، وزاد ضغط السكان على الموارد الغذائية، إلى جانب التطورات السياسية الداعمة لاتجاهات التحول إلى الاقتصاد المتنوع وتنمية الصناعة [2].

---

(1) د. علي لطفي: التطور الاقتصادي في مصر، مكتبة عين شمس، القاهرة، سنة 1981، ص 265، 266.

(2) فقد رفع الشعب المصري في فترة ما بين الحربين شعار "الشرق عليل ودواؤه الصناعة".

كل هذا كان من شأنه العمل على تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي لبدء عملية التنمية الصناعية على أسس حديثة؛ حيث تهيأت البيئة الاجتماعية لتقبل الصناعة الحديثة؛ بل وأصبحت راغبة فيها، واعتبرت أنه مطلب أساسي من مطالبها في أزمة اقتصاديات التصدير، مع ظهور طلعت حرب ونشأة الرأسمالية المصرية، وأخيرًا وضع التعريفة الجمركية.

وبدأت مصر نهضتها الصناعية الحديثة منذ ذلك التاريخ؛ حيث ظهر فيها قطاع صناعي يحتوي على بضع مصانع آلية كبيرة، على غرار أكبر المصانع في أوروبا، كما زاد عدد المصانع زيادة كبيرة جدًّا خلال فترة ما بين الحربين، حتى أن أكثر من 75٪ من عدد المصانع المثبتة في تعداد سنة 1937 -كما تشير بذلك البيانات- شركات برأسمال أجنبي، وبمشاركة مع رءوس أموال أجنبية أخرى (جدرل رقم 2)، قد تأسس بعد سنة 1918، ولكن على الرغم من هذا التطور إلا أن الصناعة المصرية حتى ذلك العهد كانت لا تزال بسيطة، يغلب عليها الوحدات الإنتاجية الصغيرة ذات الفن الإنتاجي والتقليدي البسيط. وكان نحو 75٪ من عدد المصانع ذا رأس مال صغير، ويشتغل ثلث عددها الإجمالي بأعمال التصليح وليس التصنيع.

وبالنسبة لنوعية المنتجات، فقد برز وتأكد خلال هذه الفترة الاتجاه نحو تنمية صناعات السلع الاستهلاكية -ذلك الاتجاه الذي تميز به بناؤنا الصناعي في العقود التالية- بينما نجد أن الصناعات الثقيلة والأساسية غائبة تمامًا عن هيكل الصناعة المصرية، وإن ظهرت نوعية جديدة متطورة من الصناعة، وهي صناعة الزيوت البترولية لأول مرة في تاريخ مصر الصناعي في تلك الفترة، عقب الاكتشافات البترولية الأولية في ساحل البحر الأحمر.

جدول رقم (2) شركات برأسمال أجنبي وبمشاركة مع رءوس أموال أجنبية أخرى

م	الشركة	التخصص	رأس المال	الموقع
1	المساهمة المصرية للثلج والتبريد	إنتاج الثلج والمبردات	إنجليزي / مجري	القاهرة
2	الصناعات الكيماوية الإمبراطورية مصر	إنتاج المواد الكيماوية	إنجليزي	الإسكندرية
3	شفلير للسبك مصر	تقنية المعادن النفيسة وسبكها	إنجليزي	القاهرة
4	البترول المصرية	صناعة وتجارة البترول	إيطالي	الإسكندرية
5	صناعة الطحن	طحن الحبوب	إيطالي	الإسكندرية
6	أحذية مكن	صناعة الأحذية	إيطالي	الإسكندرية
7	كاربا المساهمة المصرية	صناعة وبيع حمض الكربونيك	سويسري	الإسكندرية
8	مصنع الحاصلات الكيميائية	تصنيع الحاصلات الكيميائية	سويسري	الإسكندرية
9	الحرير الفرنسية المصرية	صناعة الحرير الطبيعي	فرنسي	القاهرة
10	الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف	غزل ونسج الصوف	فرنسي / مصري	القاهرة
11	شركة سرايد فليس واكمان	صناعة الأسرة والموبيليا	ألماني	القاهرة
12	شركة مصانع النحاس المصرية	تشكيل النحاس وسحبه	ألماني	الإسكندرية
13	شركة الكروم والكحول المصرية	إنتاج النبيذ والكحول	يوناني	القاهرة
14	شركة كاليفورنيا تكساس للبترول	صناعة مشتقات البترول	أمركي	الإسكندرية
15	شركة ذي إستاندرد أويل كومباني	إنتاج وتكرير وتوزيع زيوت البترول	أمريكي	القاهرة
16	أسمنت بورتلاند حلوان	إنتاج الأسمنت	دنماركي	القاهرة
17	الشركة المصرية لصناعة المواسير الأسمنتية	إنتاج المواسير والأعمدة الخرسانية	تشيكوسلوفاكي	القاهرة
18	شركة التعدين المصرية	صناعة المعادن	أسباني	القاهرة
19	شركة اللبن المصرية	تصنيع مشتقات الألبان	إيراني	القاهرة
20	شركة مصانع النحاس المصرية	لتقنية المعادن الخالية من الحديد	فلسطيني	الإسكندرية

وأخيرًا فإن هذه الفترة تعد من أهم فترات تاريخ مصر الصناعي؛ لأن خلالها بدأت نهضة مصر الصناعية، وفي أثنائها وضعت اللبنات الأولى للصناعة الحديثة في مصر.

عرض لأهم الصناعات خلال هذه الفترة التي استفادت من التعديل الجمركي:

جدول رقم (3) تطور الصناعة في الفترة (1918 – 1947)

نوع الصناعة		العدد	السنة	الموقع
صناعات تحويلية	الغزل والنسيج	· 15 شركة	1939:1935	مصر
	السكر	· توسعات	-	مصر
	صناعة مواد البناء والأسمنت	· توسعات	-	مصر
	صناعة المشروبات	· شركتان	1939:1935	مصر
	صناعة تجفيف وتعليب الفواكه	· مصانع جديدة	-	مصر
	صناعة الملابس الجاهزة	· توسعات	1939:1935	مصر
		· شركة واحدة		
	صناعة المنتجات الغذائية المحفوظة	· توسعات	1939:1935	مصر
		· 4 شركات		
	صناعة الكيماويات والمستحضرات الطبية	· 6 شركات	1939:1935	مصر
	صناعة الزجاج	· مصنع ياسين للزجاج	1933	مصر
		· 50 مدرسة لصناعة الزجاج	1933	
	صناعة الجلود	· توسعات	-	مصر
	صناعة الحلوى	· مصنع داللو للشيكولاته	1925	القاهرة
		· مصنع إيكا للشيكولاته	1931	الإسكندرية
		· مصنع رويال للشيكولاته	1931	الإسكندرية
		· مصنع الدلتا	1938	الإسكندرية
	صناعة الصابون	· توسعات	-	مصر
	صناعة التبغ	· شركة واحدة	1939:1935	مصر
	صناعة الورق	· شركة واحدة	1939:1935	مصر
الصناعات المعدنية	مصانع يدوية	· توسعات	-	مصر
		· مصانع قطع غيار ومعدات جديدة	-	
		· 3 شركات جديدة	1939:1935	
الصناعات الإستخراجية (التعدينية)	منتجات بترولية	· توسعات	-	مصر
		· مصانع مطاط جديدة	-	
		· شركة واحدة لصناعة الكاوتش	1939:1935	

وتشير بيانات جدول رقم (3) تطور الصناعة في الفترة (1918 – 1947) إلى الآتي:

أ- صناعات القطن:

بالنسبة لصناعة الحلج كانت مزدهرة ومنتشرة في جميع أنحاء القطر المصري؛ حيث فاقت الطاقة الإنتاجية للمحالج حاجة البلاد، وسادت فيها منافسة شديدة؛ مما حدا بعقد اتفاق بين أصحاب المحالج بالوجه القبلي سنة 1937، ينص على وضع حد أدنى لأسعار الحلج [1]. أما صناعة الغزل والنسيج فقد كانت تعاني من الأزمة العالمية، وكاد المصنعان الكبيران الآليان (الغزل الأهلية والمحلة الكبرى) يشرفان على الإفلاس، لولا أن تداركتهما الحكومة في مايو سنة 1931 أولًا بإعانة قدرها ريال عن كل قنطار، يستخدم من القطن على أن تتوقف دفع الإعانة في المستقبل عندما تبلغ الأرباح 5٪ على رأس المال

(1) جمال الدين سعد: التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 225.

المدفوع، وثانيًا بالتعريفة الجمركية لسنة 1930. وعلى هذا فقد زاد إنتاج الغزل عدة أضعاف. كما زاد إنتاج المنسوجات القطنية من 24 مليون مترًا مربعًا منذ عام 1930 إلى 200 مليون مترًا مربعًا عام 1938، أي أكثر من 8 أضعاف في 9 أعوام[1].

ب- صناعة الأسمنت:

في هذه الفترة واجهت صناعة الأسمنت نوعين من المنافسة: المنافسة الخارجية من الأسمنت الوارد من الخارج، والمنافسة الداخلية بين الشركات الثلاث المنتجة، وقد تغلبت الصناعة على النوع الأول عن طريق التعريفة الجمركية الجديدة، وقدرها 300 مليم عن الطن. كما تم مراجعة الصناعة لتكاليف إنتاجها، مع العمل على خفض هذه التكاليف[2]، أما المنافسة المحلية فقد تم حل مشكلتها، عن طريق قيام اتفاق بين شركتي طره والمعصرة (القاهرة)؛ لتوحيد سعر البيع، وعهدت الشركتان إلى مكتب مشترك للقيام بتصريف الإنتاج، ثم ما لبثت الشركة الثالثة (حلوان) أن انضمت إلى اتفاقية السعر[3]. وبينما كان المستهلك من الأسمنت في مصر سنة 1921 لا يزيد عن 100ألف طن في السنة، ارتفع رقمه في خلال المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلى 400ألف طن سنويًّا[4].

ج- صناعة الزجاج:

كان من آثار الحرب العالمية الأولى أن دب النشاط في مصانع الزجاج اليدوية التي كان يوجد عدد منها بالقاهرة، وكانت مادتها الأولية هي كسر الزجاج. ويرجع الفضل في إحياء هذه الصناعة، وفي التمهيد لإنشاء مصنع زجاج كبير إلى وزارة التجارة والصناعة، حيث أسست سنة 1933[5] مدرسة لصناعة الزجاج مزودة بمصنع تجريبي صغير؛ مما أدى إلى تدريب عمال متخصصين بهذه الصناعة. وكان من آثار التعريفة الجمركية تشجيع بعض الرأسماليين المصريين على الدخول في هذه الصناعة، فأسس مصنع (ياسين) للزجاج في شبرا سنة 1933، وظل يرتقي إلى أن أصبح من أكبر مصانع الزجاج في مصر.

---

(1) إحصاءات الإنتاج الصناعي لسنوات (1930 - 1937)، مصلحة الإحصاء، مثبت في كتاب محمود متولي، الأصول التاريخية، ص 158.

(2) جمال سعيد: التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 226.

(3) اتحاد الصناعات، الكتاب الذهبي، مرجع سابق، ص 119.

(4) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(5) المرجع السابق، ص 123.

د- صناعة الصابون:

فرض التعديل الجمركي عام 1930 رسومًا ضئيلة على المواد الأولية المستوردة لهذه الصناعة، ورسومًا أعلى بكثير على أصناف الصابون الأجنبية، مكن رجال هذه الصناعة المصريين من زيادة الإنتاج، مع تحسين نوعيته وصنع أصناف من الصابون، كانت مصر تستوردها من الخارج.

هـ- صناعة الحلوى:

على الرغم من الصعوبات التي عانتها تلك الصناعة خلال هذه الفترة؛ نتيجة لارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الأولية لها، إلا أنه قد تم تأسيس عدد من المصانع وبخاصة الشيكولاته[1] سنة 1920؛ حيث أنشئ مصنع "إيكا" بالإسكندرية أيضًا إلى جانب مصنع صغير بالقاهرة سنة 1925، هو مصنع "داللو"، ثم مصنع "الدلتا" بالإسكندرية أيضًا سنة 1938.

و- صناعة السكر:

تمتعت صناعة السكر في مصر بالاستقرار بعد الحماية الجمركية؛ حيث عقدت اتفاقية السكر مع الحكومة في عام 1930، ومن ثم زاد مركزها الاحتكاري قوة. ففي عام 1930 فرضت ضريبة على السكر الوارد من الخارج قدرها 3 جنيه عن الطن، زيدت إلى 5 جنيهات عن الطن عام 1935 وإلى 7.5 ج عن الطن عام 1936 ثم إلى 8 جم فـ 9 جنيهات عن الطن. كما أن الحكومة ارتبطت مع الشركة المحتكرة باتفاقية تعرف باتفاقية السكر عام 1930، واستمرت سارية المفعول حتى سنة 1945، وكان الهدف منها هو استقرار وتنظيم هذه الصناعة، ويعتبرها البعض مثالًا لبداية الاقتصاد الموجه؛ حيث مكنت الحكومة من التدخل في كافة مراحل الإنتاج والتوزيع[2].

ز- صناعة الملابس الجاهزة والبياضات:

نشطت هذه الصناعات كثيرًا؛ نتيجة للتعريفة الجمركية، وزادت الكميات المنتجة منها محليًّا، وبذلك أصبح الاستيراد مقصورًا على الفاخر من هذه الأصناف، وعلى المواد الأولية التي تصنعه منها، وما يتبعها من لوازم.

ح- الصناعات المعدنية:

إن مثل هذه الصناعة يحتاج لتطور تكنولوجي كبير، وإلى رأس مال ضخم؛ لكي تقوم على الأسس الصناعية الحديثة، وخلال هذه الفترة كانت أغلب المنشآت المعدنية من المصانع اليدوية يشتغل بها نحو 50.000 عامل؛ حيث بلغ عدد المنشآت الكلي 12384 مؤسسة[3].

---

(1) الكتاب الذهبي لاتحاد الصناعات، مرجع سابق، سنة 1950.

(2) جمال سعيد: التطور الاقتصادي والمالي، مرجع سابق، ص 228.

(3) الإحصاء الصناعي لسنة 1937.

ط- صناعة البترول:

اكتشفت آبار البترول بالغردقة ورأس غارب في فترتين حرجتين من التاريخ الاقتصادي لمصر؛ حيث اكتشفت الأولى سنة 1913، بينما اكتشفت الثانية سنة 1938. وقد كان إنتاج مصر من البترول ومشتقاته عام 1938 يفي -إلى حد كبير- باحتياجات الاستهلاك بها. وبصفة عامة، فإن هذا النشاط كان يعتبر جديدًا بالنسبة الاقتصاد المصري؛ ومن ثم فقد كان اكتشاف الآبار البترولية واستغلالها يعتبر فتحًا جديدًا لتوفير الوقود الذي كان يعتبر فيما قبل من العناصر النادرة، وكان استيراده يكلف الدولة نفقات باهظة. وتستهلك صناعة الأسمنت كميات هائلة من الوقود سنويًّا، وهو أحد مشتقات البترول، كما يستخدم في شركات الكهرباء والغاز في القاهرة والإسكندرية.

أثر الحرب العالمية الثانية على الصناعة:

خلقت الحرب العالمية الثانية ظروفًا مشجعة للصناعة؛ حيث كانت هي أكثر قطاع من القطاعات الاقتصادية في مصر استفادة بهذه الحرب. وتتمثل ظروف انتعاش الصناعة المصرية بسبب الحرب في الآتي:

- انقطاع الواردات من الدول الأجنبية -بسبب ظروف الحرب- وضرورة إحلال منتج صناعي محلها.
- زيادة الطلب المحلي؛ نتيجة لزيادة القوة الشرائية للأفراد الناجمة عن سببين:
  - بلغ الإنفاق الكلي لقوات الحلفاء المرابطة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية - والذي يصب في شرايين الاقتصاد المصري- في المتوسط 25٪ من الدخل القومي المصري؛ فقد وصل إلى 319 مليون جنيه خلال الفترة 1939 - 1945[1].
  - الأجور المدفوعة من جنود الحلفاء إلى نحو 20.000 من المواطنين العاملين في قواعدهم العسكرية -المعسكرات الإنجليزية- (الأورنس).
- فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية في الدول المجاورة وبعض دول الشرق الأوسط التي كانت مصر تعد أكثرها تقدمًا، وبالتالي فعند انقطاع وارداتهم من الدول الأجنبية انتقل الطلب إلى المنتجات المصرية؛ لقربها منهم[2]، وكان يتم ذلك من خلال موانئ التصدير.
- ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بالنسبة إلى السلع الأخرى (الزراعة - القطن) قد شكلت حافزًا كبيرًا تجاه الاستثمار الصناعي [3]. فقد قامت الحكومة بتحديد أسعار

(1) S. RADWAN: CAPITAL FORMATION IN EGYPTIAN INDUSTRY …. OP. CIT., P. 193

(2) P. O'BRIEN: THE REVOLUTION IN EGYPT'S ECONOMIC SYSTEM …. OP. CIT., P. 17

(3) وهيب مسيحة: 50 سنة من التطور الصناعي في مصر، مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص 475.

المحاصيل الزراعية الغذائية أثناء الحرب، واستمر التحديد بعدها، وكانت أسعار القطن في انخفاض، وقامت بتحديد أسعار المساكن، هذا في الوقت الذي بقيت فيه أسعار المنتجات الصناعية حرة طليقة من أي قيد أو تحكم -فيما عدا أصناف قليلة جدًّا، كان على رأسها الأقمشة الشعبية-، وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة (على اعتبار سنة 1939 أساسًا) قد زاد بنسبة 23٪، والتي ترتبط أغلبها بالمنتجات الصناعية؛ نتيجة لتحديد أسعار المنتجات الزراعية، وارتفعت ربحية الشركات الصناعية من 13٪ في المتوسط قبيل الحرب إلى أكثر من 20٪ خلال الحرب العالمية الثانية[1].

- أدت الحرب العالمية الثانية إلى تراكم رءوس الأموال لدى كبار ملاك الأراضي الزراعية وكبار تجار القطن، كما أشرنا سابقًا، وكان الاستثمار الصناعي هو الأكثر ربحية؛ لذلك تحولت إليه رءوس الأموال المتراكمة؛ مما زاد من الاستثمار الصناعي في تلك الفترة؛ وذلك نتيجة القيود على تصدير القطن، ونقص الواردات من السماد؛ مما قلل ربحية الاستثمار في الزراعة؛ مما كان له أثره على زيادة الإنتاج الصناعي، وانخفاض الإنتاج الزراعي في تلك الفترة، وتركز الاستثمار الصناعي في العاصمتين.

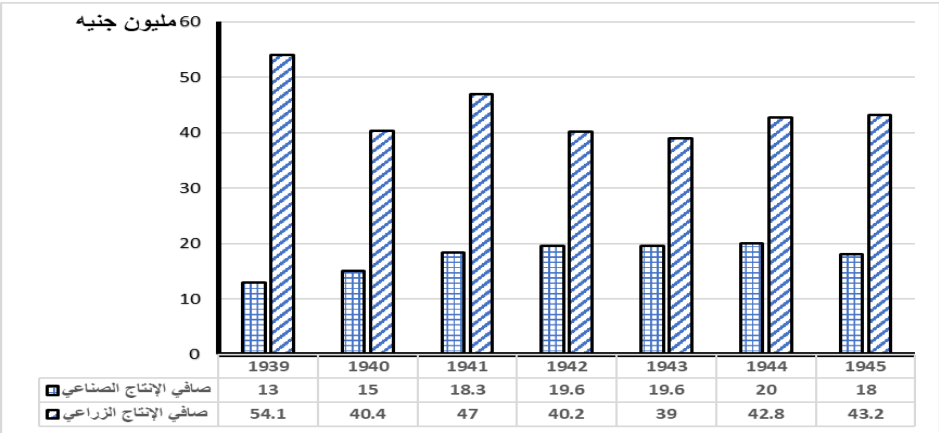

	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
صافي الإنتاج الصناعي	13	15	18.3	19.6	19.6	20	18
صافي الإنتاج الزراعي	54.1	40.4	47	40.2	39	42.8	43.2

شكل رقم (1)

تطور الناتج الصافي الصناعي والزراعي خلال فترة الحرب العالمية الثانية[2]

(1) S. RADWAN: CAPITAL FORMATION IN EGYPTIAN INDUSTRY .... OP. CIT., P. 194.

(2) SOURCE: A .ANIS: A STUDY OF THE NATIONAL OF EGYPT, OP. CIT P. 685.

من الشكل نلاحظ أن ناتج الصناعة تزايد بحوالي 38 ٪ فيما بين سنتي 39، 1945، بينما تناقص المنتج من الزراعة خلال نفس الفترة 20٪.

- العامل الأخير لأسباب انتعاش الصناعة في تلك الفترة -ليس بمصر وحدها، ولكن بالنسبة لمجموعة بلدان الشرق الأوسط مجتمعة- هو مركز تموين الشرق الأوسط، فقد أنشأت القوات العسكرية البريطانية هذا المركز بالقاهرة في أبريل سنة 1941[1]. وظل يمارس عمله بصفته مؤسسة مشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا منذ سنة 1942 حتى سبتمبر سنة 1945. وكان لمديريه مركز استشاري، ولهم الحق في إصدار التوصيات إلى حكومات الحلفاء والسلطات المحلية، وقد كفل المركز مهمة تعبئة الموارد المحلية؛ للإقلال من اعتماد دول الشرق الأوسط على الأسواق الخارجية، ولهذا الغرض تحتم ضغط الواردات، وإعادة توجيه طرق التجارة، وزيادة الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك فقد استغلت الصناعات المحلية إلى أقصى حد لها؛ لمواجهة الاحتياجات المدنية والعسكرية، وزاد التبادل التجاري داخل المنطقة زيادة كبيرة، وكان المركز يقدم استشارات فنية إلى مديري المصانع، ويساعدهم في التغلب على ما يعترضهم من عقبات في الحصول على المواد الخام وقطع الغيار، وحاول -بصفة عامة- أن ينعش النشاط الاقتصادي داخل المنطقة، وأن يواجه المشاكل التي أثارتها الضغوط التضخمية القوية السائدة آنئذ في الشرق الأوسط.

وهكذا فرضت الحرب على بريطانيا نفسها أن تنهض باقتصاديات البلاد، وأن تساعدها لخدمة أغراضها ووجودها العسكري ومجهودها الحربي.

خصائص التطور الصناعي أثناء الحرب العالمية الثانية:

انتعشت الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية، فقد عملت الكثير من المصانع بكامل طاقاتها الإنتاجية، وانتظم العمل في مصانع كثيرة أكثر من وردية، وحقق رجال الصناعة أرباحًا طائلة، ساعدت الكثير من المؤسسات الصناعية على تكوين احتياطات كبيرة، كما أن النمو الصناعي الذي شهدته البلاد خلال الثلاثينيات ساعد على الاستفادة من ظروف الحرب في إحداث توسع كبير ونسبي، هذا على خلاف ظروف الصناعة المصرية خلال فترة الحرب العالمية الأولى.

أولاً: توسع بعض الصناعات القائمة، وانكماش البعض الآخر، وظهور صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل:

نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية توسعت بعض الصناعات القائمة، مثل صناعة المنسوجات

(1) تطور الصناعه التحويلية بمصر - إسرائيل – تركيا، مرجع سابق، ص 60.

والمنتجات الغذائية المحفوظة – المشروبات – الكيماويات – الزجاج – أسمنت مواد البناء – الجلود – المنتجات البترولية – الآلات – كما أنشئت صناعات جديدة، مثل: تجفيف وتعليب الفواكه – بعض منتجات المطاط – إنتاج بعض قطع الغيار والمعدات – بعض الصناعات الكيماوية الحديثة والمستحضرات الطبية[1]، كما أنه خلال الحرب العالمية الثانية قد انكمش إنتاج بعض الصناعات، مثل صناعة منتجات الأخشاب والأثاث الخشبي، وصناعة الورق ومنتجاته؛ وذلك نتيجة لصعوبة استيراد المواد الخام اللازمة لمثل هذه المنتجات، كما انخفض إنتاج بعض الصناعات التعدينية، مثل الفوسفات والمنجنيز؛ وذلك لصعوبة تصدير منتجاتها[2].

ثانيًا: تطور الإنتاج الصناعي خلال فترة الحرب العالمية الثانية:

تشير الإحصاءات إلى زيادة الناتج الصناعي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فقد ارتفع الرقم القياسي لقيمة الناتج الصناعي من 100 سنة 1939 إلى 138 سنة 1945، أي بنسبة 38٪ في هذه الفترة، ولكن يختلف تدرج معدل النمو السنوي؛ حيث إنه يأخذ في التزايد بمعدلات كبيرة في السنوات الأولى من الحرب، وتظهر سنة 1941 أعلى معدل سنوي للنمو؛ حيث تصل نسبة الزيادة إلى 22.6٪، وبعد ذلك يأخذ في الانخفاض إلى أن يصبح بالسالب سنة 1943 – 7٪، ثم يزداد سنة 1944 ليصبح 2.6٪، ثم ينخفض كثيرًا حتى سنة 1945؛ ليصبح معدل النمو بالسالب (– 10.4 ٪) [3]. ويرجع هذا التذبذب إلى أن الحرب في بدايتها أدت إلى توسع كبير في ناتج الصناعة التحويلية، لكن لم يستمر هذا طويلًا، ولا يرجع هذا التناقص إلى انخفاض الطلب، وإنما يرجع أساسًا إلى ظروف العرض؛ وذلك لأن زيادة الطلب على المنتجات المحلية يرجع أساسًا إلى تناقص الواردات من السلع الأجنبية، وتشير الإحصاءات إلى نقص الواردات بصورة كبيرة سنة 1943، وهذا يعني استمرار الطلب مرتفعًا على الصناعة، ولكن العجز من جانب العرض؛ وذلك لأن الصناعات في بداية الحرب حاولت أن تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية، فكان التوسع في الإنتاج الذي جاء أساسًا من استغلال الطاقة الإنتاجية إلى درجتها القصوى، فقد ظهر النقص في الإنتاج بعد ذلك؛ نتيجة لعدم قدرة البلاد على استيراد سلع رأس مالية (آلات ومستلزمات إنتاج)، وكانت الصناعة المصرية في ذلك الوقت تعتمد في دور التصنيع الذي تمر به البلاد على الواردات من السلع الإنتاجية. وهكذا فقد استنفدت الطاقة الموجودة بالمصانع، ومن ثم فإن معدل الإنتاج المرتفع لا يمكن الإبقاء عليه.

---

(1) S. RADWAN: CAPITAL FORMATION IN EGYPTIAN INDUSTRY……OP. CIT., P.6,7.

(2) فوزي رياض فهمي: اقتصاديات ج . ع .م . (الصناعة)، مذكرة رقم 621، معهد التخطيط القومي، يناير 66، ص 26.

(3) اعتمد في حساب المعدلات على الأرقام الواردة في كتاب د. أنيس: "دراسه في الدخل القومي المصري" باللغة الإنجليزية، ص 285.

ثالثًا: هيكل التوظف في الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الثانية:

وصل عدد العمال سنة 1947 إلى 227.7 ألفًا مقابل 139.6 ألف عامل سنة 1937[1]. وظهرت صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل في الإحصاءات السابقة، مثل منتجات البلاستيك ومعدات النقل، وبمقارنة هيكل التوظف سنة 1947 بهيكل التوظف سنة 1937، نجد أن الأهمية النسبية للمنسوجات والمنتجات الكيماوية والبترول ومنتجاته قد تزايدت جدًّا، بينما تناقصت الأهمية النسبية لبعض الصناعات الأخرى، مثل الملابس والأحذية والطباعة والنشر والمعادن ومنتجاتها تناقصًا كبيرًا خلال نفس الفترة، ولا تزال صناعة النسيج هي المسيطرة على هيكل الصناعة المصرية؛ حيث يعمل بها أكبر نسبة من العمال (48.4٪)، تليها المنتجات الغذائية 21.2 ٪، وتقهقرت صناعة الملابس التي كنت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية سنة 1937، لتحل محلها الصناعات الكيماوية بنسبة 5.6 ٪[2]. وبصفة عامة، نلاحظ استمرار النمط الصناعي السائد قائمًا، من خلال تفوق الصناعات الاستهلاكية تفوقًا كبيرًا، وبخاصة صناعة النسيج.

رابعًا: تزايد الإنتاجية المتوسطة للعامل المصري خلال الحرب العالمية الثانية:

تشير الإحصاءات إلى تزايد الإنتاجية المتوسطة للعامل المصري فترة الحرب العالمية والثانية، فقد تزايد الرقم القياسي لإنتاجية العمل سنة 1939 إلى سنة 1945 من 100 إلى 114.6، بمتوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة قدرها 2.3، كما ارتفع الرقم القياسي لنصيب الساعة من العامل من 100 إلى 123.6، بمتوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة قدره 3.6، ومن الملاحظ أنه أيضًا خلال نفس الفترة تناقصت ساعات العمل الأسبوعية من 55 ساعة سنة 1937 إلى 51 ساعة سنة 1945[3]، هذا النقص الذي فرضته فرق زيادة الإنتاجية / ساعة.

خامسًا: زيادة عدد المؤسسات الصناعية وبخاصة صغيرة الحجم:

تسببت الحرب العالمية الثانية في تزايد عدد المؤسسات الصناعية من 70.314 ألف مؤسسة سنة 1927 إلى 117.992 ألف مؤسسة سنة 1947، بزيادة قدرها 67.8 ٪ من عددها سنة 1927[4]، حيث كانت المصانع سنة 1947، يغلب عليها المؤسسات صغيرة الحجم التي بها 10 عمال فأقل، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى كثرة عدد المؤسسات الصناعية التي أنشئت قبل هذه السنة، وبخاصة أثناء الحرب

---

(1) في المؤسسات التي يعمل بها 10 عمال فأكثر.

(2) د. نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية خلال الفترة (1800 – 1952)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة، ص 329.

(3) MABRO. RADWAN: THE INITIALIZATION OF EGYPT (1939 – 1973) ..... OP. CIT., P. 140.

(4) فاتح عقيل: اقتصاديات ج. م. ع. مرجع سابق، ص 62.

العالمية الثانية التي شجعت الظروف السائدة أثناءها وعوامل الربح السريع على إنشاء الورش الصغيرة لإنتاج وصناعة بعض السلع التي خلقت لها أسواقًا نتيجة للحماية التي وفرتها ظروف الحرب.

سادسًا: التكوين الرأسمالي في الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الثانية:

تشير إحصاءات "رضوان"[1] عن التكوين الرأسمالي في الصناعة المصرية إلى تناقص صافي الرصيد الرأسمالي الثابت خلال سنوات الحرب، بينما يأخذ معدل النمو أرقامًا سالبة؛ مما يعني أن التوسع في الناتج الصافي في سنوات الحرب لم يكن مصحوبًا باستثمار صافٍ، ويرجع ذلك إلى سببين:

- استخدام أكثر كثافة للرصيد الرأسمالي الموجود بالصناعة.
- التوسع في الصناعة عن طريق زيادة الصناعات الحرفية والورش الصغيرة.

وهكذا شهدت فترة الحرب العالمية الثانية تناقصًا في الرصيد الرأسمالي للصناعة، مع استثمار سالب.

بعض الملاحظات على الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة:

- تقدم الصناعة خلال الحرب تحقق من خلال توسع الصناعات الصغيرة والفنون الإنتاجية كثيفة العمل. فتم تزايد الناتج الصناعي عن طريق زيادة عدد المؤسسات الصغيرة كثيفة العمل، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن العمالة في الحرف الصغيرة تزايدت من 345 ألف عامل سنة 1937 إلى 553 ألف عامل سنة 1947، أي بنسبة 60٪[2].
- اتجاه المؤسسات الكبيرة -بشكل أساسي- نحو زيادة الإنتاج من خلال التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية؛ نظرًا لعجزها في توسيع حجمها في ظل صعوبة استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية أثناء الحرب. وهذا يفسر انخفاض الناتج الصناعي في آخر الفترة؛ لأن أي زيادة نتيجة لاستخدام الطاقة المثلى وتوسع الحرف الصغيرة لا تستطيع أن تستمر لفترة طويلة، فإن آجلًا أو عاجلًا سينفد رأس المال.
- كان النشاط الصناعي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قاصرًا على إنتاج السلع الاستهلاكية، وكانت الصناعات القطنية من أهم الصناعات، فزاد عدد مصانعها زيادة كبيرة، ومع ذلك ظلت الصناعة عاجزة عن سد حاجة البلاد من بعض أنواع المنسوجات.
- على الرغم من قصور الصناعة أثناء الحرب عن إشباع بعض الاحتياجات، إلا أنها استطاعت أن تكفي الطلب المحلي بنسبة كبيرة؛ فقد قدر إسهام إنتاج المصانع المحلية في الوفاء باحتياجات السوق الداخلي خلال الحرب بالنسب التالية[3]:

---

(1) S. RADWAN: CAPITAL FORMATION IN EGYPTIAN INDUSTRY .... OP. CIT., P. 162.

(2) S. RADWAN: CAPITAL FORMATION IN EGYPTIAN INDUSTRY .... OP. CIT., P. 198.

(3) فوزي رياض فهمي: اقتصاديات ج.ع.م.، مذكرة رقم 61، مرجع سابق، ص 25.

جدول رقم (4)

نسب الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي للسلع الأساسية

السلعة	النسبة	السلعة	النسبة %
السكر	%100	الصودا الكاوية	%50
زجاج اللمبات	%100	ملح الطعام	%100
الصابون	%90	غزل القطن	%96
البيرة	%65	الطرابيش	%90
الكحول	%100	الزيوت النباتية	%60
السجاير	%100	الأسمنت	%90
الأحذية	%90	الكبريت	%80
الأثاث	%80	الأقمشة القطنية	%40

- تزايد الإنتاج الصناعي خلال فترة ما بعد الحرب وحتى قيام الثورة؛ حيث تزايد الرقم القياسي لكمية الإنتاج الصناعي خلال الفترة (45 – 1952) من 71 إلى 105؛ أي بنسبة 47.8٪.
- انخفاض نسبة التوظف في الصناعات التحويلية في مقابل زيادة الناتج الصناعي، ومعنى ذلك هو الاتجاه خلال هذه الفترة إلى الإنتاج باستخدام الأساليب كثيفة رأس المال(*).
- تطور استخدام القوة المحركة في الصناعة المصرية بعد الحرب العالمية (46 – 1952)؛ حيث ارتفعت نسبة القوة المحركة إلى العامل الواحد من 0.9 سنة 1945 إلى 1.5 سنة1950 (1).

أثر التطورات في قطاع الصناعة على منظومة العمران المصري:

أثرت التطورات التي شهدها قطاع الصناعة بفعل المؤثرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية على النحو الذي سبق عرضه على منظومة العمران المصري في العديد من الجوانب، والتي يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- أدى النشاط الملحوظ في قطاع الصناعة خلال هذه الفترة بوجه عام، وخلال الحرب الثانية على وجه الخصوص، إلى تحول الوظائف الأولى لبعض المدن، وأهمها على الإطلاق مدينة القاهرة، التي احتلت الصناعة وظيفتها الأولى عام 1947، كما سيلي عرضه تفصيلًا.

(*) يتشابه نمط التوسع الصناعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الاتجاه إلى زيادة الإنتاج عن طريق استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال.

(1) تطور الصناعة التحويلية مصر، تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص 322.

- سياسة التصنيع التي اتبعت خلال هذه الفترة عمدت إلى تركيز الصناعات، والتوجه نحو الصناعات كثيفة رأس المال على حساب الصناعات كثيفة العمالة، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد مدن الصناعة من 10 مدن عام 1937 إلى 7 مدن عام 1947. كما أدى إلى تضخم حجمي واضح في العاصمتين، من خلال تيارات هجرة داخلية لا حدود لها ولا ضوابط.
- ساهمت التطورات التي شهدها قطاع الصناعة في تأكيد الوظيفة الصناعية لعدد من المدن، كان على رأسها مدن (المحلة وميت غمر ودمياط)، التي استطاعت -بفعل هذه التطورات- أن تحافظ على وظيفتها الأولى صناعة طوال هذه الفترة.
- بدأت بعض المدن في احتلال مكانتها الصناعية مع نهاية هذه الفترة، وبفعل التطورات التي شهدها قطاع الصناعة، وعلى رأس هذه المدن مدينتا (قليوب وكفر الدوار)، كما استعادت مدينة الحوامدية مكانتها الصناعية كذلك بتأثير من قانون التعريفة الجمركية.
- التطورات التي شهدها قطاع الصناعة انعكست بشكل مباشر على هيكل المركبات الوظيفية للمدن المصرية عمومًا، فبعد أن كان عدد المدن التي دخلت الصناعة في مركبها الوظيفي عام 1917 (كوظيفة ثانية) 9 مدن، فإن عدد هذه المدن -وبفعل التأثير المؤقت للحرب الأولى- ارتفع ليصل إلى 16 مدينة عام 1927، ولكن وبفعل فترة الكساد الكبير فإننا نجد أن هذا العدد قد انخفض ليصل إلى 12 مدينة عام 1937، ثم وبفعل سياسة التركيز الصناعي، والاعتماد على سياسة التصنيع كثيف رأس المال في مقابل التصنيع كثيف العمالة، نجد عدد هذه المدن يواصل انخفاضه ليصل إلى 8 مدن عام 1947.
- بدأ النشاط الصناعي في جذب الاستثمارات على حساب الاستثمار في قطاع الزراعة، وهو ما مثل بداية عهد جديد من استثمار رأس المال الحضري داخل الحضر، وهو ما كان له آثاره البالغة في أعمال تحديث وتطوير بعض المدن فيما بعد.
- بفعل النشاط الذي شهده قطاع الصناعة خلال هذه الفترة، لم يعد المصريون ينظرون إلى قطاع الزراعة على أنه قدرهم وحياتهم، وهو ما انعكس على التوجهات الاقتصادية لحكومة الثورة فيما بعد، على النحو الذي سيتم تفصيله في الفصول التالية.
- أظهرت التطورات في قطاع الصناعة أن الصناعات الصغيرة تعد الأنسب لتحقيق التوازن الإقليمي، فكلما تضاءلت الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة كلما انخفض عدد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة، أو حتى المدن التي تدخل الصناعة ضمن مركبها الوظيفي كما سبقت الإشارة.

3- من الكساد الكبير إلى اقتصاد الحرب العالمية الثانية - تطور التجارة الخارجية والداخلية:

تعرض قطاع التجارة بشقيه (التجارة الداخلية والخارجية) إلى تذبذبات شديدة جدًّا خلال هذه الفترة، سواء على المستوى النوعي أو الكمي، ونظرا لأن قطاع التجارة -حتى ذلك الوقت- كان هو المسيطر على طبيعة التكوين الرأسمالي للحكومة والأفراد (على اعتبار أن الاقتصاد المصري كان لا يزال اقتصاد تصدير من الدرجة الأولى، على الرغم من التطور النوعي والكمي الذي شهده قطاع الصناعة)، فإن هذه التذبذبات كان لها أثرها الواضح على تمويل خزانة الدولة من ناحية، وعلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى، وبالتالي على عمران المدن كمردود مباشر لندرة أو وفرة رأس المال التراكمي للدولة لإنجاز المشروعات، أو الأفراد؛ لتحسين مستوى معيشتهم.

وقطاع التجارة في مصر صاغت سياسته في هذه الفترة مؤثرات حربين عالميتين، غيرتا وجه العلاقات التجارية الدولية، وقلبتها رأسًا على عقب، فهذه الفترة تبدأ بنهاية الحرب الأولى، وتنتهي بعد الحرب الثانية، وفيما بين الحربين -وبفعلهما- تولدت سياسات إنتاجية ومالية لم تكن إلا استجابة مباشرة لهذه المتغيرات الدولية (كما سيتم عرضه). أما عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه السياسات على منظومة العمران المصري، فإنها تركزت في إعادة هيكلة وظائف بعض المدن؛ كاستجابة لمتطلبات الفترة -كما سيلي بيانه- بعد عرض الإطار العام الذي تطورت التجارة المصرية خلاله في تلك الفترة.

الإطار العام لتطور قطاع التجارة خلال تلك الفترة:

أولا: فترة الحرب العالمية الأولى (1914- 1918):

كان من الطبيعي أن يؤدي قيام الحرب العالمية الأولى إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛ بسبب صعوبة عمليات النقل البحري من جهة، وبسبب تخصيص جزء كبير من الموارد الإنتاجية إلى الإنتاج الحربي من جهة أخرى. والواقع أن سياسة الحكومة خلال تلك الفترة التزمت بتحديد إنتاج القطن؛ بغرض تقليل الكميات المعروضة منه، ومن ثم ارتفاع أثمانه في الأسواق الدولية، وهي لم تكن سياسة صائبة، كما ذكر سابقًا.

ثانيًا: فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الكساد الكبير (1919 – 1929):

بمجرد أن انتهت الحرب العالمية، عادت الموارد الإنتاجية إلى الإنتاج المدني، وانتهت صعوبات النقل البحري، ونشطت التجارة الدولية. ففي مصر زاد الاستيراد زيادة كبيرة ومفاجئة؛ لإشباع الطلب المؤجل خلال فترة الحرب التي دامت حوالي أربع سنوات، حرم الشعب خلالها من كثير من السلع. وتدل الإحصاءات على أن قيمة صادرات مصر خلال تلك الفترة (1929-1919) في مجموعها كانت تزيد عن قيمة الواردات في مجموعها، أي أن الميزان التجاري كان في صالح مصر.

تطور التجارة الخارجية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الكساد الكبير (1919 – 1929):

ففي عام 1919 كانت قيمة الواردات 47.4 مليونًا من الجنيهات، وفي عام 1920 قفزت فجأة إلى 101.8 مليونًا من الجنيهات؛ أي بزيادة قدرها 115٪ تقريبًا خلال عام واحد. ولم تكن هذه الزيادة الكبيرة المفاجئة إلا رد فعل للحرمان الذي ساد خلال فترة الحرب. لذلك من الطبيعي أن تهبط قيمة الواردات بعد ذلك حيث بلغت عام 1929 حوالي 55.5 مليونًا من الجنيهات. وإذا أخذنا الفترة بأكملها (1919 – 1929) نجد أن المتوسط السنوي لقيمة الواردات كان حوالي 50 مليونًا من الجنيهات.

وكانت أهم الواردات خلال تلك الفترة الأقمشة القطنية والأسمدة والكيروسين ودقيق القمح والذرة والمصنوعات الحديدية وخشب البناء والسكر الخام وزيت المازوت والحرير الصناعي ... إلخ.

أما عن صادرات مصر خلال تلك الفترة فكانت قيمتها تتقلب ارتفاعًا ونقصًا؛ تبعًا لتغيرات أسعار القطن الدولية. فبينما حققت الصادرات أكبر قيمة لها عام 1920؛ حيث زادت عن 85 مليونًا من الجنيهات، نجدها تهبط في العام التالي مباشرة (1921) إلى ما يقرب من 26 مليونًا من الجنيهات، ثم تعود إلى الارتفاع عام 1924؛ حيث زادت قيمتها عن 65 مليونًا من الجنيهات، ثم أخذت بعد ذلك في الهبوط. وكانت أهم الصادرات خلال تلك الفترة: القطن والبصل والأرز والسجاير وزيت بذرة القطن والجلود غير المدبوغة والفوسفات ... إلخ.

ثالثًا: من الكساد الكبير حتى بداية الحرب العالمية الثانية (1930-1939):

شهدت هذه الفترة تغيرات مهمة في سياسة مصر الاقتصادية؛ حيث تحولت البلاد عن سياسة الحرية التجارية، وبدأت في اتباع سياسة الحماية. وكان هذا التحول له آثار بعيدة المدى في جميع فروع النشاط الاقتصادي، وخاصة في مجال التجارة الخارجية.

ففي 14 فبراير عام 1930 صدر القانون رقم 2 لعام 1930، بوضع نظام جديد للجمارك في مصر، وصدر معه المرسوم الخاص بالتعريفة الجمركية الجديدة، مرفقًا به جدول للتعريفة، يختص الأول بالواردات ويختص الثاني بالصادرات. ويعد هذا القانون ذا أهمية كبرى في تطور الصناعة المصرية فيما بعد.

وكانت السياسة الجمركية الجديدة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تشجيع وحماية الإنتاج القومي، وقد جاء النظام الجمركي عام 1930 كأهم خطوة على هذا الطريق.

ب- زيادة موارد الدولة، وذلك بالاعتماد على عوائد الرسوم الجمركية لبعض الواردات التي ينص عليها النظام الجمركي عام 1930.

ج- تغيير النظام القيمي إلى نظام قيمي ونوعي على أساس نوع وحجم ووزن السلع.

د- تحقيق العدالة في فرض الرسوم الجمركية، حاول النظام الجمركي الجديد تحقيق العدالة في فرض الجمارك؛ بحيث يقل الجزء الذي يتحمله كل فرد كلما كان دخله ضعيفًا. وتحقيقًا لهذا الهدف فرضت الرسوم الجمركية بمعدلات مرتفعة على السلع الكمالية التي يقبل على شرائها الأغنياء، وبمعدلات منخفضة على السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من أفراد الشعب، كما أعفيت بعض تلك السلع كلية من رسوم الوارد.

ويمكن تلخيص أهم ما يميز تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة فيما يلي:

- انكمش حجم تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة؛ حيث انخفضت قيمة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لما كانت عليه في بدايتها؛ وذلك بسبب الكساد العالمي الكبير الذي ساد خلال الثلاثينيات.
- كان الميزان التجاري لمصر في غير صالحها خلال الفترة 1929 – 1932؛ حيث حققت عجزًا نتيجة لزيادة الواردات عن الصادرات، بينما خلال الفترة 1933-1937 كان الميزان التجاري في صالح مصر؛ حيث حقق فائضًا نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات، أما خلال عامي 1938 و 1939 فقد عاد العجز من جديد.
- ترتب على صدور التعريفة الجمركية الجديدة تغيير في تكوين تجارة مصر الخارجية؛ حيث:
  - زادت الواردات من المواد الخام والمواد نصف المصنوعة.
  - هبطت الواردات من السلع الاستهلاكية التي كان لها مثيل من الإنتاج القومي، مثل السكر والأثاث والصابون والأحذية والكبريت ... إلخ.
  - زادت الصادرات من المواد الغذائية المصنوعة.
- فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية، فقد ظلت إنجلترا عميلة مصر الأولى، ولكن على الرغم من ذلك فقد انخفضت نسبة واردات مصر من إنجلترا، ويعزى ذلك إلى سببين:
  - زيادة الإنتاج الصناعي المحلي، وبخاصة الأقمشة القطنية.
  - منافسة بعض الدول لإنجلترا، وبخاصة إيطاليا وألمانيا واليابان.
- وكذلك انخفضت نسبة صادرات مصر لإنجلترا، فبعد أن كانت حوالي 40٪ عام 1921، انخفضت إلى ما يقرب من 30٪ عام 1937.

رابعًا: فترة الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945):

انكمش حجم التجارة الخارجية (صادرات وواردات) خلال تلك الفترة؛ نتيجة لقيام الحرب. وقد لا يبدو ذلك بوضوح عند مقارنة الأرقام التي تمثل قيمة الصادرات والواردات خلال تلك الفترة بأرقام

الفترة السابقة؛ لأنها تتجه نحو الزيادة. ولكن الواقع أن هذه الزيادة ليست إلا ظاهرية فقط بسبب ارتفاع الأسعار.

تطور التجارة الخارجية خلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945):

تميزت تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة بما يلي:

- حقق الميزان التجاري لمصر في تلك الفترة عجزًا متزايدًا من عام لآخر، حتى بلغ أكثر من 18 مليون جنيه عام 1945، ولا شك أن قيام الحرب كان السبب الرئيس؛ إذ ترتب عليها ما يلي:
  - قطع اتصال مصر بعدد كبير من الدول؛ ومن ثم نقص الكميات المصدرة من القطن.
  - ارتفاع أسعار السلع التي استوردتها مصر خلال تلك الفترة.
  - زيادة مصاريف الشحن والتأمين زيادة كبيرة.
- على الرغم من العجز الذي أسفر عنه الميزان التجاري، إلا أن ميزان المدفوعات كان في صالح مصر خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك إلى أن المبالغ الضخمة التي أنفقتها جيوش الحلفاء في مصر خلال فترة الحرب، والتي كان يودع مقابل لها بالجنيهات الإسترلينية في إنجلترا، لم تستطع مصر استخدامها؛ بسبب نقص الإنتاج المدني وقيود التصدير في إنجلترا من جهة، وبسبب صعوبات الاستيراد من جهة أخرى.
- تدل الإحصاءات على زيادة حجم تجارة إعادة التصدير؛ فبعد أن كان حجمها لا يتعدى مليون جنيه عام 1938، قفز إلى أكثر من 5 مليون جنيه عام 1946.
- من حيث التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة، فقد ظلت بريطانيا تمثل المركز الأول، تليها الولايات المتحدة ثم إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وشيلي والهند.
- صدر خلال تلك الفترة نظام جديد للتصدير، أصبح بموجبه من الضروري الحصول على (ترخيص تصدير). وكان الهدف من ذلك عدم تصدير بعض السلع، وبخاصة المواد الغذائية التي تكون الأسواق المحلية في حاجة إليها؛ حتى لا تتعرض لأزمات تموينية.

خامسًا: من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة (1945 - 1952):

اندفع الزراع المصريون بعد انتهاء الحرب إلى إنتاج القطن من جديد؛ مما أدى إلى تناقص مساحة الحبوب، وبالإضافة إلى ذلك هبط خلال تلك الفترة متوسط غلة الفدان؛ بسبب نقص الأسمدة من جهة، وبسب سوء استغلال الأرض من جهة أخرى. وكان من نتائج ذلك أن تدهور إنتاج الحبوب والمواد

الغذائية بصفة عامة، وانعكس ذلك على الاستيراد، حتى تضاعف استيراد المواد الغذائية بعد الحرب، ولا سيما القمح ودقيق القمح؛ لمواجهة حاجات السكان المتزايدة.

وقد وضحت زيادة الحاجة إلى استيراد كثير من السلع الاستهلاكية، وبخاصة السلع الضرورية التي حرم الشعب منها طوال فترة الحرب. فقد كان من الطبيعي أن يشتد الإقبال عليها بعد أن عادت إلى التجارة الدولية ظروفها الطبيعية بانتهاء الحرب. ومن هذه السلع: الأسمدة الكيماوية وقطع الغيار ووسائل النقل والمنسوجات الصوفية ... إلخ.

وتميزت تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة بزيادة الواردات من بعض السلع غير الاستهلاكية، مثل الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والآلات الزراعية.

كما تم تخفيض قيمة الجنيه المصري في أواخر عام 1949، حيث أصبح يساوي 2.871 دولارًا، وذلك على أثر تخفيض إنجلترا قيمة الجنيه الإسترليني في 18 سبتمبر عام 1949 من 4.03 دولار إلى 2.80 أي بنسبة 30.3٪، لقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة الواردات؛ حيث ارتفعت أسعار السلع المستوردة ولم تقل الكميات المطلوبة منها؛ نظرًا لشدة الحاجة إليها، أي أن الطلب عليها قليل المرونة.

أما من حيث التوزيع الجغرافي لتجارة مصر خلال تلك الفترة، فقد قفزت الولايات المتحدة في نهايتها إلى المركز الأول بالنسبة للواردات، تليها في المركز الثاني بريطانيا، ثم فرنسا وإيطاليا. أما بالنسبة للصادرات فقد ظلت بريطانيا تحتل المركز الأول عامي 1947 و 1948، وفي عام 1949 تخلت بريطانيا عن هذا المركز للهند، ولكن ما أن جاء عام 1950 حتى عادت بريطانيا لتشغل المركز الأول مرة أخرى. وفي عام 1952 قفزت فرنسا لتحتل المكان الأول بالنسبة لصادرات مصر، تليها في المركز الثاني الولايات المتحدة ثم إيطاليا والهند وألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي وإنجلترا.

أثر التطورات السياسية في قطاع التجارة على منظومة العمران المصري في هذه الفترة:

نتج عن التطورات في قطاع التجارة عدة عوامل مؤثرة في منظومة العمران المصري، سواء بسبب هيكل توزيع التجارة الخارجية وعلاقته بنشاط الموانئ المصرية، أو بسبب قائمة حظر تصدير المواد الخام، وأهمها القطن لفترات طويلة، وهو ما مثل دعمًا هائلًا لتكثيف الصناعات القائمة عليه، كما أن قانون الجمارك الذي صدر عام 1930 مثل عاملًا إضافيًّا من عوامل التمييز الطبقي الذي تفاقم بشكل غير مسبوق خلال هذه الفترة، ويمكن تلخيص أثر تطورات قطاع التجارة على منظومة العمران المصري خلال هذه الفترة في الآتي:

- أدت القيود التي فرضت على تصدير المواد الخام خلال سنوات الحرب إلى ضرورة تصنيع هذه المواد محليًّا، وخاصة في ظل الاحتياجات المتنامية للسكان، بالإضافة لجيوش الحلفاء المتمركزة بمصر، فنشطت صناعة الغزل والنسيج بشكل غير مسبوق، ويمكن قراءة ذلك

بوضوح شديد في النمو الحجمي المتسارع للمدن التي تركزت فيها هذه الصناعة، فمثلًا قفزت مدينة المحلة الكبرى التي كانت في الرتبة 11 عام 1917 بحجم سكان قدره 32266 نسمة، لتصبح في الرتبة 5 عام 1947 بحجم سكان قدره 115758؛ بل إنها تكاد تكون قد ضاعفت حجم سكانها فيما بين تعداد 1937 وتعداد 1947 (10 سنوات)، أما مدينة كفر الدوار -والتي لم يكن لها وجود حضري عام 1917- فإنها تحركت من الرتبة 86 عام 1927 بحجم سكان قدره 5412 نسمة، لتحتل المرتبة 70 عام 1947 بحجم سكان قدره 13589 نسمة، ولكن اللافت للنظر في حالة كفر الدوار أنها خلال الفترة من 1937 إلى 1947 (10 سنوات) تحركت للأمام 15 رتبة، كما أنها بلغ معدل نمو سكانها السنوي خلال هذه السنين العشرة نحو 13٪ سنويًّا، وهو معدل كبير بكل المقاييس، وهو الأعلى بين سائر المدن المصرية خلال تلك الفترة (بعد مدينة نجع حمادي)، وتكاد تكون هذه الفترة هي البداية الحقيقية لمدينة كفر الدوار كمركز حضري بغرب الدلتا.

- كما تم عرضه، فإن مركز إنجلترا التجاري مع مصر أخذ بالتذبذب خلال هذه الفترة، حتى أن الهند جاءت في المرتبة الأولى لتجارة الصادر المصرية، كما دخلت اليابان كأحد الأسواق الواعدة لتجارة الصادر، وهو ما أدى إلى حدوث نوع من التوازن النسبي بين النشاط التجاري لكل من ميناء السويس من جهة وميناءي الإسكندرية وبور سعيد من جهة أخرى، ونظرًا لوقوع مدينة الإسماعيلية بين ميناءي السويس جنوبًا وبور سعيد شمالًا، فإنها تأثرت بشدة بهذا النشاط في الميناءين، إضافة إلى تمركز عدد كبير من جنود الحلفاء بمنطقة القناة (ثم الجنود البريطانيين)، وانعكس ذلك على عمران مدينة الإسماعيلية بشكل شديد الوضوح، فبعد أن كانت في الرتبة 37 عام 1917 بحجم سكان قدره 15686 نسمة، نجدها تصل إلى الرتبة 13 عام 1947 بحجم سكان قدره 68229 نسمة، كما أنها تكاد تكون هي الأخرى قد ضاعفت عدد سكانها خلال الفترة من 1937 إلى 1947 (10 سنوات).
- تأثرت مدينة دمياط بشدة خلال هذه الفترة؛ نتيجة حظر تصدير الحبوب والغلال، وهي التي كانت أهم بضائع الصادر التي يعمل عليها الميناء، كما أن صناعة الأثاث الخشبي أصابها الركود؛ بفعل تأثيرات اقتصاديات الحرب، وهو ما جعلها تعيش في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، ويمكن قراءة أثر ذلك بسهولة من تتبع رتبتها الحجمية خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت في الرتبة 13 عام 1917 تراجعت إلى الرتبة 15 عام 1927،

وحافظت على هذه الرتبة عام 1937 بحجم سكان قدره 40332 نسمة، ثم تراجعت بشدة في الفترة من 1937 إلى 1947 لتصل إلى الرتبة 32 (تراجعت 17 رتبة خلال 10 سنوات)، مسجلة حجم سكان قدره 28634 نسمة، بمعدل نمو سنوي سالب قدره (-3٪)، وحالة مدينة دمياط تعد في حاجة إلى دراسة تفصيلية لمراحل الصعود والهبوط في تاريخها الحضري الحديث.

- أدى قانون الجمارك الذي صدر عام 1930 -والذي صنف السلع إلى كمالية وضرورية، ووضع على السلع الكمالية تعريفة جمركية مرتفعة- إلى زيادة وتعميق فجوة التمييز الحضري بين العاصمتين وسائر مدن عواصم المديريات من ناحية، وبين هذه العواصم والمدن الصغرى من ناحية أخرى، فالمدن الصغرى لم تستطع مزاولة نشاطها التجاري (والذي كان قائمًا في معظمه على السلع الاستهلاكية المستوردة) بنفس الكفاءة التي كانت من قبل، كذلك فإن معظم هذه المدن الصغرى كانت تعمل كمراكز تجميع للقطن والغلال من أجل التصدير، فلما تعطلت حركة التصدير تأثرت هذه المدن بشدة، ويبدو ذلك واضحًا في تراجع الرتبة الحجمية للعديد من هذه المدن، فعلى سبيل المثال تراجعت مدينة فوه من الرتبة 43 عام 1917 إلى الرتبة 106 عام 1947؛ بل إنها فقدت ثلثي سكانها و56 رتبة فيما بين تعدادي 1937 و 1947، وكذلك مدينة إبشواي التي كانت في الرتبة 55 عام 1927، ثم أصبحت في الرتبة 92 عام 1947، وكذلك مدينة السنطة التي كانت في الرتبة 90 عام 1927، ثم أصبحت في الرتبة 109 عام 1947، كما أن معدل نموها ظل سالبًا طوال هذه الفترة، وهناك العديد من النماذج التي سيتم عرضها لاحقًا.
- كما أدت تأثيرات التعريفة الجمركية إلى تراجع حضري واضح في معظم المدن الصغرى؛ فإنها أدت (إلى جانب عوامل أخرى) إلى نمو شديد في أحجام سكان المدن الكبرى، فعلى سبيل المثال سجلت مدينة القاهرة معدل نمو سنوي قدره 6٪ في الفترة من 1937 إلى 1947 (10 سنوات)، كما سجلت الإسكندرية معدلًا قدره 3.5٪ سنويًّا في نفس الفترة، أما السويس فقد سجلت معدلًا هائلًا قدره 11.65٪ خلال نفس الفترة، قفزت به من الرتبة 12 إلى الرتبة 6 خلال هذه الفترة، والمدن الرئيسة بالدلتا والصعيد سجلت معدلات مرتفعة جدًّا كذلك، فسجلت المنصورة معدلًا قدره 4.8٪، والزقازيق 3.7٪، أما أسيوط فسجلت معدلًا قدره 5٪، وسوهاج 3.9٪ خلال نفس الفترة، وسيتم التعرض إلى خصائص التطور الحجمي للمدن المصرية خلال هذه الفترة بالتفصيل لاحقًا.

4- أثر التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على منظومة العمران المصري في الفترة:

أوضح العرض السابق لتطورات القطاعات الاقتصادية المختلفة (بالإضافة لقطاع التعليم) في ظل الظروف السياسية التي اتسمت بها هذه الفترة، العديد من العوامل التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على منظومة العمران المصري من جوانبها المختلفة (الحجم – التباعد – الوظيفة)، وسيتناول هذا الجزء من الفصل –بالعرض والتحليل– أهم ظواهر هذه المؤثرات على منظومة العمران.

1.4 التعليم والثقافة والعمران:

شهد مجال التعليم عدة تطورات مهمة جدًّا خلال هذه الفترة، ولعل الهيكل العام الذي تمت صياغته للتعليم المصري في هذه الفترة هو نفس الهيكل الحالي مع بعض الاختلافات الطفيفة غير المؤثرة، فكما ذكر في الفصل السابق، فإن التعليم خضع لسياسة استعمارية سافرة، هدفها الأول هو حصول المصريين على أقل قدر ممكن من التعليم؛ ضمانًا لعدم ظهور نزعات استقلالية قد تؤثر على مكانة المحتل في السيطرة على البلاد، كما ظهرت نزعة واضحة لجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم الأساسية؛ وذلك بهدف القضاء على النزعات الوطنية والقومية، وتأكيدًا على تبعية مصر لإنجلترا ثقافيًّا، كما هي الحال سياسيًّا واقتصاديًّا، وبذلك يتم إحكام السيطرة على كل شئون البلاد(1).

ولكن كنتيجة مباشرة للحرب العالمية الأولى، فإن الحركة الوطنية نشطت بقوت فائقة بعد الحرب مباشرة، وتوج هذا النشاط بثورة عام 1919، والتي تعد نقطة الانطلاق للعمل الوطني المنظم حتى قيام الثورة عام 1952، وثورة 1919 أثرت تأثيرًا مباشرًا وسريعًا في اتجاهين، كان لهما تأثيراتهما العمرانية الواضحة؛ الاتجاه الأول: تمثل في دفع الحركة الوطنية نحو تكوين رأسمال وطني يتغلغل في الحياة الاقتصادية المصرية، ويحل تدريجيًّا محل رأس المال الأجنبي المسيطر على الاقتصاد، وشكل طلعت حرب ومجموعة بنك مصر الذي أسسه طليعة هذا الاتجاه.

أما الاتجاه الثاني فكان في مجال التعليم، والذي شهد عدة إصلاحات متتالية، توجت في النهاية بالقانون رقم 90 لسنة 1950، والذي تقرر بموجبه مجانية التعليم بجميع مراحله قبل الجامعي(2).

وقد حققت الجهود الوطنية في مجال التعليم مكسبًا كبيرًا، تضمنت الدساتير التي وضعت لإدارة شئون البلاد خلال هذه الفترة (صدر الأول في 19 أبريل عام 1923، والثاني في أكتوبر عام 1930) نصًّا يؤكد على جعل التعليم حرًّا تنظم أموره بالقانون، ويكون التعليم الأول منه إلزاميًّا مجانيًّا للمصريين(3).

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع كتاب: ماجدة محمد حمود: المندوبون الساميون في مصر ودورهم في نشر التعليم والثقافة الإنجليزية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

(2) موسوعة مصر الحديثة، المجلد الرابع (التعليم)، مرجع سابق، ص 11.

(3) المرجع السابق، ص 12.

وبالنظر إلى التطور الكمي لعدد المدارس الثانوية خلال فترة الدراسة، فإن لها العديد من الدلالات الموحية؛ فقد بلغ عدد المدارس الثانوية عام 1863 مدرستين فقط، ثم ست مدارس عام 1914، ثم ارتفع إلى عشر مدارس عام 1921 (تشمل مدرسة للبنات)، ثم حدثت زيادة تدريجية، ولكنها كبيرة، حتى وصل عدد المدارس الثانوية 204 مدرسة عام 1951، منها 120 مدرسة حكومية مجانية، و 84 مدرسة خاصة بمصروفات.

ويذكر سليمان نسيم[1] فيما يتعلق بالتعليم الأولي: "*من إحصائيات التعليم سنة 1953 نجد أن عدد المدارس الابتدائية بلغ 7000 مدرسة، بالإضافة إلى 1000 من كتاتيب الإعانة الحرة المقامة بجوار الأضرحة والمساجد القديمة، و 4000 مدرسة إلزامية تابعة لمجالس المديريات، نزل فيها مستوى التعليم إلى الحضيض، وأكثر من نصفها يتألف من حجرة أو حجرتين*".

هذا عن التطور الكمي، أما التطور الكيفي، فإنه -كما يرى أديب ديمتري [2]- "*على مدى القرن 19 تحول التعليم من الطابع العسكري في أيام محمد علي إلى طابع أكثر إنسانية في عهد إسماعيل، ثم ما لبث هذا الحال أن أفسح المجال للطابع الديني، فسادت روح الأزهر منذ أواخر القرن 19، والتحمت مع الفكر الزراعي السلبي بكل ما يحتويه من قيم التواكل والاستسلام والقدرية؛ مما أدى في النهاية إلى طمس معالم الشخصية المصرية، ممثلة في الطفل والصبي والشاب، تلميذًا ومعلمًا، فكان أن زاد جمود أساليب الإنتاج؛ مما أبقاها على حالها البدائية، واقترن ذلك برفض أي عامل تغيير، واكتفى المجتمع في عمومه بالقليل الضحل من المعرفة*". وذلك أدى إلى تأكيد سلطان الإقطاعيين والمستغلين، ومنحهم الفرصة التي لا تعوض لقهر الشعب المصري، حتى أن أحد النواب لم يتأخر عن أن يقولها صراحة عن أبناء عامة هذا الشعب: "*لا تعلموا أبناء السفلة*"[3].

ومما يجب ذكره أن التمييز الطبقي ظهر جليًّا في الاهتمام الحكومي بتشييد المدارس، وفي ذلك تذكر إجلال خليفة [4]: "*لقد أنشأ علي ماهر كلية خاصة في مستوى التعليم الثانوي لبنات الطبقة الأرستقراطية؛ لتربيتهم على الأسلوب الأوروبي الحديث، وقد انتقد هذا التصرف لأن ما أنفق على إنشاء هذه المدرسة كان يكفي لإنشاء 25 مدرسة أولية للبنات لجماهير الشعب التي تعاني من الجهل والأمية، أو على الأقل إنشاء مدرسة للمعلمات*".

---

(1) سليمان نسيم: صياغة التعليم المصري الحديث 1923، 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص 223.

(2) أديب ديمتري: مقال الإصلاح أم الثورة في التعليم، مجلة الطليعة، عدد نوفمبر 1968.

(3) سليمان نسيم: صياغة التعليم المصري الحديث، مرجع سابق، ص 224، نقلًا عن محاضر مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادي الثالث، ج 32 بتاريخ 6/3/1933، ص 588.

(4) إجلال محمد خليفة: الصحافة النسائية في مصر بين 1919-1929، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1966، ص 125.

تطور التعليم الجامعي خلال هذه الفترة:

كما ذكر في الفصول السابقة، فإن التعليم العالي بدأ في أوائل القرن التاسع عشر بإنشاء بعض المدارس العليا للهندسة، والطب، والطب البيطري والزراعة، والحقوق، ودار المعلمين والمعلمات، والتجارة، وكل هذه المدارس العليا (أو معظمها) أغلق أبوابه بعد محمد علي، ثم أعيد افتتاح بعضها في عهد إسماعيل، ثم بدأ العمل الفعلي في وضع إطار مؤسسي للتعليم الجامعي منذ إنشاء أولى الجامعات المصرية عام 1908، ثم شهدت هذه الفترة إنشاء جامعتين أخريين، وهذه الجامعات بالترتيب هي [1]:

1- الجامعة الأهلية (جامعة فؤاد الأول) 1908: هي جامعة القاهرة حاليًّا، وقد تأسست هذه الجامعة بالجهود الأهلية، وساهم أفراد الشعب فيها بالاكتتاب لتمويل إنشائها، ثم تحولت في عام 1925 إلى جامعة حكومية باسم (الجامعة المصرية)، وضمت في ذلك الوقت أربع كليات، هي: الآداب، الحقوق، العلوم، الطب. وقد أطلق عليها اسم جامعة فؤاد الأول عام 1940، ثم تم تعديل الاسم إلى جامعة القاهرة عام 1953.

2- جامعة الإسكندرية 1942: بدأت جامعة الإسكندرية كفرع لجامعة القاهرة (كليتي الحقوق والآداب، عام 1938)، ثم استقلت الجامعة عام 1942، وأضيف إليها كليات التجارة والعلوم والطب والزراعة، وسميت جامعة فاروق الأول، ثم سميت بجامعة الإسكندرية عام 1952.

3- جامعة عين شمس 1950: أنشئت هذه الجامعة في 10 يوليو 1950 باسم جامعة إبراهيم باشا الكبير؛ نتيجة للطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وضمت كليات مماثلة لكليات جامعة القاهرة في ذلك الوقت، وعدل اسمها إلى جامعة عين شمس عام 1954.

أثر التطورات في قطاع التعليم على منظومة العمران المصري في الفترة من 1918 وحتى 1952:

من خلال العرض الموجز لأهم خصائص تطور التعليم المصري في هذه الفترة، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات أو خرائط توزيعية للمدارس على مدن القطر المصري، إلا أن ما تم عرضه يمكن من خلاله استخلاص بعض المؤثرات المباشرة وغير المباشرة على منظومة العمران المصري، ويمكن إيجاز أهم هذه التأثيرات في الآتي:

- تعد هذه الفترة بحق هي بداية ظهور المؤسسات التعليمية ذات المستوى الإقليمي (الثانوي والجامعي)، فكما تم ذكره بدأت الفترة بست مدارس ثانوية وجامعة واحدة، وانتهت بأكثر من

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الرابع (التعليم)، مرجع سابق، من ص 95 إلى ص 115.

200 مدرسة ثانوية وثلاث جامعات، وعلى الرغم من أن القاهرة والإسكندرية استحوذتا على معظم المدارس الثانوية (134 مدرسة ثانوية بنسبة 66٪ من جملة المدارس الثانوية)، وكذلك على كل الجامعات، فإن انتشار 70 مدرسة ثانوية على معظم مدن عواصم المديريات والمدن الكبرى التي تليها قد أوجد شبكة من العلاقات الإقليمية التي لم تكن موجودة من قبل، والتي تقوم على طلب الخدمات، ويكفي القول إن عدد طلاب المدارس الثانوية عند بداية الفترة (1918) لم يتعد 1300 طالب، بينما في نهاية الفترة (1952) بلغ 180681 طالبًا وطالبة، أي بزيادة قدرها نحو 139 ضعف، وهذا تطور هائل بكل المقاييس، كما أن التعليم الثانوي الفني –والذي يعد ذا درجة إقليمية أعلى من التعليم الثانوي العام– قد استحوذ على 30522 طالبًا في نهاية الفترة، ولم يكن له وجود عند بدايتها، وبالتأكيد فإن مع هذه الزيادة الكبيرة جدًّا في أعداد القاصدين للخدمات الإقليمية، فإن هناك حزمة كبيرة من الخدمات الإقليمية المساندة قد بدأت في الظهور، وبدأت بالتالي الوظيفة الخدمية تحتل مكانها بين وظائف المدن، فقد جاءت 34 مدينة عام 1927 ذات وظيفة أولى وثانية خدمات، بينما كان هذا العدد 31 مدينة عام 1937، ثم ارتفع عدد هذه المدن إلى 36 مدينة عام 1947، على الرغم من تأثير الحرب العالمية الثانية على الهيكل الوظيفي لمعظم المدن المصرية (كما سيلي بيانه).

- ظهر تأثير توطن الخدمات التعليمية الإقليمية (المدارس الثانوية) والقومية (الجامعات) –إلى ذلك الحين– على التطور الحجمي لبعض المدن المصرية، وكان أشد هذه الحالات ظهورًا هي حالة مدينة الجيزة (مقر جامعة القاهرة)؛ حيث كانت تحتل الرتبة 33 عام 1917 بعدد سكان يبلغ 16035 نسمة، ثم أصبحت تحتل الرتبة 14 عام 1947 بعدد سكان 66156 نسمة، أي تضاعف عدد سكانها أكثر من أربعة أضعاف في 30 عام، وإن كان وجود الجامعة لا يعد السبب الوحيد لهذا النمو، إلا أنه بلا شك من أهم هذه الأسباب.
- أما القاهرة والإسكندرية فقد شهدتا نموًّا غير مسبوق بالنسبة للقاهرة، أما الإسكندرية فلم تشهد مثل هذا النمو منذ الطفرة الذي تحققت لها خلال سنوات منتصف القرن 19. فالقاهرة تكاد تكون قد ضاعفت سكانها خلال عشر سنوات، فبعد أن كان عدد سكانها عام 1937 أكثر من 1.3 مليون نسمة بقليل، أصبح عام 1947 نحو 2.1 مليون نسمة، أي أن عدد سكانها زاد نحو 800 ألف نسمة في عشر سنوات، وذلك بالطبع بتأثير من التركيز الشديد للخدمات والنشاط الاقتصادي بها، واحتفاظها وحدها بجامعتين من أصل ثلاث جامعات في عموم الوطن في هذه الفترة. أما الإسكندرية فقد ظلت على معدلات نمو

مرتفعة جدًّا، ولكنها متجانسة طوال هذه الفترة، واستطاعت من خلال هذه المعدلات أن يصل عدد سكانها إلى أكثر من ضعف ما كان عليه عند بداية الفترة، فقد بلغ عدد سكانها عام 1917 نحو 445 ألف نسمة، وقفز في نهاية الفترة إلى نحو 920 ألف نسمة عام 1947، على الرغم من مغادرة العديد من الأجانب للإسكندرية؛ بفعل الحرب العالمية الثانية.

- المدن عواصم المديريات سجلت معدلات نمو خلال هذه الفترة يفوق بكثير المتوسط العام لمعدل النمو الحضري للقطر المصري، وهو ما يؤكد بداية استقبالها لتيارات من الهجرة من الريف والمدن الأصغر، وهي علاقة ذات ارتباط قوي مع توافر الخدمات الإقليمية بالمحلات المركزية.
- تعد هذه الفترة شاهدة على نقيضين، هما تباطؤ حركة التوسع الأفقي في الزراعة، والذي كان قد وصل إلى قمته عند بدايات القرن العشرين، وتزايد حركة الزحف العمراني على الأرض الزراعية من جانب آخر، فالأرض الزراعية هي التي استوعبت تلك الزيادات الهائلة "المجنونة" (حسب تعبير د. جمال حمدان) في أعداد سكان المدن المركزية، وعلى رأسها القاهرة والجيزة.

2.4 **تطور التقسيم الإداري في الفترة (1918-1952):**

في الفترة من 1918م – 1947م لم يتغير الحال كثيرًا؛ حيث استقرت مديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي على آخر تقسيم، فكان التقسيم الإداري لمصر كالتالي:[1]

في الوجه البحري:

بلغ عدد مديريات الوجه البحري تسع مديريات (إذا أضيفت مديرية الجيزة إلى هذه المديريات)، وهي بذلك لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر، باستثناء تحول بعض المدن من مديرية إلى أخرى، وعلى ذلك فإن مديريات الوجه البحري في هذه الفترة هي كالتالي: مديرية القليوبية، مديرية الشرقية، مديرية الدقهلية، مديرية الغربية، مديرية المنوفية، مديرية البحيرة، مديرية الجيزة.

في الوجه القبلي:

بلغ عدد مديريات الوجه القبلي سبع مديريات (أحدثها مديرية أسوان التي أضيفت إلى التقسيم الإداري عام 1900م)، وهي بذلك لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر (كما في حالة الوجه البحري) مع تحول بعض المدن من مديرية إلى أخرى، وعلى ذلك فإن مديريات الوجه القبلي في هذه الفترة هي كالتالي:

(1) محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة 1945، القسم الثاني، الجزء الأول والثاني والثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

مديرية الفيوم، مديرية بني سويف، مديرية المنيا، مديرية أسيوط، مديرية جرجا، مديرية قنا، مديرية أسوان.

ويضاف إلى هذه المديريات سبع محافظات، وهي: القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير.

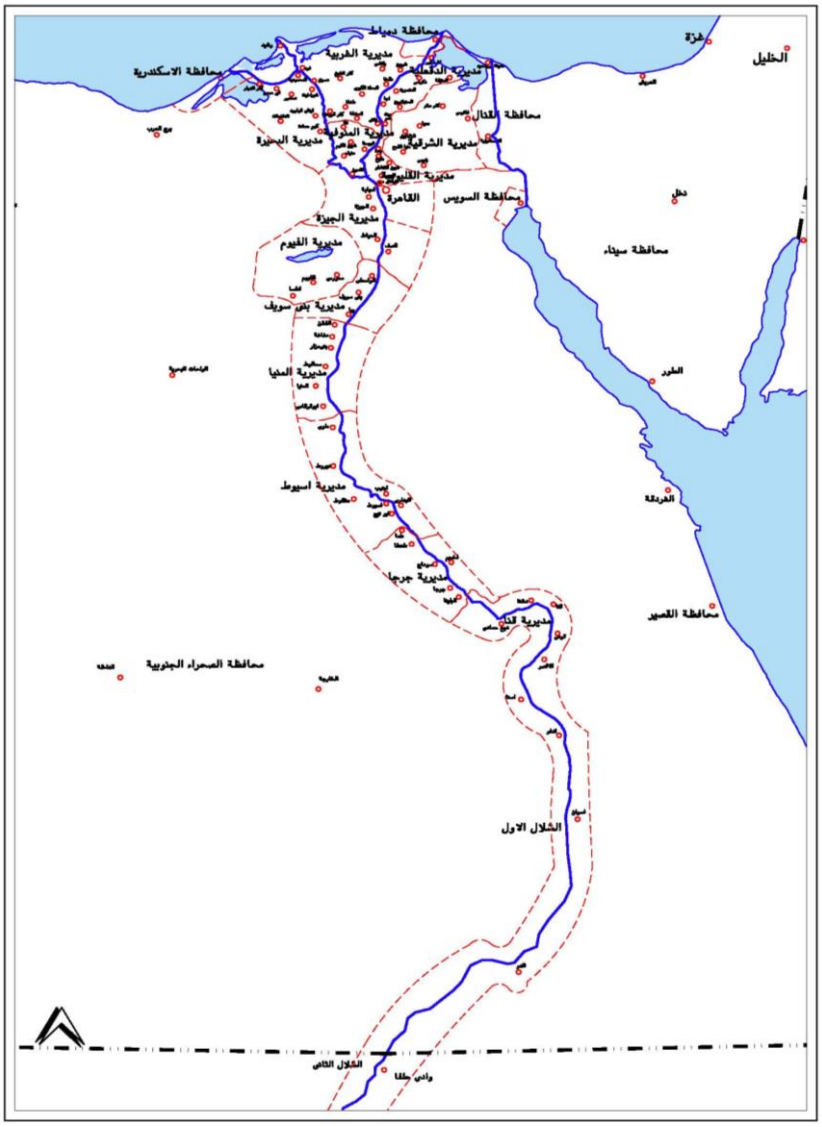

شكل رقم (2)

التقسيم الإداري للقطر المصري خلال الفترة من 1917-1945

3.4 التحولات الهيكلية في منظومة المدن المصرية:

تطور عدد سكان القطر المصري كثيرًا خلال هذه الفترة؛ حيث كاد أن يتضاعف خلال أربعة عقود (فيما بين 1907-1947)، والشكل رقم (1) يوضح تطور عدد سكان مصر خلال هذه الفترة.

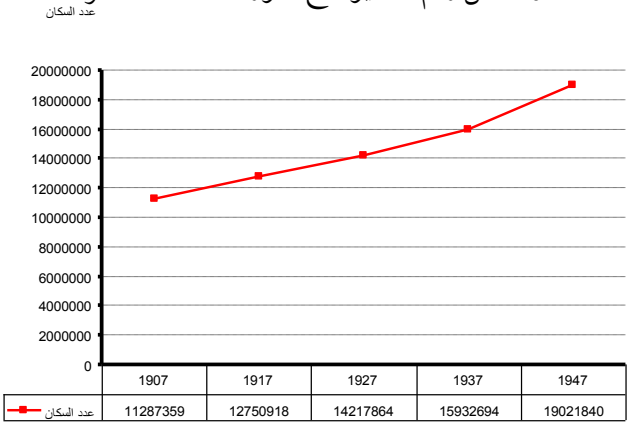

شكل رقم (3)

تطور عدد سكان مصر

وتطور عدد المدن المكونة لمنظومة العمران خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ، ففي عام 1917 بلغ عددها 74 مدينة، ثم زاد عددها عام 1927 لتبلغ 98 مدينة (بزيادة قدرها 24 مدينة)، ثم ارتفع عددها مرة أخرى عام 1937 ليصبح عددها 102 مدينة، وأخيرًا يبلغ عددها 111 مدينة عام 1947. وشكل رقم (2) يوضح التطور في أعداد هذه المدن.

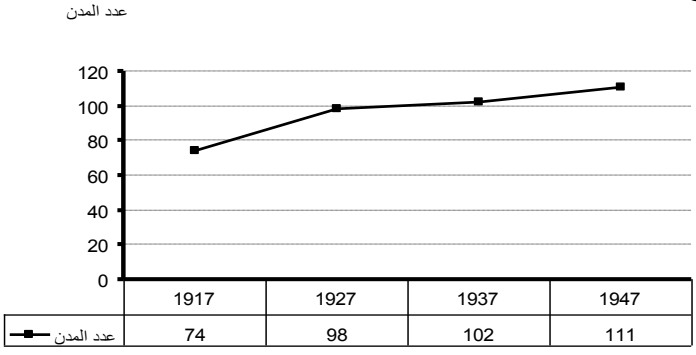

شكل رقم (4)

التطور في أعداد المدن المصرية

وجدير بالذكر أن الكثير من هذه المدن لم يستقر حضريًّا؛ بل إن منها ما ظهر حديثًا، ومنها ما ظهر ثم تراجع حضريًّا ليعود مرة أخرى ليتصنف كقرى، وإن كان معدل التحولات في هذه الفترة لم يكن

كسابقتها، إلا أنها تعد تحولات شديدة تدل على هشاشة البناء الحضري للعديد من المدن، ويمكن حصر هذه التحولات في الآتي:

- مدن كانت موجودة عام 1917، ولم تصنف حضريًّا إلى نهاية الفترة:

بلغ عدد هذه المدن 15 مدينة، تميزت كلها بأن عدد سكانها لم يتجاوز عام 1917 حوالي 15 ألف نسمة، والجدول رقم (5) يوضح بيان هذه المدن.

جدول رقم (5) مدن كانت موجودة عام 1917 ولم تصنف حضريًّا إلى نهاية الفترة

التسلسل	المدينة	المديرية
1	أبيار	المنوفية
2	البتانون	المنوفية
3	الغايم	أسيوط
4	القرين	الشرقية
5	القوصية	أسيوط

التسلسل	المدينة	المديرية
6	النجيلة	أسيوط
7	أوسيم	الجيزة
8	مليج	المنوفية
9	بسيون	الغربية
10	بوش	بني سويف

التسلسل	المدينة	المديرية
11	جهينة	جرجا
12	دلجا	أسيوط
13	سنهور	الفيوم
14	كرداسة	الجيزة
15	محلة مرحوم	الغربية

وبالنظر في هذه المجموعة من المدن، فإن الملاحظة الأولى أن جميعها باستثناء (النجيلة) كانت ظهرت لتوها كمدن في تعداد 1917، ثم ما لبثت أن تحولت مرة أخرى إلى قرى، وهو ما يؤكد على ما توصلنا إليه في الفصل السابق من أن عددًا لا بأس به من المدن ينطبق عليه مسمى (مدن القرار)، فهذه المدن لم تكن إلا مستقرات لحاميات عسكرية زمن الحرب العالمية الأولى، ثم ما لبث الوجود العسكري أن زال، فذهبت معه أسباب الوجود الحضري بهذه المحلات، ولكن بعضها قد استفاد من هذا الوجود الحضري المؤقت لتثبيت وترسيخ التواجد الحضري من جديد فيما بعد؛ حيث صنفت بعضها كمدن خلال مراحل لاحقة، واستمرت حتى الآن مثل مدن (البتانون – الغنايم – القرين – القوصية – بسيون – جهينة – بوش)، ومنها ما اختفى نهائيًّا في التصنيف الحضري مثل مدن (سنهور – محلة مرحوم – أبيار – مليج)، بالإضافة لكرداسة التي أصبحت فيما بعد أحد أحياء مدينة الجيزة. ومما يؤكد هذا الاستنتاج أن 13 مدينة من هذه المدن الخمسة عشر صنفت وظيفيًّا عام 1917 أحادية الوظيفة زراعة، وبمعاملات توطن مرتفعة جدًّا، تجاوزت 4 في بعض المدن، وهو ما يجعل ارتدادها سلبًا على المتصل الريفي الحضري (باعتبار الحضر قطبًا موجبًا) أمرًا مبررًا.

- مدن ظهرت في تعداد 1927 واستمرت حتى نهاية الفترة:

بلغ عدد المدن التي ظهرت في تعداد 1927 واستمرت حتى نهاية الفترة (وهي مستمرة على تصنيفها الحضري إلى الآن) 39 مدينة، تميزت جميعها بأنها حتى تعداد 1947 لم

يتجاوز عدد سكان معظمها 10 آلاف نسمة، ولم يتخط منها حاجز 15 ألف نسمة إلا مدن (إدفو – ببا – بني مزار – دشنا – شربين – كفر الشيخ – مغاغة – نجع حمادي)، ويلاحظ أن هذه المدن التي تخطت عتبة 15 ألف نسمة هي الآن عواصم مراكز كبرى، ومنها ما هو عاصمة محافظة (كفر الشيخ)، كما يلاحظ أن معظمها في الوجه القبلي، وجدول رقم (6) يوضح بيان مدن هذه الفئة.

جدول رقم (6) مدن ظهرت في تعداد 1927 واستمرت حتى نهاية الفترة

التسلسل	المدينة	المديرية
1	الابراهيمية	الشرقية
2	الباجور	المنوفية
3	البدرشين	الجيزة
4	الحوامدية	الجيزة
5	الدلنجات	البحيرة
6	السنطة	الغربية
7	الصف	الجيزة
8	العياط	الجيزة
9	المحمودية	البحيرة
10	الواسطي	بني سويف
11	إبتاي البارود	البحيرة
12	أبشواي	الفيوم
13	أبنوب	اسيوط

التسلسل	المدينة	المديرية
14	أبو حماد	الشرقية
15	أبو حمص	البحيرة
16	أبو قرقاص	المنيا
17	أبو كبير	الشرقية
18	أجا	الدقهلية
19	إدفو	قنا
20	إطسا	الفيوم
21	بيا الكبرى	بني سويف
22	بركة السبع	المنوفية
23	بني مزار	المنيا
24	دشنا	قنا
25	دكرنس	الدقهلية
26	ديروط	اسيوط

التسلسل	المدينة	المديرية
27	سمالوط	المنيا
28	شبراخيت	البحيرة
29	شربين	الغربية
30	طلخا	الغربية
31	فارسكور	الدقهلية
32	قويسنا	المنوفية
33	كفر الدوار	البحيرة
34	كفر الشيخ	الغربية
35	كفر صقر	الشرقية
36	كوم حمادة	البحيرة
37	مغاغة	المنيا
38	نجع حمادي	قنا
39	ههيا	الشرقية

ويلاحظ هنا أن هذه المدن التي ظهرت عام 1927، واستمرت فيما بعد، هي رءوس مراكز، استحدثت في هذا التعداد، وكان أساس استحداثها إعادة توزيع نقاط الأمن التي تطلبها وجود الاحتلال الإنجليزي في عموم القطر المصري، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سرعان ما اشتعلت ثورة 1919، والتي شاركت فيها فئات الشعب بجميع أطيافه (ريف وحضر)، فعمد الاحتلال إلى تشديد قبضته على عموم القطر، عن طريق إيجاد نقاط أمنية دائمة في نواحٍ مختارة، وكانت هذه النقاط بنطاق إشرافها هي النواة الأولى التي على أساسها تم تقسيم المحافظات إداريًّا إلى مراكز. وذلك سيبرر فيما بعد أسباب تصنيف معظم هذه المدن وظيفيًّا كمدن زراعية (كما سيلي بيانه)، ومن هذه المدن ما ستمر على هذه الوظيفة الزراعية إلى يومنا هذا، كما أن هذا الأسلوب في انتقاء القرى التي تتحول إلى مدن (على أساس أمني) ما زال هو الأسلوب السائد حتى الآن.

- مدن ظهرت في تعداد 1947 ولم تكن مصنفة حضريًّا من قبل:

بلغ عدد هذه المدن 12 مدينة، ولم تتجاوز كلها عتبة 15 ألف نسمة، باستثناء مدينة المنشأة ومدينة أبو زعبل (والتي تحولت إلى حي بعد ذلك)، وباستثناء أبو زعبل، فإن كل هذه

المدن هي رءوس مراكز، ولم يتجاوز عدد سكان بعضها 5 آلاف نسمة (أبو طشت – الحسينية – بيلا)، ونظرًا لعدم وجود خصائص موقعية مميزة لهذه المدن، إضافة إلى انحسار التوسع الأفقي في الزراعة والتغيرات الهيكلية في قطاع التجارة، والتي أثرت سلبًا على البنية الحضرية للمدن الصغرى كما سبق القول، فإن العامل الأمني يقفز مرة أخرى إلى السطح؛ ليبرر ظهور مثل هذه المدن كأقوى اقتراض محتمل* إلى جانب تأثير تمركز قوى الإقطاع الزراعي بهذه المحلات، ويوضح الجدول رقم (7) بيان هذه المدن.

جدول رقم (7) مدن ظهرت في تعداد 1947 ولم تكن مصنفة حضريًّا من قبل

التسلسل	المدينة	المديرية
1	أبو طشت	قنا
2	ابو زعبل	القليوبية
3	الحامول	الغربية
4	الحسينية	الشرقية

التسلسل	المدينة	المديرية
5	القناطر الخيرية	القليوبية
6	المراغة	جرجا
7	أهناسيا	بني سويف
8	بيلا	الغربية

التسلسل	المدينة	المديرية
9	طوخ	القليوبية
10	قلين	الغربية
11	مطوبس	الغربية

- مدن ثبتت على تصنيفها الحضري منذ بداية الفترة حتى نهايتها:

بلغ عدد هذه المدن 55 مدينة، ومعظم هذه المدن صنفت حضريًّا منذ تعداد 1882؛ حيث يبلغ عدد المدن التي ظهرت في تعداد عام 1882 واستمرت حتى نهاية الفترة (1947) 49 مدينة، وعليه فإن هذه المدن تمثل الأساس الحضري الحقيقي لمنظومة العمران الحضري المصري إلى الآن، وتتميز هذه المدن بكبر حجمها السكاني بصفة عامة، فيما عدا بعض الحالات الخاصة جدًّا، والتي تكاد تمثل ظواهر شاهدة على تذبذب الوضع الحضري لمدن ضاربة في جذور التربة الحضرية، وأوضح هذه الحالات هي مدينة فوه التي ظلت تتراجع حجميًّا طوال الفترة؛ حيث كانت تحتل الرتبة 31 عام 1882، ثم تراجعت للرتبة 32 عام 1897، ثم واصلت تراجعها لتصل للرتبة 46 عام 1917 وتواصل هبوطها إلى أن تصل إلى الرتبة 106 عام 1947، وهي حالة جديرة بالدراسة التفصيلية كما هي حالة مدينة دمياط. ويلاحظ أنه لا توجد مدن في هذه المجموعة سجلت حجم سكان أقل من 15 ألف نسمة باستثناء (فوه – منيا القمح)، كما يلاحظ أن السواد الأعظم من المدن التي جاء تصنيفها الوظيفي بعيدًا عن الزراعة كانت في هذه المجموعة من المدن، وهو أمر منطقي؛ نظرًا لطبيعة الحجم السكاني، وكذلك للقدم الحضري، والذي يولد بدوره تلقائيًّا أنشطة حضرية؛ استجابة للحاجات السكانية للمدينة نفسها، وللدور الإقليمي الذي تكتسبه مع مرور الزمن، ويوضح الجدول رقم (8) بيان هذه المدن.

(*) قد يستثنى من ذلك القناطر الخيرية، التي نشطت فيها صناعة تجفيف الفاكهة وتعليب الأغذية خلال فترة الحرب الثانية، وهو ما جعلها تصنف وظيفيًّا كمدينة صناعية في تعداد 1947 كما سيلي بيانه.

جدول رقم (8) مدن ثبتت على تصنيفها الحضري منذ بداية الفترة حتى نهايتها

التسلسل	المدينة	المديرية
1	إدكو	البحيرة
2	إسكندرية	إسكندرية
3	إسنا	قنا
4	الأقصر	قنا
5	الإسماعيلية	الإسماعيلية
6	البداري	اسيوط
7	البلينا	جرجا
8	الجيزة	الجيزة
9	الزقازيق	الشرقية
10	السنبلاوين	الدقهلية
11	السويس	السويس
12	الفشن	بني سويف
13	الفيوم	الفيوم
14	القاهرة	القاهرة
15	المحلة	الغربية
16	المطرية	الدقهلية
17	المنزلة	الدقهلية
18	المنصورة	الدقهلية
19	المنيا	المنيا

التسلسل	المدينة	المديرية
20	أبو تيج	اسيوط
21	أخميم	جرجا
22	أرمنت	قنا
23	أسوان	قنا
24	أسيوط	اسيوط
25	أشمون	المنوفية
26	بلبيس	الشرقية
27	بلقاس	الدقهلية
28	بنها	القليوبية
29	بني سويف	بني سويف
30	بور سعيد	بور سعيد
31	تلا	المنوفية
32	جرجا	جرجا
33	دسوق	الغربية
34	دمنهور	البحيرة
35	دمياط	دمياط
36	رشيد	البحيرة
37	زفتى	الغربية
38	سمنود	الغربية

التسلسل	المدينة	المديرية
39	سنورس	الفيوم
40	سوهاج	جرجا
41	شبين الكوم	المنوفية
42	طما	أسيوط
43	طنطا	الغربية
44	طهطا	جرجا
45	فاقوس	الشرقية
46	فوه	الغربية
47	قليوب	القليوبية
48	قنا	قنا
49	قوص	قنا
50	كفر الزيات	الغربية
51	ملوي	اسيوط
52	منفلوط	اسيوط
53	منوف	المنوفية
54	منيا القمح	الشرقية
55	ميت غمر	الدقهلية

أحجام المدن:

بدا تأثير التطورات السياسية والاقتصادية خلال هذه الفترة واضحًا على تطور أحجام المدن بصفة عامة، كما يوضح ذلك شكل رقم (3)، وشهدت هذه التطورات حالات صعود شديد لبعض المدن، تكاد تكون –وبلا مبالغة– طفرات حضرية هائلة، كما شهدت حالات هبوط لبعض المدن تصل إلى حافة الاندثار، كما حدث تبادل لموقع العديد من المدن على سلم المراتب الحجمية خلال سنوات هذه الفترة.

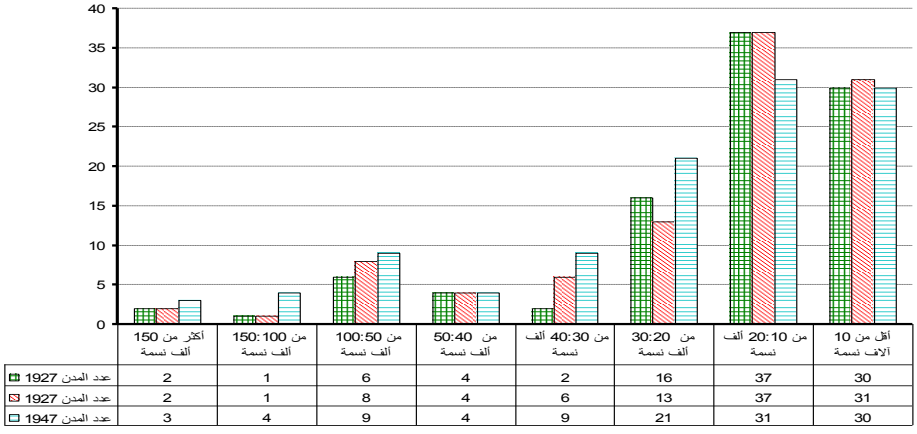

	أكثر من 150 ألف نسمة	من 100:150 ألف نسمة	من 50:100 ألف نسمة	من 40:50 ألف نسمة	من 30:40 ألف نسمة	من 20:30 ألف نسمة	من 10:20 ألف نسمة	أقل من 10 الاف نسمة
عدد المدن 1927	2	1	6	4	2	16	37	30
عدد المدن 1927	2	1	8	4	6	13	37	31
عدد المدن 1947	3	4	9	4	9	21	31	30

شكل رقم (5)

تطور الفئات الحجمية للمدن المصرية أعوام 1927-1937-1947

والشيء الوحيد الذي اتسم بالثبات في هذه التطور شديد الديناميكية، كان هو قمة الهرم الحجمي؛ حيث حافظت مدن القمة على مراتبها، كما كانت طوال هذه الفترة، حيث جاءت بالترتيب التنازلي

(القاهرة – الإسكندرية – بور سعيد – طنطا)، أما باقي مدن منظومة العمران فشهدت تطورات حجمية متباينة، ويمكن استقراء الإطار العام للتطورات الحجمية للمدن خلال هذه الفترة في الآتي:

- بفعل سياسات الاحتلال الرامية لتكريس المشروعات والخدمات والمرافق في العاصمتين لضرورات اقتصادية، تتعلق بتعظيم عوائد المستثمرين الأجانب، وترسيخ سيطرة الاحتلال على مقاليد الأمور، فإن النتيجة الطبيعية لذلك كان دفع العاصمتين في اتجاه تضخم حجمي ذي تداعيات سلبية عديدة، تختفي معها المزايا الحضرية المكتسبة بفعل هذا الحجم، فالقاهرة التي كانت عند بداية الفترة (1918) أقل من 800 ألف نسمة تخطت المليون بعد ذلك بعشرة أعوام؛ بل ضاعفت سكانها خلال العشرين عامًا التالية لتتخطى حاجز 2 مليون نسمة عام 1947، أما الإسكندرية التي بدأت هذه المرحلة بحجم سكاني أقل من نصف مليون نسمة بكثير، أوشكت هي الأخرى أن تكون مدينة مليونية عند نهايتها، حيث وصل عدد سكانها عام 1947 إلى نحو 920 ألف نسمة، وعمومًا فذلك نتيجة طبيعية للتكثيف الحضري بالعاصمتين، الذي أوجدته سياسات الاحتلال، واعتبرته قدرًا وحتمًا حضريًّا نعيشه حتى الآن، وليس أدل على ذلك من أنه عند نهاية هذه الفترة كانت القاهرة والإسكندرية تستحوذان على كل الجامعات، ونحو ثلثي الخدمات التعليمية الإقليمية (الثانوي العام والفني)، كما استأثرتا بنحو 85٪ من رأس المال الأجنبي المستثمر في البلاد (والذي كان يمثل 92٪ من إجمالي الاستثمارات بالبلاد)، وحتى رأس المال الوطني الذي حركته مجموعة بنك مصر فباستثناء دعمها لصناعات الغزل بالمحلة الكبرى وكفر الدوار في ذلك الوقت، فإن معظم استثماراتها صبت في القاهرة والإسكندرية، خاصة بعد دخولها في شراكات مع بعض رءوس الأموال الأجنبية.
- جاءت مدينة بور سعيد في المرتبة الثالثة طوال هذه الفترة، وبعد أن حققت الطفرة الحجمية الهائلة في الفترة ما قبل عام 1917؛ حيث استطاعت أن تقفز من المرتبة 14 عام 1882 لتصل إلى المرتبة الثالثة عام 1917، وتحافظ عليها بعد ذلك، كما أنها حافظت على معدلات نمو مرتفعة، مقارنة بباقي المدن؛ حيث بلغ معدل نموها فيما بين عام 1937 و 1947 نحو 4.3٪ سنويًّا، ولا شك أن تأثير الحركة التجارية بفعل قناة السويس كان أهم عوامل الدفعة التنموية الحضرية التي حظيت بها بور سعيد، ولكن –بلا شك– أيضًا فإن ظروف الحرب العالمية الثانية –والتي كانت القاهرة خلالها قاعدة إمداد وتموين للمشرق العربي كله– قد ضاعفت من هذه الأهمية النسبية لمدينة بور سعيد؛ حيث إن بور سعيد بعد

أن حققت قرابة 200 ألف نسمة عام 1947 قد بدأت تعاني من مشكلات التضخم الحضري باكرًا جدًّا.

- أما مدينة طنطا -والتي احتلت المركز الرابع حجميًّا على الدوام خلال هذه الفترة- فقد بدأت هذه الفترة بمعدل نمو مرتفع بلغ نحو 4٪ سنويًّا بين عامي 1917 و1927، كما أنها حققت معدل نمو أكثر ارتفاعًا عند نهايتها بين عامي 1937 و1947؛ حيث حقق معدل نموها 4.7٪ سنويًّا، وتعد الخصائص الموقعية لمدينة طنطا هي العامل الأول لنموها واستقرارها الحضري، فهي قلب الدلتا وملتقى خطوط السكك الحديدية، كما أنها مركز للسيطرة على أهم مصادر الاقتصاد المصري بشقيه الزراعي والصناعي، فهي من ناحية تقع في قلب المصدر الأساسي لمحصول القطن بالدلتا، وتتحكم في وسائل نقله، ومن ناحية أخرى تمثل القاعدة الخدمية لأكبر مراكز الصناعة بالقطر المصري (المحلة الكبرى)، ولذلك فلا استغراب من أن يتخذها الاحتلال مركزًا دائمًا للإمداد والتموين قبل وبعد الحرب. وتشير الإحصاءات إلى أن تمركز قوات الاحتلال بطنطا يعد هو الأكثر عددًا بعد القاهرة والإسكندرية (ثم مدن القنال خلال وبعد الحرب العالمية الثانية).
- ومدينة المحلة الكبرى بعد أن أصابها ركود خانق في بدايات فترة الاحتلال؛ بفعل سياسته الرامية للقضاء على الصناعة الوطنية، فها هي السياسة تعود من جديد لتتبدل من النقيض إلى النقيض، فمن كان معوقًا قبل الحرب الأولى أصبح داعمًا بعدها؛ بل أصبح حاميًا ومولًا ومشتريًا لإنتاجها الصناعي، كل ذلك بفعل مؤثرات الحرب الأولى ووقائع الحرب الثانية، هذا بالإضافة إلى دخول الرأسمالية الوطنية للاستثمار في مجال الغزل، فتبدل الحال بعد الحال، فبعد أن كان معدل نمو مدينة المحلة في بدايات عهد الاحتلال نحو 0.1٪ (أي يكاد يكون صفرًا) خلال الفترة من 1897 وحتى عام 1917؛ حيث لم يزد عدد سكانها إلا نحو 500 نسمة في 20 سنة، واحتلت الرتبة 11 عند بداية هذه الفترة (1918)، فإنها بفعل التطورات السياسية قفزت في نهاية الفترة (1947) لتحتل المرتبة الخامسة، وبمعدل نمو قدره 8.3٪ سنويًّا بين سنتي 1937 و1947 (زاد عدد سكانها نحو 52 ألف نسمة في 10 سنوات)، وتعد حالة مدينة المحلة -كما تم عرضها- نموذجًا شديد الوضوح والمباشرة لتأثير التطورات السياسية والاقتصادية على منظومة العمران المصري.
- أما مدينتا السويس والإسماعيلية فواصلتا النمو الحضري المتسارع؛ بفضل ملاءمة الظروف السياسة والاقتصادية لحالتهما، مقارنة بمدن الوادي الأخرى، فالسويس -كما ذكرنا سابقًا- سجلت أعلى معدل للنمو السكاني فيما بين سنتي 1937 و1947، ويظهر

أثر الحرب العالمية الثانية وتداعياتها على نمو مدينة السويس بوضوح، فالسويس حافظت على الرتبة 12 حجميًّا بين باقي المدن، بدءًا من عام 1917 وحتى عام 1937، ثم تقفز قفزة هائلة لتحتل المرتبة 6 عام 1947، والإسماعيلية لم تقل في طفرتها الحجمية عن السويس، وإن كانت اكتسبتها تصاعديًّا طوال الفترة، فجاءت رتبتها 37، 24، 17، 13 في أعوام 1917، 1927، 1937، 1947 بالترتيب، أي أنها قفزت 24 رتبة خلال 30 عامًا، وترجع هذه الطفرات المتتالية في نمو مدينتي السويس والإسماعيلية لسببين:

- الأول: ظهور أسواق آسيوية جديدة وواعدة لتجارة الصادرات المصرية، وأهمها بالترتيب: الهند والاتحاد السوفيتي واليابان.
- الثاني: اعتبار مصر هي القاعدة الأساسية لجيوش الحلفاء في الشرق خلال الحرب العالمية الثانية؛ مما جعل السويس -وفي شمالها الظهير الخدمي (الإسماعيلية)- في فترة رواج شديد.

- وفي الوجه القبلي الذي كان في هذه الفترة بعيدًا -إلى حد ما- عن مسرح الأحداث السياسية الساخنة، والذي بدأت تنحسر عنه تدريجيًّا حاميات الاحتلال وجنوده، والتي تم استدعاؤها للشمال للضرورات العسكرية، بالإضافة إلى التركيز في هذه الفترة على صناعات الغزل والأغذية المحفوظة والمعلبة، بالإضافة لصناعة السكر، التي أصبحت محمية بفعل التعريفة الجمركية لعام 1930، فإن النمو الحضري في مدن الوجه القبلي لم تبدُ عليه أي طفرات إيجابية؛ بل على العكس تأثرت المدن الصغرى بشدة سلبيًّا، أما المدن عواصم المديريات فظلت تدور حول رتبتها التي بدأت بها هذه الفترة. ولم يسجل تراجع شديد إلا في حالة مدينتي الفيوم وأسيوط.
  - فمدينة الفيوم تراجعت من المرتبة السادسة التي حققتها عام 1937 لتصل إلى المرتبة 11 عام 1947. وهذه النتيجة تؤكد على ما تم استنتاجه في الفصل السابق من أن المحور التنموي الذي كان قد تكون مع الحرب الأولى، والذي يضم الجيزة والفيوم والواحات، والذي نشأ على خط سكة حديد وطريق بري لدواعي الحرب الأولى، فإن هذا المحور لم يستمر؛ حيث أصبح الطريق من الجيزة إلى الواحات مباشرة دون المرور بالفيوم، وكذلك ألغي خط السكة الحديد، وعليه فقدت الفيوم دورًا إقليميًّا مهمًّا، تراجعت على أثره في سلم الترتيب الحجمي للمدن، تاركة مكانها (بلا عودة للآن) لمدينة السويس.

- أما مدينة أسيوط فقد تراجعت من المرتبة 5 التي كانت عليها عام 1917 لتحتل المرتبة 8 عند نهاية الفترة عام 1947، وتعد أسيوط ودمياط وحدهما من المدن الكبرى اللتين لم تستطيعا الحفاظ على مكانتهما الحضرية خلال سنوات الكساد الكبير بين تعدادي 1927 و1937؛ حيث كانتا ما زالا في طور التحول من التجارة والنقل إلى الصناعة الحرفية، كما سبق الذكر تفصيلًا في الفصل السابق، إلا أنه بعد ذلك استطاعتا -بفعل رصيدهما الحضري- أن يقاوما ويستردا مكانتهما.

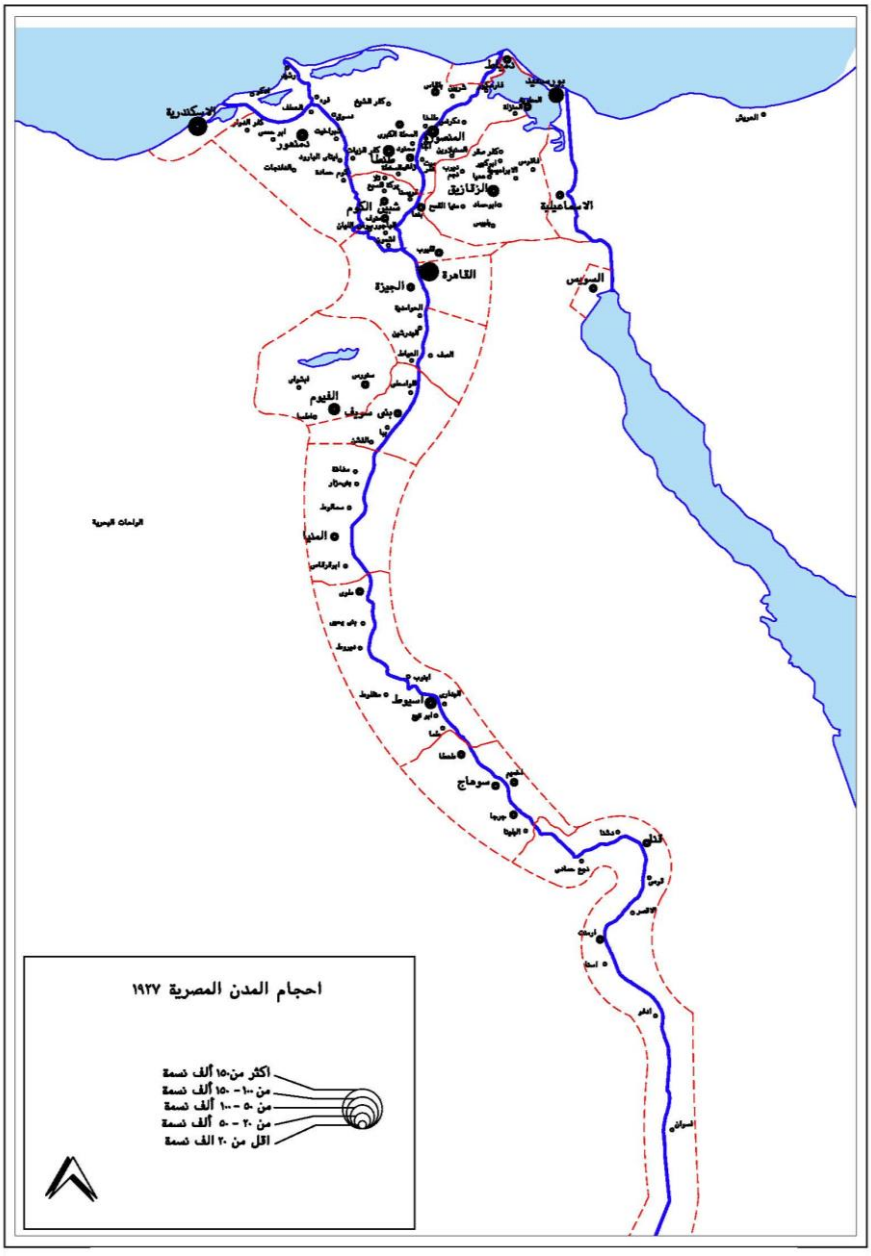

شكل رقم (6)

التصنيف الحجمي للمدن المصرية سنة 1927

شكل رقم (7)

التصنيف الحجمي للمدن المصرية سنة 1937

شكل رقم (8)

التصنيف الحجمي للمدن المصرية سنة 1947

الهيكل العام لتوزيع المدن المصرية حسب تطوراتها الحجمية:

وتشير بيانات توزيع المدن المصرية على المراتب الحجمية في أربع مراحل متتالية من عام 1917 وحتى عام 1947[1] إلى الآتي:

أولاً: مدن الوجه البحري:

لم تطرأ تحولات جوهرية في المراتب الحجمية لمدن الوجه البحري الكبرى، فظلت تدور حول مراتبها الحجمية التي بدأت بها هذه الفترة، وباستثناء الطفرة التي حققتها مدينة المحلة الكبرى، لم تسجل الإحصاءات طفرات شبيهة في مدن الدلتا الكبرى في اتجاه الصعود، أما في حالات الهبوط، فإن دمياط تمثل تراجعًا يوازي في طفرته السالبة الطفرة الموجبة للمحلة الكبرى.

- فالزقازيق ظلت على رتبتها العاشرة التي احتلتها عام 1937، بعد أن تراجعت عن الرتبة الثامنة عام 1927.
- والمنصورة التي تخلت عن رتبتها الخامسة في نهاية الفترة لم تبتعد كثيرًا؛ حيث تراجعت إلى المرتبة السابعة.
- وطنطا حافظت على رتبتها الرابعة طوال الفترة.
- ودمنهور تنازلت عن رتبتها الثامنة لصالح أسيوط؛ لتحتل هي المرتبة التاسعة، وهذا التراجع يعد ظاهريًّا؛ لأنه في الوقت الذي تراجعت فيه دمنهور في الرتبة كانت قد حققت معدل نمو مرتفع بلغ نحو 3.8٪ سنويًّا بين عامي 1937 و 1947؛ وذلك بفعل نشاط صناعة الغزل والنسيج.
- أما بالنسبة لمدينة دمياط فإنها تراجعت بشدة لتصل إلى المرتبة 32 عام 1947، بعد أن كانت في المرتبة 13 عام 1917؛ متأثرة بشدة بفترة الكساد الكبير وظروف الحرب، والدليل على ذلك أنها بين تعدادي 1917 و1927 لم تتراجع إلا مرتبتين فقط، وحافظت على ذلك حتى عام 1937، قبل أن تتراجع بشدة عام 1947.

وبالنسبة لمدن الوجه البحري الصغرى، فإن معظمها سجل تراجعات واضحة، وذلك يؤكد على أن التراكم الحضري هو أهم دعائم مقاومة المتغيرات الطارئة؛ ولذلك فإنه عند اتخاذ أي قرار اقتصادي أو سياسي، فإنه يجب قراءة انعكاساته على المدن الصغرى قبل الكبرى، فها هي المدن الكبرى استطاعت أن تقاوم؛ بل وتستفيد من الآثار السياسية المترتبة على اقتصاديات الحرب والتقييد الجمركي، أما المدن الصغرى فإننا نجد الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- تراجعت مدينة بنها من الرتبة 17 إلى الرتبة 22 خلال هذه الفترة.

(1) انظر ملاحق الفصل الخامس، ملحق رقم 1.

- تراجعت مدينة زفتى من الرتبة 28 عام 1927 إلى الرتبة 35 عام 1947.
- تراجعت مدينة قليوب من الرتبة 21 إلى الرتبة 29 خلال هذه الفترة.
- تراجعت مدينة فوه من الرتبة 46 إلى الرتبة 106 خلال هذه الفترة.
- تراجعت مدينة قويسنا من الرتبة 80 إلى الرتبة 103 من عام 1927 إلى 1947.
- تراجعت مدينة الباجور من الرتبة 78 إلى الرتبة 91 من عام 1927 إلى 1947.

أما المدن الوسطى والصغرى بالدلتا التي استفادت من الظروف السياسية والاقتصادية في تحسين رتبتها الحجمية حضريًّا فكانت:

- كفر الدوار، التي تقدمت من الرتبة 86 عام 1927 إلى الرتبة 70 عام 1947، وذلك من خلال دورها الوسيط بين الدلتا والإسكندرية، كما بدأت تتوطن بها بعض صناعات الغزل الأولية.
- دسوق، التي تقدمت من الرتبة 51 عام 1937 إلى الرتبة 27 عام 1947؛ بفعل تنامي الحركة التجارية التي تولدت لظروف القيود المفروضة على التصدير والاستيراد، كما لعبت دورا في حلج وكبس القطن الذي توقف تصديره لظروف الحرب.
- بلبيس، التي تقدمت من الرتبة 47 في بداية الفترة إلى الرتبة 19 عند نهايتها؛ وذلك لأنها كانت تمثل (مع الزقازيق) الظهير الخدمي وقاعدة الإمداد والتموين لمدن القناة زمن الحرب.

وجدير بالملاحظة أن عدد مدن الوجه البحري التي جاءت ضمن المدن العشر الأولى حجميًّا بلغ 5 مدن هي (طنطا – المحلة الكبرى – المنصورة – الزقازيق – دمنهور)، وكلها ذات خصائص موقعية مميزة جدًّا، كما سبق القول.

ثانيًا: مدن الوجه القبلي:

طرأت عدة تحولات بالنسبة لمدن الوجه القبلي الكبرى، وكانت معظمها سلبية، باستثناء بعض المدن، مثل مدينة أسيوط، التي كانت تحتل المرتبة 9 عام 1937، فتقدمت لتحتل المرتبة 8 عام 1947، أما باقي المدن الكبرى التي سجلت تراجعات كان أكثرها وضوحًا مدينة الفيوم، التي تراجعت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الحادية عشرة فيما بين عامي 1937 و 1947؛ وذلك للأسباب التي سبق عرضها، أما باقي هذه المدن فقد تطورت حجميًّا على النحو التالي:

تراجعت مدينة أبو تيج من المرتبة 45 عام 1927 إلى المرتبة 51 عام 1947.

تراجعت مدينة المنيا من المرتبة 11 إلى المرتبة 12 خلال نفس الفترة.

مدينة إسنا مرت بمرحلة هبوط شديد في بداية الفترة؛ حيث تراجعت من الرتبة 23 عام 1917 لتحتل الرتبة 57 عام 1927، وقد كان ذلك لحساب مدينة أسوان، التي كان العمل فيها على أشده، فيما يتعلق بتعلية الخزان ومشروع جبل الأولياء، وعليه نجد أن أسوان قفزت خلال هذه الفترة من الرتبة 66 عام 1917 لتحتل الرتبة 42 عام 1927 (أي أنه في الوقت الذي فقدت فيه مدينة إسنا 34 رتبة حجمية اكتسبت مدينة أسوان 24 رتبة حجمية، ثم بعد هذه الفترة وبعد زوال المؤثرات الطارئة استعادت إسنا معظم مراتبها التي فقدتها لتصل إلى الرتبة 38 عام 1947، وتواصل أسوان تقدمها، ولكن ببطء، فتصل إلى الرتبة 36 في نفس العام.

تطورت مدينة طهطا بشكل تدريجي إيجابي ومتزن؛ وذلك لأنها كانت تمثل أكبر مواقع تركز صوامع تخزين الغلال والحبوب بجنوب الصعيد، وحيث إن هذه الفترة منذ بدايتها وحتى قرب نهايتها شهدت تنامي الاهتمام بإنتاج الغلال والحبوب؛ بفعل تأثيرات الحروب كما سبقت الإشارة، فإن ذلك انعكس على تطور مدينة طهطا حجميًّا، فبعد أن كانت في الرتبة 30 عام 1917 وصلت إلى الرتبة 21 عام 1947.

حققت مدينة قنا تطورًا في بداية الفترة، فتقدمت من الرتبة 22 عام 1917 إلى الرتبة 17 عام 1927، ولكنها استقرت على الرتبة 18 حتى نهاية الفترة؛ بفعل تأثرها بفترة الكساد الكبير، كما أن تجارتها تأثرت سلبًا بقانون التعريفة الجمركية لعام 1930 وملحقاته؛ حيث إن معظم تجارتها كانت تعتمد على سلع مجلوبة من المشرق العربي والسودان، ومعظمها خضع لتعريفة جمركية مرتفعة، ولولا استقرار صناعة السكر (التي تم حمايتها خلال هذه الفترة) بمدينة قنا، لكانت تعرضت لتراجع شديد، مثل باقي المدن بالوجه القبلي التي كسدت تجارتها، ولم تكن لها قاعدة صناعية مساعدة. وتكاد تنطبق حالة قنا على كل من مدينة فرشوط ومدينة قوص.

في الوقت الذي تكاد تكون فيه مدينة جرجا قد استقرت حجميًّا خلال هذه الفترة؛ حيث بدأتها وهي في الرتبة 26 ونهتها وهي في المرتبة 25، نجد أن مدينة سوهاج تواصل تقدمها للتحرك إلى الأمام عشر مراتب حجمية، لتنتقل من المرتبة 27 عام 1917 لتحتل المرتبة 17 عام 1947، وليتأكد بذلك دورها الإداري الذي بدأت تكتسبه بتأثير من متطلبات الحرب الأولى (كما سبق عرضه)، ولترث بشكل نهائي لا رجعة فيه الدور الإداري لمدينة جرجا.

ثبتت مدينة بني سويف على رتبتها التي بدأت بها هذه الفترة، حيث كانت رتبتها 15 في بدية الفترة وكذلك في نهايتها، وإن كانت حلت في الرتبة 14 خلال تعدادي 1927 و 1937، مستفيدة في ذلك بتراجع بعض المدن بتأثير فترة الكساد الكبير.

أما المدن الصغرى فقد بدا عليها التأثر سلبًا أكثر من المدن الكبرى، حيث سجل العديد منها تراجعات واضحة؛ بل إن بعضًا منها سجل معدلات نمو سالبة، خاصة في فترة الكساد الكبير، أي بين تعدادي 1927 و1937، ويمكن عرض أهم التطورات الحجمية لهذه المدن في الآتي:

تراجعت مدينة سمالوط من الرتبة 56 عام 1927 إلى الرتبة 74 عام 1947، وسجلت معد نمو سالب خلال هذه الفترة، بلغ ذروته بين عامي 1927 و1937 (-٪3 سنويًّا).

تراجعت مدينة أرمنت بشدة خلال نهاية الفترة، فبعد أن ظلت تتراوح رتبتها بين الرتبة 25 والرتبة 28 بين عامي 1917 و1937 على الترتيب، فإنها تهوي فجأة إلى الرتبة 60 عام 1947، مسجلة معدل نمو سالب بين عامي 1937 و1947 قدره (-٪3.3 سنويا)، أي أنها فقدت ثلث سكانها في 10 سنوات، وعلى الرغم من أن أرمنت استطاعت مقاومة آثار فترة الكساد الكبير، إلا أنها لم تستطع تحمل آثار سحب حامية الاحتلال منها لتتحرك إلى مدن القناة خلال الحرب الثانية، وهذا نموذج واضح لهشاشة البنية الحضرية للعديد من المدن المصرية خلال هذه الفترة (وإن استمر ذلك إلى فترات لاحقة).

أما مدينة أبو قرقاص، ومدينة نجع حمادي، فإنهما يمثلان نموذجًا شديد الوضوح لتأثير التطورات السياسية والاقتصادية على منظومة العمران المصري، فبعد أن تم تجميع معظم مصانع السكر في بدايات القرن العشرين وتركيزها في الحوامدية، فإن مدينة أبو قرقاص احتفظت لنفسها بمصنع متوسط الحجم لإنتاج السكر بدون تكرير، ثم بعد الحرب العالمية الأولى -ومن خلال الدروس المستفادة من الحرب- رؤي أن يعاد توزيع مصانع السكر على أكثر من مدينة، على أن تكون المصانع أكبر حجمًا وذات أساليب متطورة نوعًا في الإنتاج، فقام المستثمر الأجنبي صاحب مصنع أبو قرقاص بإغلاقه وافتتاح مصنع أكثر تطورًا في نجع حمادي، خاصة في ظل كون صناعة السكر أصبحت محمية، وتوافق ذلك زمنيًّا مع فترة الكساد الكبير، فكانت النتيجة أن فقدت أبو قرقاص أكثر من نصف سكانها بين عامي 1927 و1937، ثم واصلت نموها السالب حتى عام 1947، وتراجعت بذلك رتبتها الحجمية من الرتبة 38 عام 1927 إلى الرتبة 93 عام 1947، وعلى الجهة المقابلة استطاعت نجع حمادي أن تضاعف سكانها ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة، وتحركت رتبتها من الرتبة 87 عام 1927 إلى الرتبة 64 عام 1947، وتعد حالة المدينتين من أوضح الأمثلة على التحولات الحضرية للمدن صعودًا وهبوطًا.

أما مدينة إخميم فقد تأثرت سلبًا بفعل فترة الكساد الكبير، فسجلت نموًّا سالبًا فيما بين عامي 1927 و1937 قدره (-٪0.7 سنويًّا)، وتراجعت رتبتها من الرتبة 16 إلى الرتبة 26 خلال هذه الفترة، ولكنها بدأت تستعيد بعضًا من مكانتها بعد ذلك، حيث جاءت في الرتبة 23 عام 1947.

ومدينة ملوي ظلت في تراجع بطيء، ولكنه مستمر منذ بداية الفترة إلى نهايتها، حيث احتلت الرتبة 18 عام 1917، ثم بدأت في التراجع لتصل إلى الرتبة 21 عام 1927، ثم إلى الرتبة 22 عام 1937، ثم

إلى الرتبة 24 عام 1947، ويعد تراجعها في الحدود المنطقية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي ساعدت بعض مدن الدلتا على التحرك في اتجاه المراتب العشرين الأولى مع نهاية الفترة؛ حيث لم تسجل ملوي معدلات نمو سالبة طوال هذه الفترة.

ثالثًا: مدن القناة:

واصلت مدن القناة تطورها الحجمي الإيجابي، وليس من المبالغة القول إنها مواصلة للطفرة التي بدأت خلال الفترة السابقة على الحرب الأولى؛ وذلك للأسباب السابق ذكرها، والتي يتعلق معظمها بمتطلبات الحرب الثانية وتداعيات الحرب الأولى، وكذلك للتطور في الهيكل التوزيعي للتجارة الخارجية المصرية، وخاصة ما يتعلق منها بتجارة الصادر، ويمكن رصد ملامح هذا التطور الحجمي لمدن القناة في الآتي:

- مدينة بور سعيد: حافظت على رتبتها الحجمية (الثالثة) طوال هذه الفترة، ومن خلال معدلات نمو مرتفعة قياسًا بالمعدل العام للنمو السكاني الحضري للمدن المصرية خلال هذه الفترة، فسجلت معدل نمو قدره 3.9٪ سنويًّا بين عامي 1917 و 1927، ثم معدل نمو قدره 1.1٪ سنويًّا بين عامي 1927 و 1937 (فترة الكساد الكبير)، والتي لم يزد فيها معدل نمو سكان عموم الحضر بمصر عن 0.7٪، ثم حققت معدل نمو قدره 4.3٪ بين عامي 1937 و1947، (متفوقة حتى على معدل نمو الإسكندرية)، وإن كان ذلك بتأثير ظروف الحرب الثانية، والتي مثلت فيها بور سعيد أهم مراكز تجمع لقوات الحلفاء؛ لتوسطها بين قواعد الشرق والغرب.
- مدينة السويس: حافظت مدينة السويس على رتبتها الحجمية التي حققتها عام 1917؛ حيث جاءت في الرتبة 12، واستمرت على هذه الرتبة حتى عام 1937، ثم تحركت بسرعة لتحتل المرتبة 6 عام 1947؛ وذلك بفعل عدة مؤثرات سبق عرضها، ولكن الجدير بالملاحظة هنا أن معدل نمو سكان السويس لم يتأثر بأهم العوارض الاقتصادية التي ظهرت خلال هذه الفترة، وأهمها -بلا شك- فترة الكساد الكبير، حيث سجلت معدل نمو قدره 2.3٪ خلال هذه الفترة (بين عامي 1927 و 1937)؛ لتتساوى بذلك مع معدل نمو القاهرة نفسها في نفس الفترة؛ بل إن السويس حققت معدل نمو هائل بين عامي 1937 و 1947 بلغ 11.8٪ سنويًّا، وذلك بالطبع بتأثير مباشر لتداعيات الحرب الثانية.
- أما مدينة الإسماعيلية فقد قفزت قفزة هائلة خلال هذه الفترة؛ حيث تقدمت رتبتها من الرتبة 37 عام 1917 لتحتل الرتبة 13 عام 1947، محققة معدلات نمو غير مسبوقة

(ويجب هنا أن نتذكر ما تم ذكره بالفصل السابق، من أن سلطات الاحتلال قد اتخذت عدة تدابير لوقف تراجع مدينة الإسماعيلية التي كادت أن تندثر)، فسجلت بين عامي 1917 و 1927 معدل نمو قدره 6.6٪، ثم تسجل معدل نمو قدره 4.4٪ في أشد فترات التباطؤ في النمو الحضري في هذه الفترة بين عامي 1927 و1937، ثم تواصل معدلات نموها المرتفعة لتصل إلى 8.9٪ بين عامي 1937 و 1947، وتبدو تأثيرات الحرب الثانية واضحة في هذا المعدل، بالإضافة إلى تمركز معظم قوات الاحتلال في مدن القناة بعد انتهاء الحرب، واعتبار الإسماعيلية قاعدة خدمية لمدن القناة؛ لتوسطها بين السويس جنوبًا وبور سعيد شمالًا.

وظائف المدن:

اعتمادًا على نفس المنهج المتبع في الفصل السابق في التصنيف الوظيفي للمدن المصرية، فقد تم تتبع تطور وظائف المدن خلال هذه الفترة (من 1917 حتى 1952)، كما سيتضمن هذا الفصل عرضًا موجزًا للتصنيف الوظيفي للمدن المصرية خلال كل مرحلة من مراحل هذه الفترة، ثم يعرض تطور وظائف المدن من خلال تأثير التطورات السياسية والاقتصادية في هذه الفترة على ذلك التطور.

التصنيف الوظيفي للمدن المصرية خلال أعوام 1927، 1937، 1947، حسب معامل توطن نشاطها الأول[1].

المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة:

بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة 50 مدينة عام 1917، بنسبة حوالي 67.6٪ من جملة المدن البالغ عددها 74 مدينة آنذاك، أما في عام 1927 فقد بلغ عدد هذه المدن 68 مدينة، وهو ما يمثل نسبة قدرها 69.4٪ من جملة المدن المصرية التي بلغ عددها 98 مدينة، وبذلك يتأكد ما سبق ذكره من أن تأثير الحرب الأولى على الصناعة على وجه الخصوص كان تأثيرًا مؤقتًا، كما يعد ذلك دليلًا على تكثيف الأنشطة الحضرية في تجمعات محددة، يتراكم فيها الرصيد الحضري خصمًا من ذلك الرصيد (الحضري) في المدن الأقل حجمًا، ولكن يجب هنا التنويه أن عدد المدن المضافة في هذا التعداد عن سابقه بلغت 24 مدينة، في حين زاد عدد المدن الزراعية 18 مدينة، وبالتأكيد فإن معظم المدن المضافة تكون أقرب للبنية الريفية منها للحضرية.

وبلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة عام 1937 74 مدينة، بنسبة حوالي 72.5٪ من إجمالي المدن المصرية التي بلغ عددها 102 مدينة، ويمكن هنا بسهولة استقراء أثر فترة الكساد الكبير على سائر الأنشطة الحضرية بالمدن المصرية، كما أن ذلك تزامن مع بداية تركيز الصناعة كثيفة رأس المال في المدن

(1) انظر ملاحق الفصل الخامس، ملحق رقم 2، 3، 4.

الكبرى، كما سيلي بيانه عند عرض مدن الصناعة في هذه الفترة، ففي الوقت الذي زاد فيه عدد المدن المصرية 4 مدن عن التعداد السابق، زاد عدد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة 6 مدن، وهو ما يعني ارتداد بعض المدن عن الوظائف الحضرية، كما يؤكد على هشاشة البناء الحضري لمعظم المدن المصرية، التي تتأثر بأي عارض، حتى ولو كان ذا تأثير قصير المدى، مثل فترة الكساد الكبير التي لم تستمر سوى 5 سنوات على أقصى تقدير.

وفي عام 1947 بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة 83 مدينة، بنسبة 74.8٪ من جملة المدن المصرية التي بلغ عددها 111 مدينة، وعلى الرغم من انطلاق الحركة الصناعية في هذه الفترة، إلا أنها كانت تتركز بصفة أساسية في العاصمتين، وفي مدن ذات أبعاد صناعية قديمة بحكم النشأة، مثل المحلة الكبرى، ففي الوقت الذي زاد فيه العدد الإجمالي للمدن 9 مدن، زاد عدد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة نفس العدد، وهو ما يدل على أن دخول التجمعات أو خروجها من منظومة النسق الحضري لم يكن لدوافع التنمية الحضرية بالأساس، بقدر ما هو بدوافع أمنية، ولحاجات عسكرية أملتها ظروف الحروب، ثم لدواعي فرض السيطرة والنفوذ من قبل سلطات الاحتلال، ولكن الغريب هو استمرار ذلك الواقع في دخول التجمعات إلى منظومة النسق الحضري، حتى بعد زوال هذه الدوافع برمتها. والأشكال أرقام (9 و10) توضح تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة خلال هذه الفترة.

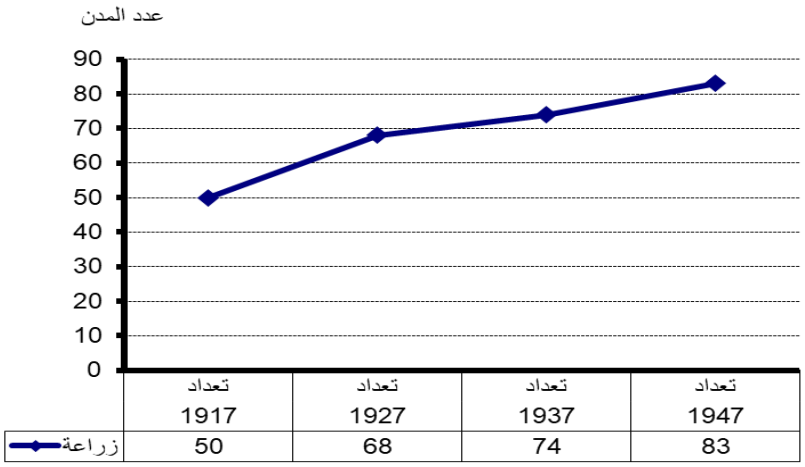

شكل رقم (9)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة

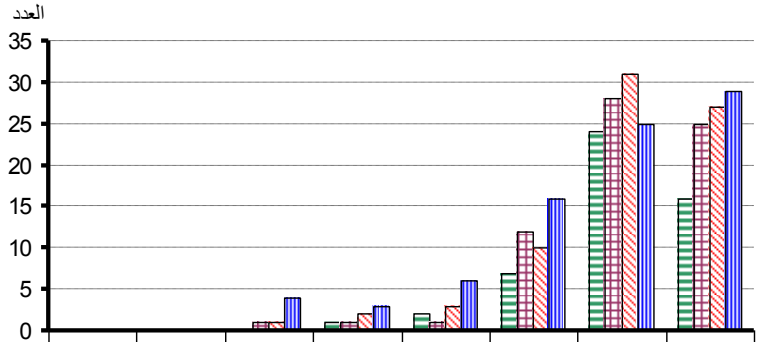

	أكثر من 150 ألف	من 150:100 ألف	من 100:50 ألف	من 50:40 ألف	من 40:30 ألف	من 30:20 ألف	من 20:10 ألف	أقل من 10 آلاف
زراعة 1917	0	0	0	1	2	7	24	16
زراعة 1927	0	0	1	1	1	12	28	25
زراعة 1937	0	0	1	2	3	10	31	27
زراعة 1947	0	0	4	3	6	16	25	29

شكل رقم (10)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة في الفئات الحجمية

وأخيرًا فإن التمثيل النسبي للمدن ذات الوظيفة الأولى زراعة خلال هذه الفترة ظل في تزايد مستمر، على الرغم من التطور في قطاعات اقتصادية حضرية أخرى، وأهمها الصناعة، وهو ما يوحي بأن هذا التطور كان حجميًّا ونوعيًّا أكثر منه توزيعيًّا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الخريطة الإقليمية المصرية، وظلت ملامح هذا التطور تحكم منظومة العمران الحضري المصري إلى يومنا هذا.

المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة:

بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة 12 مدينة عام 1917 بنسبة 16.2٪ من جملة المدن المصرية في هذا العام، وغلب على هذه المدن الصناعات صغيرة الحجم، والتي يرتبط معظمها بالإنتاج الزراعي؛ حيث جاء 7 مدن منها في الفئة الحجمية من 10 – 20 ألف نسمة، بالإضافة إلى مدينة أقل من 10 آلاف نسمة، ولا يجب النظر إلى ذلك بمنظور سلبي، بل على العكس من ذلك، فإن ذلك يؤكد أن تنمية دور الصناعات الصغيرة وتوزيعها على المدن متوسطة وصغيرة الحجم قد يؤدي إلى توازن إقليمي مطلوب؛ لوقف تيارات الهجرة المتدفقة على العاصمتين والمدن الكبرى؛ حيث إن الدراسة أثبتت –كما سيلي بيانه– أن التضخم الحضري الهائل الذي عانت –وتعاني– منه المدن الكبرى ارتبط في الأساس بوأد الصناعات الصغيرة التي نشأت بحكم الضرورة الموقعية في العديد من المدن المتوسطة والصغرى، وحركة الإحلال العشوائية للصناعات كثيفة رأس المال مكان الصناعات كثيفة العمالة، من خلال

مدخل تحكمه الأبعاد الاقتصادية بمعزل عن الحاجات الاجتماعية، وتساوت في ذلك سياسات الاحتلال والمستثمر الأجنبي من ناحية، أو سياسات التمصير والتأميم من ناحية أخرى فيما بعد.

وفي عام 1927 بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة 7 مدن، في الوقت الذي زاد فيه العدد الإجمالي للمدن 24 مدينة عن التعداد السابق، وهو ما يعني تراجع 5 مدن عن الوظيفة الصناعية خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى زوال الآثار المباشرة للحرب الأولى، والتي فرضت حماية إجبارية للصناعة المصرية -كما سبق القول- وأدت لنوع من الازدهار الصناعي المؤقت.

ولكن مع عودة التجارة إلى سابق عهدها، فإن الصناعات الصغيرة لم تعد قادرة على المنافسة؛ ومن ثم سرعان ما تلاشت بعض هذه المدن الصناعية؛ بل إن منها ما خرج من التصنيف الحضري بأسره مثل مدينتي (القرين والغنايم)، وتأثر المدن بظروف قوية وطارئة (داخليًّا أو خارجيًّا) أمر طبيعي، ولكن سرعة وحجم التأثر هو ما يكاد يمثل حالة مصرية خاصة، سواء من خلال انتخاب التجمعات التي يتم إضافتها للمنظومة الحضرية، أو من خلال اختزال أدوار معظم المدن في تحقيق وظيفة إدارية / أمنية قاصرة على ظروف نشأتها (مكانيًّا / زمنيًّا)، وفي ظل هذه الرؤية فإن تلقائية الدفع التنموي الحضري لمثل هذه المدن تظل مفقودة لتدور المدينة في حلقة مفرغة تبدأ من الأرض (الزراعة) لتتحرك في اتجاه بعض الأنشطة الحضرية التي تتولد بفعل ضغوط الحجم السكاني المتنامي، ولما تعجز مثل هذه الأنشطة الحضرية الوليدة في تلبية حاجات الحجم المتنامي تبدأ تيارات الهجرة من المدينة في الظهور، ثم ما تلبث المدينة أن تكمل دورتها مرة أخرى إلى حيث بدأت.

أما في عام 1937 -وبعد انتهاء موجة الكساد الكبير بقليل- فإن عدد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة بلغ 10 مدن؛ أي أن عدد هذه المدن زاد 3 مدن في الوقت الذي زاد فيه إجمالي عدد المدن المصرية 4 مدن خلال هذه الفترة، وهو مؤشر يدل على تأثير فترة الكساد في دفع السلطات الحاكمة نحو استثمار فائض الناتج الزراعي الذي لا يتم تصريفه بفعل الأزمة العالمية، ولكن نظرًا للتشابه الكبير في الخصائص الموقعية للمدن المتوسطة والصغرى، وكذلك لغياب الأبعاد الاجتماعية في السياسات التنموية في هذه الفترة، فإننا نجد أن المدن التي تدخل في التصنيف الوظيفي كصناعة خلال مرحلة لضرورات قهرية، ليست بالضرورة أن تكون هي نفس المدن خلال المرحلة التي تعقبها.

وكل ما ذكر أدى إلى عدم استقرار البنية الحضرية لمعظم المدن على أدوار إنتاجية محددة، وبالتالي إلى عدم وجود أدوار محددة لهذه المدن في منظومة العمران الحضري المصري؛ ليلقي بكامل عبء الأدوار المركزية الإقليمية على المدن ذات الجذور الحضرية الممتدة؛ بل والمدن كبيرة الحجم منها (العاصمتان وعواصم المديريات)؛ حيث يجب هنا التأكيد على أن عدد المدن التي ظهرت مع أول تعداد رسمي عام 1882، واستمرت حتى الآن لم يتجاوز 35 مدينة؛ أي أن العمر الحضري لأكثر من 80٪ من المدن

المصرية حاليًا لم يتجاوز تقريبًا قرنًا من الزمان، وهو ما يؤكد على أن عراقة العمران المصري الحضري لم تكن يومًا على كامل المعمور المصري حتى في فترات الاستقرار السياسي؛ بل إن قليلة حقًّا هي المدن التي استطاعت أن تقاوم تيارات المد والجذر الحضري في تاريخ العمران المصري.

وفي عام 1947 انخفض عدد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة ليصل إلى 7 مدن، في الوقت الذي زاد فيه العدد الإجمالي للمدن المصرية 9 مدن، حيث تميزت هذه الفترة بتكثيف رأس المال على حساب كثافة العمالة، وكذلك على تركيز المؤسسات الصناعية على حساب انتشارها، وتشير الإحصاءات إلى أنه في الفترة من 1945 إلى 1951 زادت رءوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة العاملة بالصناعة من 26 مليون جنيه في بداية الفترة إلى 60 مليون جنيه في نهايتها، في الوقت الذي انخفض فيه عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة من 26743 منشأة في بداية الفترة إلى 19527 في نهايتها، وهو ما يؤكد ما سبق استنتاجه من أن تعظيم العوائد الاقتصادية للمشروعات الصناعية في هذه الفترة كان على حساب العوائد الاجتماعية لهذه المشروعات، وانعكس ذلك مباشرة على أحجام المدن وعلى وظائفها؛ ومن ثم على العلاقات الارتباطية لمكونات منظومة العمران المصري كنتاج طبيعي. والأشكال أرقام (11 و12) توضح تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة خلال هذه الفترة.

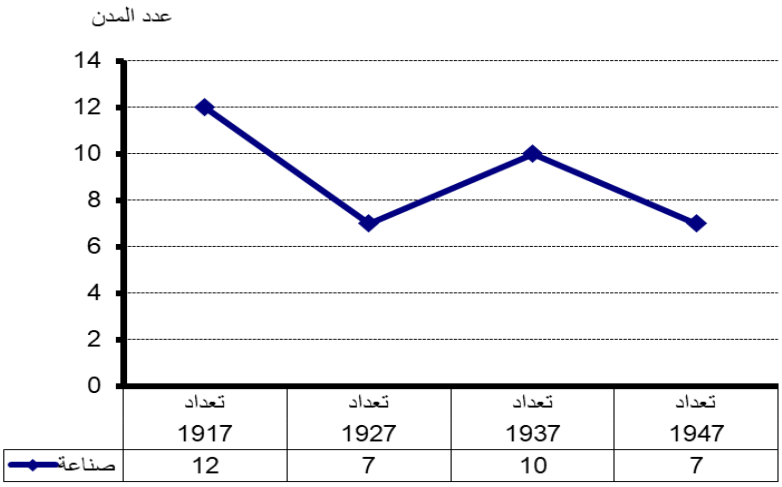

شكل رقم (11)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة

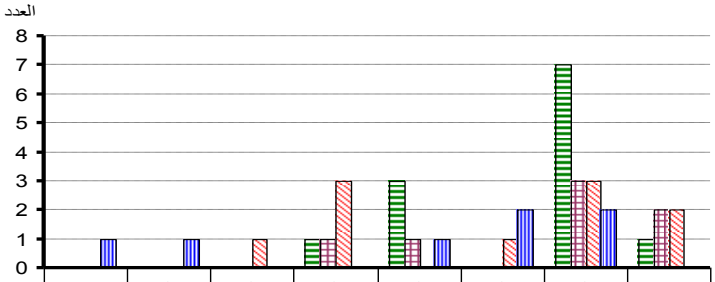

	أكثر من 150 ألف	من 150:100 ألف	من 100:50 ألف	من 50:40 ألف	من 40:30 ألف	من 30:20 ألف	من 20:10 ألف	أقل من 10 آلاف
صناعة 1917	0	0	0	1	3	0	7	1
صناعة 1927	0	0	0	1	1	0	3	2
صناعة 1937	0	0	1	3	0	1	3	2
صناعة 1947	1	1	0	0	1	2	2	0

شكل رقم (12)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة في الفئات الحجمية

المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل:

كما سبق القول فإن المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل في عام 1917 بلغ 12مدينة، شملت أكبر المدن حجمًا في هذا التعداد، وذلك كان نتاجًا طبيعيًّا لاقتصاديات الحرب الأولى، ومعظم هذه المدن لعب دورًا محوريًّا في عملية الإمداد والتموين لجيوش الحلفاء زمن الحرب؛ بل إن بعضها تخطى ذلك إلى خارج حدود البلاد في اتجاه الشرق، وجدير بالذكر أن هذه المدن مثلت نسبة قدرها 16.2٪ من جملة المدن في ذلك الوقت.

وفي عام 1927 انخفض عدد المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل ليبلغ 10 مدن، في الوقت الذي زاد فيه عدد المدن الإجمالي 24 مدينة، ولكن في واقع الحال فإن معظم المدن التي كانت وظيفتها الأولى تجارة ونقل عام 1917 تحولت في هذه الفترة إلى وظيفة الخدمات، والتي لم تدخل في التصنيف الوظيفي لعام 1917 لأسباب فنية، تتعلق بعدم القدرة على فصل المشتغلين بالخدمات عن العاملين بالأنشطة العامة، حسب أسلوب تعداد عام 1917.

ولذلك نجد أهم هذه المدن قد دخل في التصنيف الوظيفي الخدمي عام 1927 وهذه المدن هي (القاهرة – بور سعيد – طنطا – المنصورة – المنيا – الأقصر – أسوان – الإسماعيلية – الجيزة)، وعددها 9 مدن، أي أنه في هذه الفترة تم إضافة 7 مدن جديدة لوظيفة التجارة والنقل، ولكنها كانت ذات أحجام سكانية أقل بكثير من المدن التي خرجت من هذا التصنيف، عمومًا فإن هذه المدن قد استفادت مباشرة من طفرة التبادل التجاري الخارجي الذي أعقب انتهاء الحرب الأولى، وقد كان ذلك بلا شك على حساب مدن الصناعة، كما سبق عرضه.

وفي عام 1937، بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل 9 مدن، في الوقت الذي زاد فيه العدد الإجمالي للمدن 4 مدن، والملاحظ هنا هو عودة بعض المدن الكبرى إلى وظيفة التجارة والنقل، مثل مدن (بور سعيد – الأقصر)، كما أكدت مدينة دمنهور دورها الحضري الذي اكتسبته (عنوة) –إن صح التعبير– بفعل تأثير الحرب الأولى. كما تعد من المدن القليلة التي استفادت من فترة الكساد الكبير، والذي جعلها مركزًا لتجارة وتصنيع القطن، ولذلك هي من المدن القليلة جدًّا التي حققت مركبًا وظيفيًّا ثلاثيًّا خلال هذه الفترة؛ حيث أصبحت بمركب وظيفي (تجارة ونقل وخدمات وصناعة)، وتعد هذه الفترة هي فترة الرسوخ الحضري لمدينة دمنهور، والتي أكسبتها دورها الإقليمي المستمر إلى الآن.

أما في عام 1947، فقد بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل 16 مدينة، وذلك لنفس الأسباب التي تولدت عقب انتهاء الحرب الأولى، ففور انتهاء الحرب الثانية اندفعت الحركة التجارية نحو نشاط تعويضي محموم، ولكنه كان موجهًا هذه المرة في معظمه نحو السلع الإنتاجية، واللافت للنظر هنا هو عودة العديد من المدن الكبرى إلى وظيفة التجارة والنقل كنشاط أول، ولكن مع احتفاظها بمركب وظيفي متنوع (ويعد ذلك منطقيًّا لدوافع الثقل الحجمي)، ومن المدن الكبرى التي عادت إلى وظيفة التجارة والنقل (طنطا – السويس – الزقازيق – المنيا). والأشكال أرقام (13 و14) توضح تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل خلال هذه الفترة.

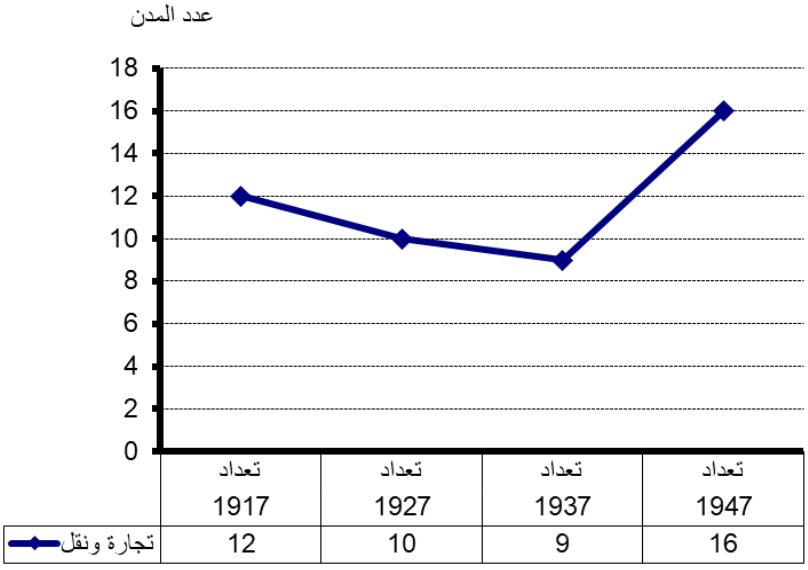

شكل رقم (13)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل

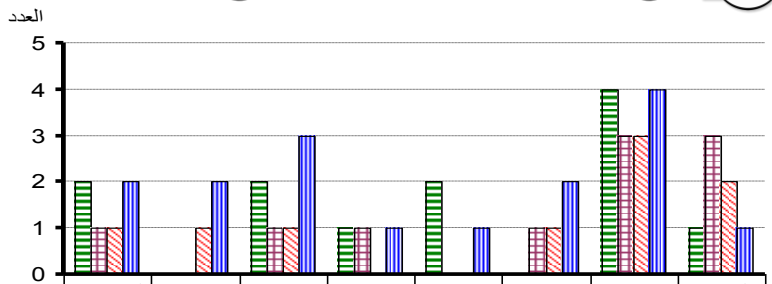

	أكثر من 150 ألف	من 150:10	من 100:50	من 50:40	من 40:30	من 30:20	من 20:10	أقل من 10 آلاف
تجارة ونقل 1917	2	0	2	1	2	0	4	1
تجارة ونقل 1927	1	0	1	1	0	1	3	3
تجارة ونقل 1937	1	1	1	0	0	1	3	2
تجارة ونقل 1947	2	2	3	1	1	2	4	1

شكل رقم (14)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل في الفئات الحجمية

المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات:

لم تدخل وظيفة الخدمات ضمن التصنيف الوظيفي عام 1917 للأسباب السابق ذكرها، وفي عام 1927 بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات 13 مدينة، معظمها مدن متحولة عن وظيفة التجارة والنقل، كما شملت أكبر المدن حجمًا (باستثناء الإسكندرية والسويس)، وعمومًا فهذه الفترة كانت قد بدأت تشهد تطورًا ملحوظًا على المستوى الكمي والكيفي للخدمات الإقليمية (كما سبق عرض ما يخص الخدمات التعليمية على سبيل المثال)، ولكن على المستوى التوزيعي فإن التأثير العاصمي (القومي / الإقليمي) كان هو الشاهد على السياسة التوزيعية لمثل هذه الخدمات، ولكن بلا شك فإن هذه الفترة تمثل واقعيًّا بداية التأثير الحقيقي للخدمات على صياغة منظومة العمران الحضري المصري، كما أنها كانت دعامة الانطلاق الحضري الهائل والفارق للعاصمتين، مقارنة بباقي مدن القطر في هذه الفترة.

ومن خلال تطوير الأداء الخدمي المركز، فقد فتح الباب على مصراعيه للهجرات الداخلية المتدفقة صوب العاصمتين في المقام الأول، والمدن العواصم في المقام التالي، كما فتحت بابًا لم يقفل بعدُ للوظائف الهامشية التي يوفرها التوطن الخدمي، خاصة في ظل عدم وجود ضوابط عمرانية لإقامة الوافدين الجدد (طلبًا أو عملًا في الخدمات التي توفرها المدن الكبرى).

وبذلك فإن العمران الداخلي للمدن أصبح تتجاذبه قوتان متضادتان في كل شيء، طبقة أرستقراطية حاكمة ومتحكمة، تتجه نحو تعمير الضواحي والأحياء الراقية، وطبقة هامشية (وافدة أو مقيمة) تنزح نحو الأطراف والجيوب الزراعية المتناثرة بين التجمعات الحضرية القائمة، والتي ربطت بينها وسائل

النقل المستحدثة (الترام والسيارة)، مكونة بذلك أكبر موجة من موجات المد الحضري العشوائي (المستمرة إلى الآن) داخل المدن الكبرى، وعلى رأسها مدينة القاهرة.

وفي عام 1937، بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات 9 مدن؛ أي انخفض عددها 4 مدن، وذلك كان لحساب المدن ذات الوظيفة الأولى زراعة، مثل مدينتي (طلخا وسوهاج)، أو المدن ذات الوظيفة الأولى تجارة ونقل، مثل (بور سعيد والأقصر)، أو المدن ذات الوظيفة الأولى صناعة، مثل (الإسماعيلية)، بينما ثبتت باقي المدن على تصنيفها الوظيفي الخدمي الذي كانت عليه في تعداد عام 1927، مع دخول مدينة واحدة متحولة عن وظيفتها الزراعية (مدينة شبين الكوم)، التي ما لبثت أن عادت مرة أخرى للوظيفة الزراعية في التعداد الذي يليه (1947). وتميزت هذه المدن بأنها مدن عواصم (القاهرة – أسيوط – الجيزة – المنيا – شبين الكوم – طنطا – المنصورة – الزقازيق – أسوان)، وهي بذلك تمثل توزيعًا مكانيًّا منطقيًّا جدًّا؛ حيث تغطي 4 مدن الدلتا، ثم تأتي القاهرة في خاصرة الوادي، ثم تأتي 4 مدن في الوجه القبلي على مسافات متجانسة نسبيًّا، ويجمع بين هذه المدن كلها القدم الحضري والحجم السكاني المرتفع، والدور الإداري الممنوح لها كمدن عواصم، كما أنها كلها كانت أحادية الوظيفة (خدمات)، باستثناء مدينة القاهرة، التي كان مركبها الوظيفي (خدمات وصناعة)، وشبين الكوم التي كان مركبها الوظيفي (خدمات وزراعة)، والذي ارتدت على أثره لاحقًا في اتجاه الزراعة، ويظهر أثر فترة الكساد الكبير على هذا التصنيف؛ حيث تأثرت معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في هذه المدن (ذات الوظيفة الأولى خدمات)، فكان ذلك لحساب تأكيد الوظيفة الخدمية بهذه المدن.

وفي عام 1947 بلغ عدد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات 5 مدن، مسجلة انخفاضًا شديدًا في عدد المدن صاحبة هذا التصنيف الوظيفي، وهذا الانخفاض غير المبرر يدفعنا إلى استخدام أسلوب تحليلي إحصائي، نستبعد فيه المدن العملاقة (القاهرة – الإسكندرية – الجيزة) خلال الفترة المتبقية من الدراسة؛ حيث ظهر جليًّا أن هذه المدن قد بلغت مع تعداد عام 1947 حجمًا لا يمكن مقارنته مع باقي المدن، وهو ما سيؤدي بالتأكيد إلى ظهور انحرافات واضحة في نتائج التحليل الإحصائي المستخدم، وعلى أي حال، فإنه على الرغم من انخفاض عدد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات، إلا أن هذه الوظيفة حلت كوظيفة ثانية في المركب الوظيفي للعديد من المدن (الكبيرة والصغيرة على السواء)، وبلغ عدد هذه المدن 10 مدن، هي (القاهرة – بور سعيد – طنطا – السويس – دمنهور – الزقازيق – الأقصر – كفر الزيات – أبو كبير – شبراخيت).

ومن أهم حالات التراجع التي يمكن تسجيلها خلال هذه الفترة هي حالة مدينة أسيوط، التي سجلت معامل توطن للنشاط الزراعي أكبر قليلًا جدًّا عن معامل توطن نشاط الخدمات، وكلاهما لم يصل للواحد الصحيح، وإن كانا أوشكا أن يحققاه، ولكن لذلك ما يبرره؛ لأن معظم مدن الوجه القبلي

تأثرت سلبًا بظروف الحرب الثانية؛ حيث تركزت معظم الأنشطة خلال هذه الفترة في الدلتا والموانئ، ومن قبلهم القاهرة، ولذلك لم يدخل في المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات من مدن الوجه القبلي إلا مدينتا (أسوان والأقصر)؛ وذلك بحكم دورهما السياحي الذي بدأ يحتل مكانة مهمة جدًّا للقاعدة الاقتصادية للمدينتين، وإن كانت آثاره على مدينة الأقصر أوضح منها على مدينة أسوان. والأشكال أرقام (15 و16) توضح تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات خلال هذه الفترة.

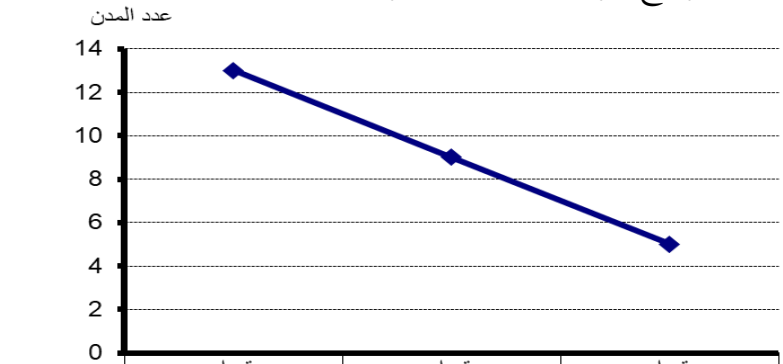

	تعداد 1927	تعداد 1937	تعداد 1947
خدمات	13	9	5

شكل رقم (15)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات

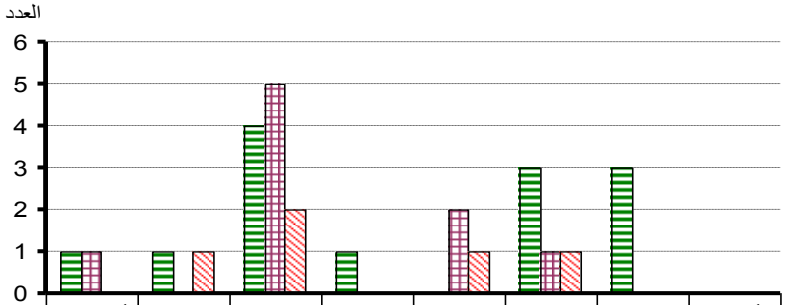

	أكثر من 150 ألف	من 150:100	من 100:50	من 50:40	من 40:30	من 30:20	من 20:10	أقل من 10 آلاف
خدمات 1927	1	1	4	1	0	3	3	0
خدمات 1937	1	0	5	0	2	1	0	0
خدمات 1947	0	1	2	0	1	1	0	0

شكل رقم (16)

تطور أعداد المدن ذات الوظيفة الأولى خدمات في الفئات الحجمية

الهيكل التوزيعي للمدن حسب تطور تصنيفها الوظيفي خلال هذه الفترة:

تطورت وظائف المدن المصرية بشكل شديد الديناميكية خلال هذه الفترة، وهو الأمر الذي تبرره سرعة وقوة الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بمصر خلال هذه المرحلة، فعلى المستوى الداخلي هي تتعرض لسياسات مفروضة من قبل سلطات احتلال، ترمي سياستها لتحقيق أفضل عوائد من وجودها في مصر، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وعليه لم تترك فرصة لتعظيم عوائدها الاقتصادية والسياسية إلا واستنفدتها من خلال رؤية قصيرة المدى جدًّا؛ حيث إن المردود الاجتماعي والعمراني لممارساتها على المستوى الاقتصادي والسياسي لم يكن ليشغل بالها؛ بل إنه كلما كان هذا المردود شديد السلبية كلما كان ذلك في صالح استمرار وجود الاحتلال وتكريس نفوذه، واتضح من العرض السابق مدى الاضطراب الذي عانت منه المدن المصرية، سواء على مستوى أحجامها أو وظائفها.

أما على المستوى الخارجي، فهذه الفترة بدأت وانتهت بحربين عالميتين، توسطتهما حالة من الكساد الكبير، وقد مثل ذلك ظرفًا استثنائيًّا، ولكن نظرًا لاستمراره لفترة ممتدة لنحو ثلاثة عقود، فإن تأثيره بدأ يكتسب صفة الاستدامة تلقائيًّا؛ حيث استمر هذا التأثير (الإيجابي / السلبي) طوال هذه الفترة وما بعدها.

وقد ظهر هذا التأثير جليًّا على المدن عند التعرض لتطوراتها الحجمية، وها هو يظهر بشكل أكثر وضوحًا على الهيكل التوزيعي للمدن حسب تطور تصنيفها الوظيفي خلال هذه الفترة، ويلاحظ من بيانات المركبات الوظيفية للمدن المصرية في الفترة من عام 1917 حتى عام 1947[1] مدى تأثير التطورات السياسية والاقتصادية في هذه الفترة على الثبات أو التحول الوظيفي للمدن خلال هذه الفترة.

ومن خلال رؤية تحليلية لشكل تطور المركبات الوظيفية للمدن المصرية خلال هذه الفترة، فإن هناك عدة ملاحظات مهمة يمكن الوقوف عندها، منها:

- معظم المدن الكبرى جاءت ذات مركبات وظيفية طوال هذه الفترة، وفي الحالات النادرة التي سجلت فيها هذه المدن وظيفة أحادية يلاحظ قوة تأثير العوامل السياسية على ذلك، وخاصة في حالات محددة، مثل مدينة بور سعيد، والمحلة الكبرى.
- جاءت الوظيفة الزراعية أكثر الوظائف التي سجلتها المدن ثباتًا، وذلك منطقي جدًّا لدواعي نشأة هذه المدن، والتي سيطرت عليها المتطلبات الأمنية تبعًا لحاجة سلطات الاحتلال.
- وظيفة التجارة والنقل كانت هي المكون الوظيفي شبه الدائم للمدن ذات الوظيفة الأولى زراعة، والتي سجلت مركبًا وظيفيًّا ثنائيًّا في بعض الأحيان.

(1) انظر ملاحق الفصل الخامس، ملحق رقم 5 .

- يلاحظ بوضوح قلة عدد المدن التي ثبتت على وظائف حضرية طوال هذه الفترة، وذلك يعكس دور المؤثرات الشديدة التي تعرضت لها المدن، ونظرًا للتحولات السريعة لآليات التفاعل مع هذه المؤثرات من ناحية، وهشاشة البناء الحضري لمعظم المدن المصرية في هذه الفترة من ناحية أخرى، فإن ثبات المركب الوظيفي لمعظم المدن يصبح أمرًا صعب الحدوث.
- لم تثبت على وظيفتها الأولى (الحضرية) طوال هذه الفترة إلا ثلاث مدن، هي (المحلة الكبرى – دمياط – ميت غمر)، والتي ثبتت على وظيفة الصناعة طوال هذه الفترة؛ وذلك لظروف تشابهت فيها المحلة مع ميت غمر لضرورات تصنيع القطن تبعًا للظروف السياسية والاقتصادية التي سادت هذه الفترة، أما مدينة دمياط ففي الوقت الذي كانت تتراجع فيه حجميًّا، فإن ضرورات وجودها فرضت عليها الاستمرار في نشاطها الذي بدأته مع بداية هذه الفترة (الصناعات الخشبية)، وجاءت التعريفة الجمركية عام 1930 لتفرض حماية قوية لهذه الصناعة، ولتكون بمثابة المنقذ لوجود هذه المدينة التي تعرضت لتدهور حضري ليس له مثيل إلا في حالة مدينتي رشيد وفوه.

ويمكن من خلال نتائج الجدول السابق تصنيف المدن المصرية من خلال تطور مركبها الوظيفي إلى ثلاث فئات، هي:

أولًا: مدن ثبتت وظيفتها الأولى على الزراعة.

ثانيًا: مدن ثبتت وظيفتها الأولى على وظائف حضرية.

ثالثًا: مدن ترددت بين الوظائف الحضرية والزراعة.

ويمكن عرض هذه التصنيفات بشيء من التفصيل في ضوء التحليلات السابقة كما يلي:

أولاً: المدن التي ثبتت وظائفها الأولى على الزراعة:

بلغ عدد المدن التي ثبتت على الوظيفة الأولى زراعة 73 مدينة، كما يوضح ذلك جدول رقم (7)، وهو ما يمثل نسبة قدرها 65.8٪ من جملة المدن المسجلة عام 1947، والبالغ عددها 111 مدينة، وهذه النسبة تعني ببساطة أن نحو ثلثي المدن المصرية وظيفتها الأولى زراعة، وليس ذلك بفعل حداثة الوجود الحضري فقط للكثير من هذه المدن (وإن كان ذلك يمثل أحد الأسباب المهمة للتضخم النسبي لعدد مدن هذه الفئة)، ومما يدل على ذلك أن الكثير من مدن هذه الفئة قد صنف حضريًّا منذ عام 1882، مثل مدن (بني سويف – طهطا – إسنا – السنبلاوين – الفشن – المنزلة – أشمون – بنها ...)، وعلى الرغم من دخول هذه المدن في التصنيف الحضري مبكرًا إلا أن تأثيرات النشأة تبدو واضحة على تصنيفها، كما تبدو آثار السياسة الانتقائية في التنمية الحضرية للتجمعات طبقًا لحجم وسرعة تعظيم العوائد الاقتصادية

على عدم تواصل الأنشطة الحضرية وترسيخها بهذه التجمعات، ومما لا يمكن إغفاله أن التأثيرات الحجمية الرهيبة لكل من مدينتي القاهرة والإسكندرية قد أثرت نسبيًّا في النتائج المستخلصة من الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة، خاصة في التعداد الأخير (1947)، وهو ما مثل خط قطع في أسلوب التحليل؛ حيث سيتم استبعاد كل من القاهرة والإسكندرية والجيزة من جداول التحليل المجمعة مع دراسة حالة كل منها بشكل منفرد خلال الفترة المتبقية من الدراسة، كما سبق وتم توضيحه.

وقد تميزت مدن هذه الفئة بصغر حجم معظمها، كما أن معظمها في الأساس كانت تمثل موانئ نهرية، كما لم تدخل أي مدينة من عواصم المديريات هذا التصنيف إلا مدينة بني سويف، والتي حافظت لنفسها على مركب وظيفي طوال هذه الفترة، باستثناء عام 1947، حيث جاءت عام 1917 (زراعة وصناعة) وعام 1927 (زراعة وخدمات)، وكذلك عام 1937، أما عام 1947 فإن التأثيرات الحجمية للعاصمتين قد تبدو واضحة في تصنيفها الوظيفي؛ حيث جاءت أحادية الوظيفة (زراعة).

ويلاحظ أن معظم مدن الوجه القبلي قد دخلت في هذا التصنيف، والغريب في الأمر أن الكثير من هذه المدن استمر على وظيفته الزراعية لمدة طويلة بعد نهاية هذه الفترة وزوال الاحتلال وسياساته، على الرغم من استبعاد المدن العملاقة من التحليل المجمع لهذه الفترة، وهو ما يؤكد غياب تأثير الدروس المستفادة من هذه الفترة (إلى حد كبير) عند صياغة برامج التنمية الحضرية على المستوى القومي.

جدول رقم (9)

مدن ثبتت وظيفتها الأولى على الزراعة

المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة
1	طهطا	16	أخميم	31	قوص	46	أبو المطامير	60	أبو طشت
2	إسنا	17	ملوي	32	مغاغة	47	سمالوط	61	المراغة
3	سمنود	18	منوف	33	الفشن	48	ههيا	62	الدلنجات
4	أبو قرقاص	19	المطرية	34	المنزلة	49	دكرنس	63	طوخ
5	فوه	20	زفتى	35	أشمون	50	قلين	64	بلطيم
6	أبو كبير	21	إدفو	36	بني مزار	51	أبو حمص	65	أبنوب
7	بيا الكبرى	22	سنورس	37	منفلوط	52	العياط	66	ديرب نجم
8	شربين	23	طما	38	البداري	53	قويسنا	67	إطسا
9	شبين القناطر	24	فرشوط	39	المنشاة	54	بركة السبع	68	الباجور
10	البدرشين	25	أهناسيا	40	تلا	55	بيلا	69	أبشواي
11	أبو حماد	26	شبراخيت	41	دشنا	56	الحسينية	70	الإبراهيمية
12	مطوبس	27	الفيوم	42	أرمنت	57	كفر صقر	71	أجا
13	بلبيس	28	بنها	43	ابوزعبل	58	السنطة	72	الصف
14	بني سويف	29	دسوق	44	ديروط	59	كوم حمادة	73	إيتاي البارود
15	بلقاس	30	السنبلاوين	45	الحامول				

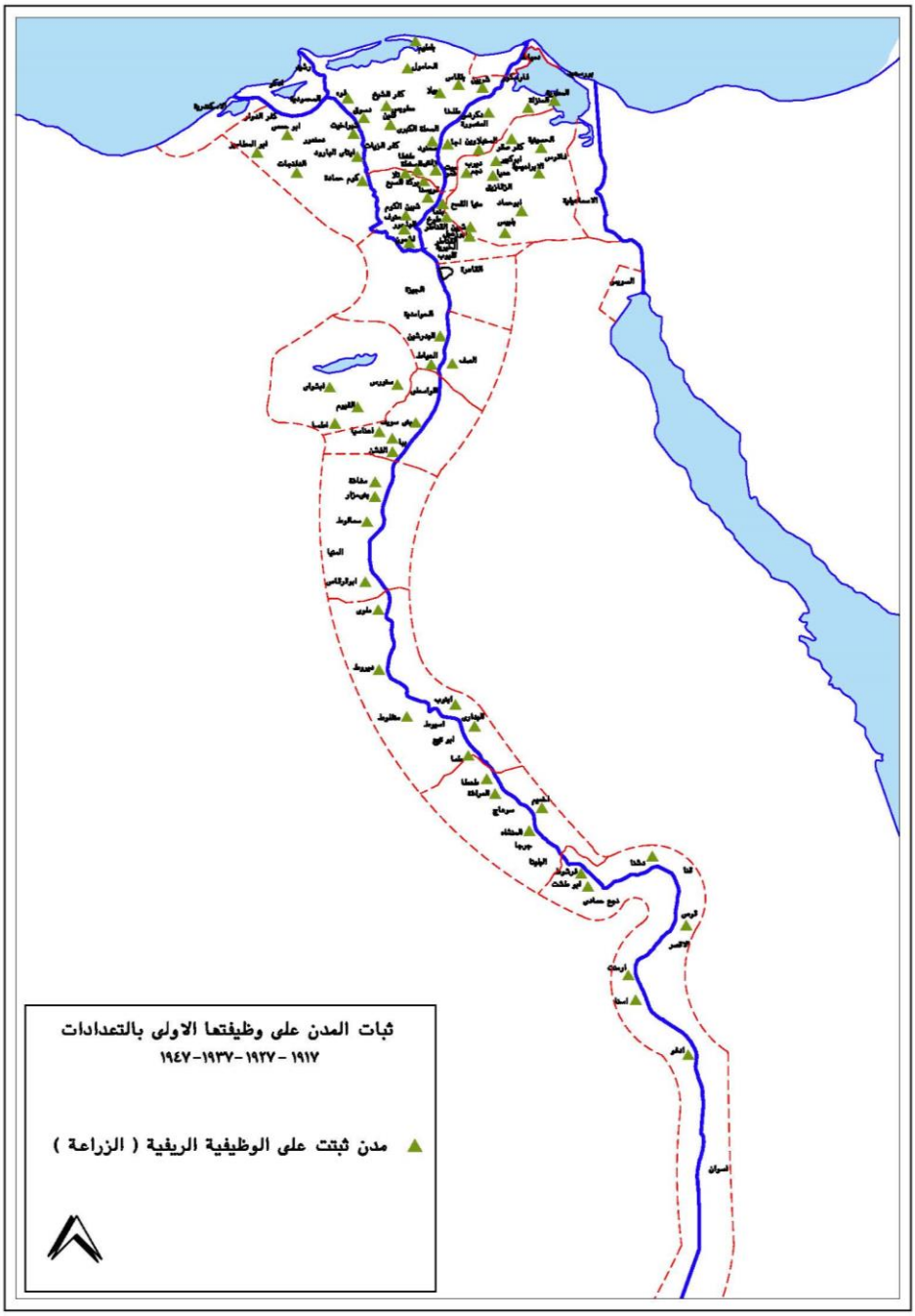

شكل رقم (17) مدن ثبتت على وظيفتها الأولى على الزراعة من 1917 حتى 1947

ثانيًا: المدن التي ثبتت وظيفتها الأولى على الوظائف الحضرية:

بلغ عدد المدن التي ثبتت على تصنيف وظيفي حضري 20 مدينة، كما يوضح ذلك جدول رقم (8)، وهو ما يمثل نسبة قدرها 18٪ من جملة المدن عام 1947، وقد ثبت منها على وظيفة أولى صناعة 3 مدن هي (المحلة الكبرى – ميت غمر – دمياط)، بينما ثبتت مدينتان على وظيفة أولى تجارة ونقل، وهما مدينتا (الإسكندرية وجرجا)، وثباتهما أمر يعد منطقيًّا؛ حيث إن الأولى هي ميناء مصر الأول، والثانية ظلت حتى قبيل هذه الفترة المركز الإداري والتجاري للصعيد كله، قبل أن تبدأ في تبادل دورها الإداري مع مدينة سوهاج خلال هذه الفترة، ويلاحظ في مدن هذه الفئة أن التحولات في الوظائف الحضرية كانت غالبًا فيما بين وظيفتي (الخدمات / التجارة والنقل)، مثل مدن (المنيا – بور سعيد – طنطا – الأقصر – المنصورة)، وهي مدن تعد من المدن الكبرى، والجدير بالملاحظة أن هذه المدن وعلى الرغم من كبر حجم سكانها وقدمها الحضري إلا أنها في معظم الأحيان لم يكن لديها مركب وظيفي.

وعلى الرغم من أن القاعدة في الوظائف هي التعدد، خاصة في حالة المدن كبيرة الحجم مثل هذه المدن، ولكن من خلال نظرة متأنية في حالة هذه المدن –من خلال الظروف السياسية والاقتصادية لهذه الفترة– فإنه يمكن تفسير ذلك، فعلى سبيل المثال، المنيا ظلت تلعب دور همزة الوصل بين شمال الصعيد (نهاية التمركز الحقيقي لقوات الاحتلال البريطاني حتى قبيل نهاية هذه الفترة؛ حيث تحركت شمالا في اتجاه الدلتا ومدن القناة)، وبين جنوب الصعيد، فنجدها في بداية الفترة (1918) كانت أحادية الوظيفة تجارة ونقل، ولكن بانتهاء الحرب واعتبارها قاعدة تمركز لقوات الاحتلال شمال الصعيد، ثم لتأثيرات فترة الكساد الكبير، نجدها تصنف أحادية الوظيفة خدمات في عامي 1927 و1937، ثم وبعد انتهاء الحرب الثانية، وانحسار دورها كمركز لقوات الاحتلال، نجدها تعود مرة أخرى بمركب وظيفي تجارة ونقل وزراعة؛ متأثرة في ذلك بتداعيات الحرب الثانية من ناحية، وتأثيرات حماية صناعة السكر وانعكاساته على زراعة وتجارة محصول قصب السكر من ناحية أخرى، كما –وبلا شك– فإن التراجع الوظيفي الذي سجلته مدينة أسيوط خلال عام 1947 بارتدادها إلى الوظيفة الزراعية لأول مرة طوال فترة الدراسة قد منح دورًا أكثر إقليمية لمدينة المنيا.

أما مدينة بور سعيد فإن وظيفتها القاعدية هي التجارة والنقل، مثل الإسكندرية، ولم تتخل عنها إلا في الفترة بين عام 1917 و1927؛ بفعل إعادة انتشار قوات الاحتلال عقب انتهاء الحرب الأولى. ثم عادت إلى وظيفتها الأساسية منذ عام 1937، وفي عام 1947 دخلت الخدمات المركب الوظيفي للمدينة بعد التجارة والنقل، وذلك يؤكد شدة توطن نشاط التجارة والنقل بمدينة بور سعيد؛ حيث لم يؤد الوجود الكثيف لقوات الاحتلال بمدن القناة أثناء وبعد الحرب الثانية على تحريك وظيفتها الأولى، عكس ما حدث قبل 20 عاما فقط.

ومدينة طنطا يكاد يكون حراكها الوظيفي متطابقًا مع حالة مدينة المنيا؛ حيث أصبحت قاعدة خدمية للدلتا كلها منذ انتهاء الحرب الأولى، وحتى لما تحركت وظيفتها الأولى في اتجاه التجارة والنقل عام 1947 (كما بدأت بها عام 1917) دخلت وظيفة الخدمات مركبها الوظيفي، وبمعامل توطن يكاد يماثل معامل توطن التجارة والنقل، وجدير بالذكر أن ظروف الحرب الثانية هي التي دعمت ظهور المركبات الوظيفية في العديد من المدن؛ نتيجة لتعدد الأدوار المطلوبة من المدن –وخاصة الكبرى– للتفاعل مع فترة الحرب وتداعياتها، أي أنه بصريح القول يمكن اعتبار التصنيف الحضري قبل الحرب الثانية يختلف نوعًا عنه بعدها، وهو ما سيظهر بوضوح أكثر خلال الفصول التالية.

جدول رقم (10)

مدن ثبتت وظيفتها الأولى على الوظائف الحضرية

المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة
1	المنصورة	8	المحمودية	15	كفر الزيات
2	الإسماعيلية	9	منيا القمح	16	القاهرة
3	الجيزة	10	بور سعيد	17	القناطرالخيرية
4	أسوان	11	طنطا	18	المحلة
5	إسكندرية	12	السويس	19	ميت غمر
6	المنيا	13	الزقازيق	20	دمياط
7	جرجا	14	الأقصر		

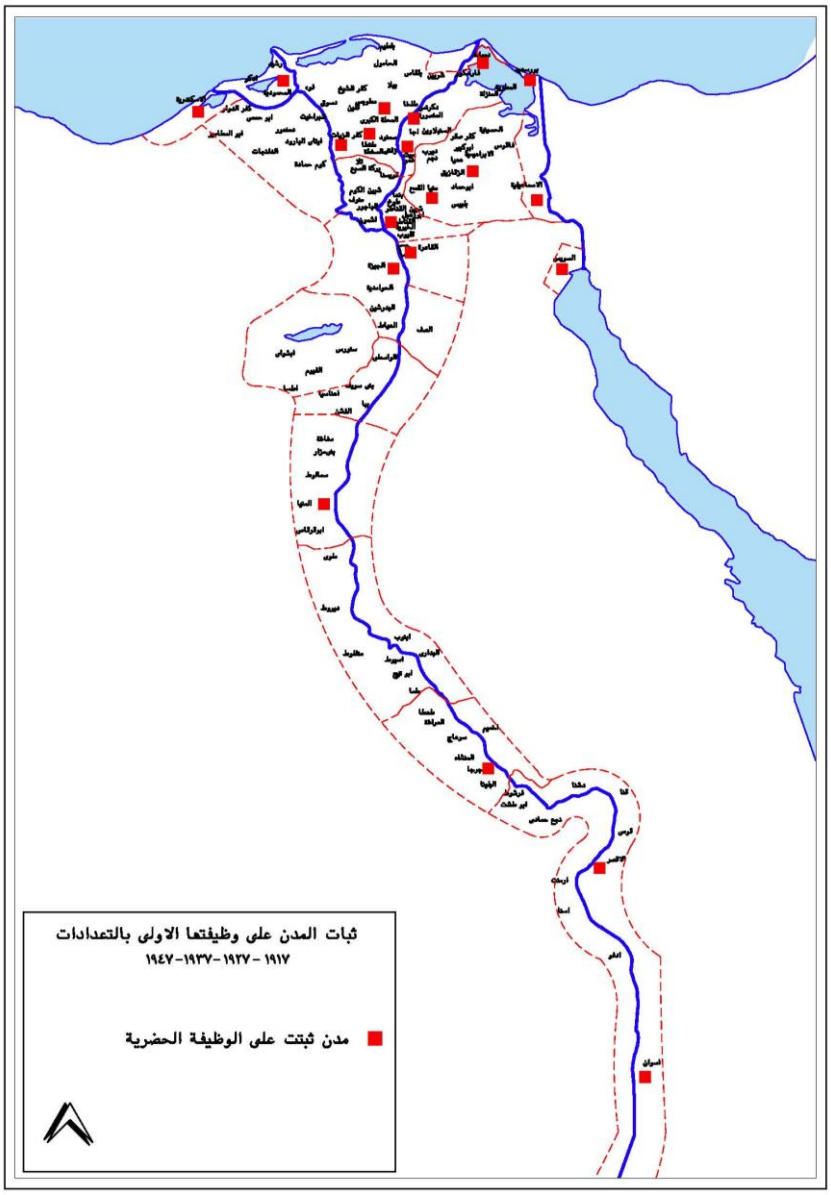

شكل رقم (18)

مدن ثبتت على وظيفتها الأولى على الوظائف الحضرية من 1917 حتى 1947

ثالثًا: المدن التي ترددت وظيفتها الأولى بين الزراعة والوظائف الحضرية الأخرى:

بلغ عدد هذه المدن 18 مدينة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (9)، وهو ما يمثل نسبة قدرها 16.2٪ من جملة المدن المصرية عام 1947، وشملت هذه المجموعة من المدن عدة مدن، أصبحت فيما بعد من مدن الصناعة المهمة، وعلى رأسها مدن (كفر الدوار – دمنهور – قليوب – الحوامدية).

فعلى سبيل المثال مدينة كفر الدوار التي صنفت حضريًّا للمرة الأولى عام 1927 بدأ تصنيفها بمركب وظيفي (زراعة وتجارة ونقل)، وبحكم خصائص موقعها التي ناسبت –بشكل كبير– ظروف هذه المرحلة ومتطلباتها، فإنها ما لبثت عام 1937 أن أصبحت من أهم مراكز تجميع القطن وتصريفه داخليًّا، وخاصة إلى مصانع الغزل بالإسكندرية والمحلة؛ حيث كانت أزمة الكساد الكبير قد ألقت بظلالها على الاقتصاد المصري كله، مخلفة حاجات حضرية تتطلب خصائص توزيعية لم تكن مطروحة من قبل، ومثلت مدينة كفر الدوار ومعها دمنهور نماذج واضحة لتلك الحاجات، ثم ما لبثت كفر الدوار عام 1947 –وبتأثير من الحرب الثانية وتوقف حركة التجارة الدولية– أن أصبحت تقوم بتصنيع القطن إلى جانب توزيعه، مستفيدة من تشجيع سلطات الاحتلال لهذا الدور، بالإضافة إلى دخول رأس المال الوطني للمساهمة في هذا المجال، ممثلًا في مجموعة بنك مصر.

أما مدينة دمنهور التي بدأت تصنيفها الوظيفي في بداية هذه الفترة بوظيفة زراعية أحادية، فإنها – وبفعل خصائص موقعها المتوسط بين الإسكندرية أكبر موانئ تصدير القطن والدلتا أكبر مصدر لإنتاجه– فقد بدأ يظهر فيها منذ عام 1927 مركب وظيفي حضري (تجارة ونقل وصناعة)؛ حيث نمت فيها بعض الأنشطة الصناعية القائمة على القطن، إلى جانب دورها التجاري الناشئ بقوة بتأثير الحرب الأولى، ولكن ظهرت وظيفة الخدمات فيها بقوة؛ بحكم اعتبارها أحد القواعد المركزية للاحتلال بالدلتا، والتي شملت الزقازيق بشرق الدلتا والمنصورة وطنطا بوسطها ودمنهور بغربها، وظل الحال كذلك حتى نهاية هذه الفترة وزوال الاحتلال، ليبدأ النشاط الصناعي مرحلة التكثيف.

ومدينة قليوب تعد هي الأخرى نموذجًا جيدا لقراءة الظروف السياسية الاقتصادية من زاوية العمران الحضري، فقليوب في الأساس تجمع زراعي تأثر بالاحتياجات الحضرية للقاهرة، والمتمثلة في مواد البناء (وخاصة الطوب)؛ حيث ظهرت الحاجة الملحة إليه مع بدايات القرن العشرين، وظهور فكرة الضواحي الحضرية، وما تحتاجه من مواد بناء، فقام بمدينة قليوب نشاط صناعي يعتمد على الأساس الزراعي (صناعة الطوب الأحمر)، ولذلك جاء مركبها الوظيفي عامي 1917 و1927 (زراعة وصناعة)، ولكن وبفعل فترة الكساد الكبير، والذي تأثرت سلبيا بفعله حركة التشييد والبناء في عموم القطر بصفة عامة وفي القاهرة بصفة خاصة، فإن ذلك انعكس على المركب الوظيفي لمدينة قليوب؛ ليكون مركبها الوظيفي عام 1937 (زراعة وخدمات)، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن خلال

تداعياتها وطفرة التشييد والبناء التي أعقبتها، فإن المركب الوظيفي لمدينة قليوب عام 1947 جاء (صناعة وزراعة)؛ لتصبح الصناعة هي وظيفتها الأولى، ولتستمر بعد ذلك بعد إضافة العديد من الصناعات المتعلقة بمجال التشييد والبناء إلى صناعة الطوب الأحمر قبل منع صناعته في ثمانينيات القرن العشرين.

وجدير بالذكر أن كل هذه المدن التي شملتها هذه الفئة دخلت فيما بعد في التصنيف الوظيفي الحضري، واستمرت عليه، خاصة وأن معظمها مدن متوسطة الحجم أو كبيرة نسبيًّا.

جدول رقم (11)

مدن ترددت وظيفتها الأولى بين الزراعة والوظائف الحضرية الأخرى

المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة	المسلسل	المدينة
1	قليوب	7	البلينا	13	إدكو
2	كفر الدوار	8	فارسكور	14	دمنهور
3	أبو تيج	9	أسيوط	15	الواسطي
4	الحوامدية	10	قنا	16	سوهاج
5	رشيد	11	شبين الكوم	17	كفر الشيخ
6	فاقوس	12	طلخا	18	نجع حمادي

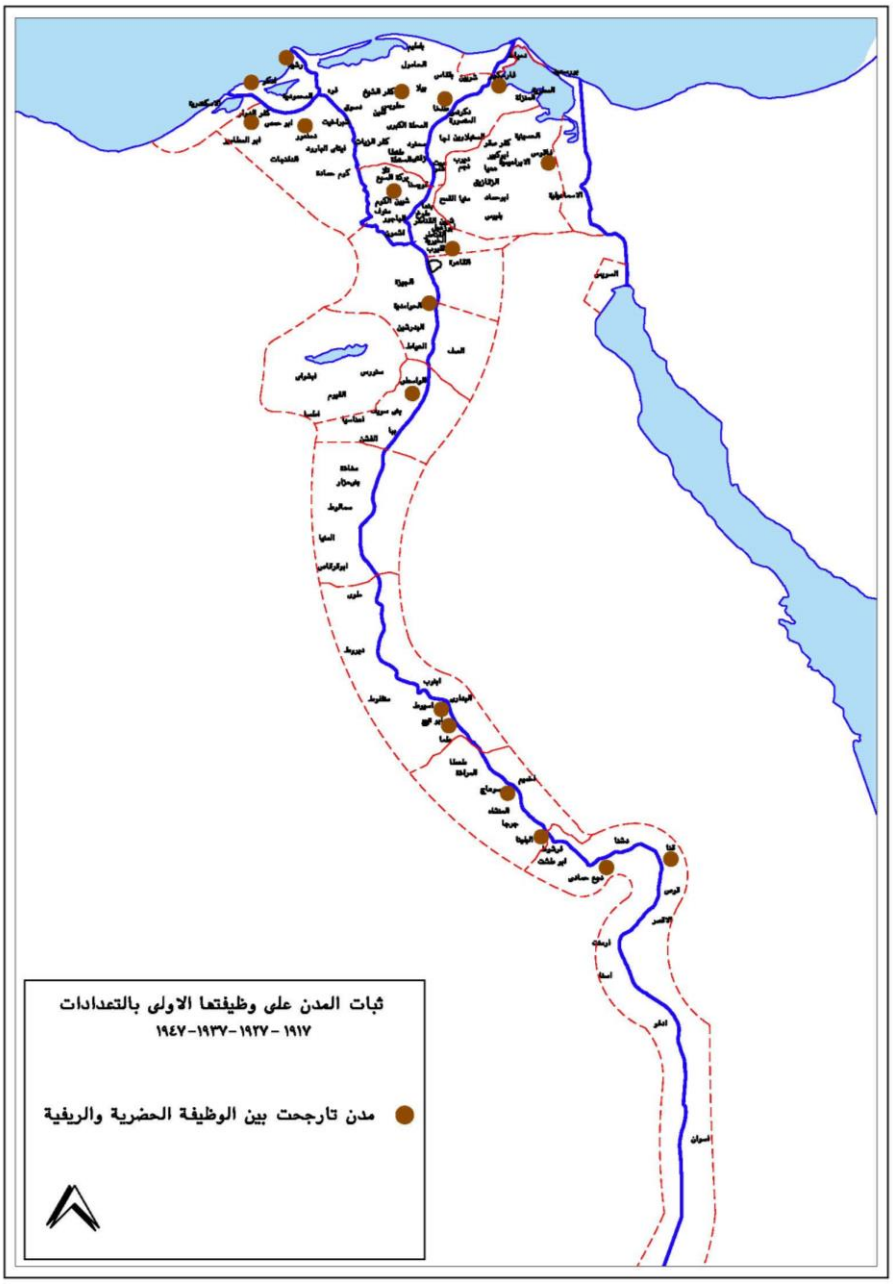

شكل رقم (19)

مدن ترددت وظيفتها الأولى بين الزراعة والوظائف الحضرية من 1917 حتى 1947

ملاحق الفصل الخامس

مرحلة ما بين الحربين العالميتين وحتى قيام الثورة المصرية

(1918 – 1952)

ملحق رقم [1]

توزيع المدن المصرية على المراتب الحجمية

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب
القاهرة	2096540	1	1312096	1	1064567	1	790939	1
إسكندرية	919024	2	685736	2	573063	2	444617	2
بور سعيد	177703	3	124751	3	104242	3	75404	3
طنطا	139926	4	95260	4	90016	4	64880	4
المحلة	115758	5	63292	7	44620	10	32266	11
السويس	107244	6	49686	12	40523	12	30996	12
المنصورة	101965	7	69036	5	63676	5	42589	6
أسيوط	90103	8	60338	9	57134	6	44247	5
دمنهور	84352	9	61962	8	51709	9	40107	7
الزقازيق	81813	10	59793	10	52839	8	36094	9
الفيوم	73642	11	63703	6	52863	7	37256	8
المنيا	70298	12	51026	11	44325	11	30062	14
الإسماعيلية	68229	13	36397	17	25194	24	15686	37
الجيزة	66156	14	37779	16	26921	19	16035	33
بني سويف	57106	15	45492	14	39595	14	27381	15
بلقاس	52326	16	49306	13	40511	13	32612	10
سوهاج	43168	17	31889	20	25289	22	17548	27
قنا	42929	18	34431	18	27658	17	19850	22
بلبيس	42814	19	16757	43	15776	44	13296	47
شبين الكوم	41636	20	32712	19	27440	18	20977	19
طهطا	37095	21	27012	23	23561	26	17235	30
بنها	35880	22	31198	21	26517	20	21835	17
أخميم	34788	23	26813	26	28714	16	21896	16
ملوي	34078	24	27107	22	26298	21	21394	18
جرجا	33631	25	26951	24	21874	29	18225	26
منوف	31475	26	25801	27	25239	23	20935	20
دسوق	31334	27	15368	51	14877	50	15687	36
إدكو	30033	28	21746	33	16837	41	16810	32
قليوب	30021	29	26946	25	23872	25	20797	21
المطرية	29705	30	20533	34	20399	31	16994	31
ميت غمر	29041	31	22233	31	19550	32	17361	29
دمياط	28634	32	40332	15	34907	15	30984	13
رشيد	28558	33	18862	37	17469	37	18459	24

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب
الأقصر	27457	34	18664	38	17569	36	17412	28
زفتى	27404	35	23952	29	22662	28	15523	38
أسوان	26343	36	22192	32	16458	42	10031	66
إدفو	26192	37	23646	30	14849	51		
إسنا	25811	38	15851	48	13427	57	19288	23
سنورس	25757	39	19800	36	20964	30	15880	34
السنبلاوين	23839	40	18389	39	17883	35	15000	40
طما	23765	41	19958	35	18767	33	14096	45
فرشوط	23355	42	13136	57			14796	41
أشمون	23047	43	16583	46	18504	34	14334	44
بني مزار	23023	44	16620	44	14687	53		
كفر الزيات	21516	45	15806	49	14578	54	11670	57
قوص	21229	46	16289	47	15434	46	12815	51
منفلوط	21209	47	17731	41	16422	43	13190	48
مغاغة	21041	48	13646	56	13076	58		
الفشن	21009	49	16609	45	11406	62	11818	56
المنزلة	20752	50	14478	54	15202	47	10874	60
أبو تيج	19952	51	17230	42	15689	45	12183	53

تابع ملحق رقم [1]
توزيع المدن المصرية على المراتب الحجمية

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب
سمنود	19824	52	14388	55	15156	48	12014	55
البداري	19450	53	14718	52	14810	52	12490	52
المنشأة	18793	54					10648	63
تلا	18521	55	18374	40	17043	40	15711	35
فاقوس	18130	56	10618	70	8265	76	6953	73
ببا الكبرى	17174	57	14596	53	12640	59		
دشنا	16970	58	12210	62	12243	60		
شربين	16378	59	11686	64	10044	68		
أرمنت	16251	60	24344	28	22919	27	18263	25
البلينا	16202	61	12682	59	10462	64	8077	71
كفر الشيخ	15724	62	12360	61	10128	66		
أبو زعبل	15720	63						
نجع حمادي	15703	64	6507	83	5084	87		
الحوامدية	15452	65	11913	63	8954	72		
ديروط	14387	66	12978	58	11636	61		
الحامول	13880	67						
فارسكور	13806	68	10926	68	9087	71		
المحمودية	13631	69	11295	66	8684	73		
كفر الدوار	13589	70	5969	85	5412	86		
منيا القمح	13339	71	10442	71	8574	75	6389	74
طلخا	13317	72	11341	65	10064	67		
أبو المطامير	12579	73	9529	74				
سمالوط	12254	74	9744	72	13841	56		
شبين القناطر	11608	75					7234	72
ههيا	11593	76	9615	73	9134	70		
دكرنس	11249	77	8450	77	7769	77		
القناطر الخيرية	11005	78						
أهناسيا	10829	79						
المراغة	10623	80						
الدلنجات	10606	81	9061	75	8590	74		
طوخ	9745	82						
البدرشين	8962	83	12460	60	9420	69		
بلطيم	8890	84	8858	76				
أبنوب	8845	85	8226	78	7627	79		
ديرب نجم	8385	86			5890	84		
أبو كبير	8226	87	7063	81	6478	82		
إطسا	7965	88	4688	92	4527	91		
الواسطي	7757	89	5878	86	5058	88		

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب
أبو حماد	7728	90	4905	90	3478	96		
الباجور	7505	91	7559	80	7713	78		
أبشواي	7370	92	6752	82	14290	55		
أبو قرقاص	7351	93	8202	79	17236	38		
الإبراهيمية	7304	94	10731	69	10179	65		
أجا	6889	95	3892	97	5776	85		
الصف	6810	96	4862	91	4084	94		
إيتاي البارود	6728	97	6342	84	5928	83		
قلين	6619	98						
مطوبس	6587	99						
أبو حمص	6429	100	4969	89	4290	93		
شبراخيت	5590	101	5241	88	4661	89		
العياط	5498	102	4068	95	3213	97		

تابع ملحق رقم [1]
توزيع المدن المصرية على المراتب الحجمية

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب	عدد السكان	الترتيب
قويسنا	4970	103	5401	87	6879	80		
بركة السبع	4793	104	4232	94	4410	92		
بيلا	4695	105						
فوه	4482	106	15759	50	14900	49	13834	46
الحسينية	4282	107						
كفر صقر	4229	108	3375	98	3076	98		
السنطة	4042	109	4606	93	4630	90		
كوم حمادة	4014	110	3957	96	3854	95		
أبو طشت	3301	111						
القصير			2798	100				
الغردقة			650	101				
أبو طشت			3137	99				
سفاجا			495	102				
نبروه			11073	67				
العريش					6725	81		
بني يحيى بحري					11262	63		
سرس الليان					17120	39		
أبيار							10767	62
البتانون							9725	68
الغنايم							13136	49
القرين							10783	61
القوصية							9454	70
النجيلة							11590	58
أوسيم							11273	59
بسيون							10034	65
بوش							12062	54
جهينة							14505	42
دلجا							12901	50
سرس الليانة							14350	43
سنهور							15225	39
كرداسة							9760	67
محلة مرحوم							10601	64
مليج							9725	69

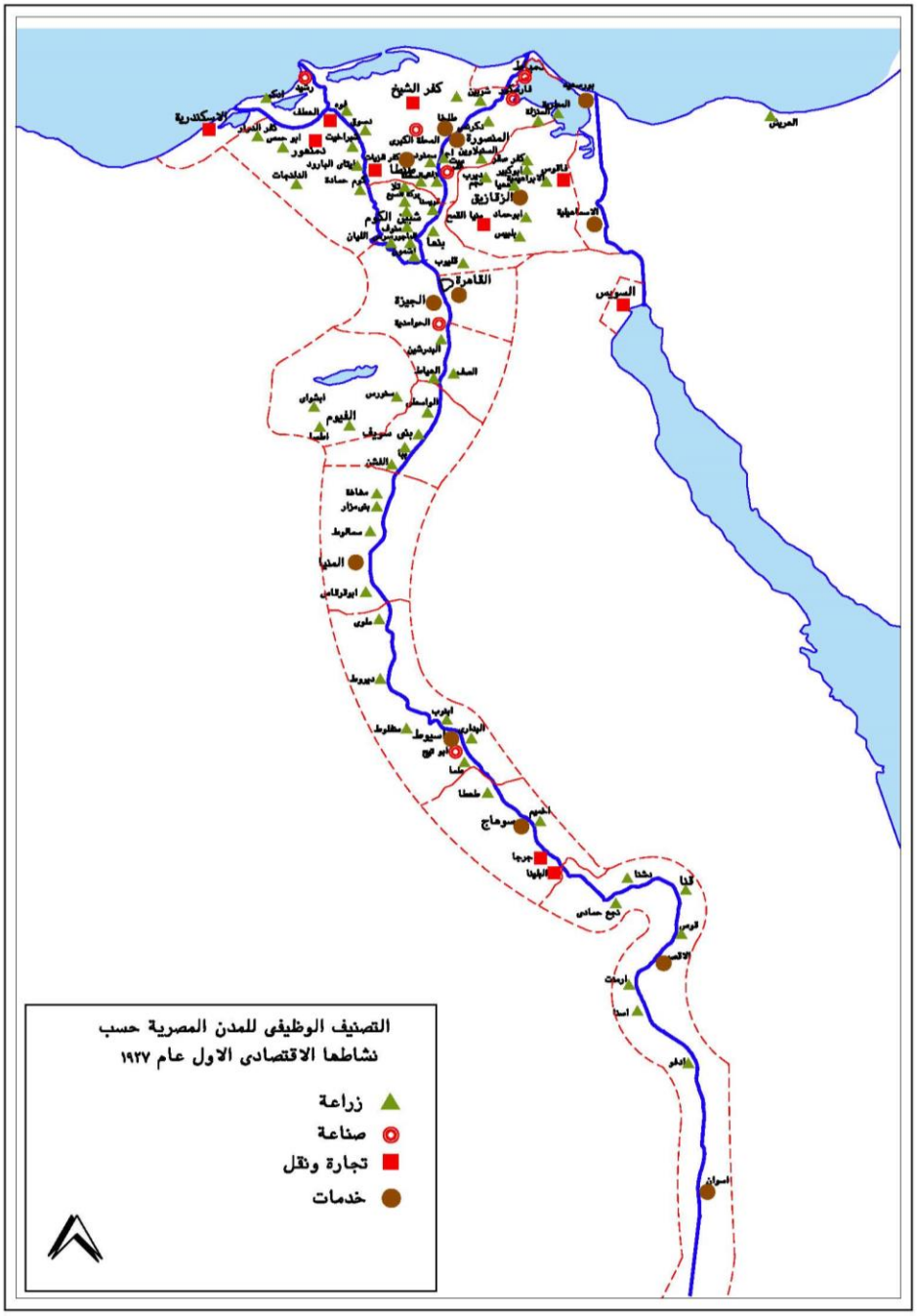

ملحق رقم (٢) التصنيف الوظيفي للمدن المصرية حسب نشاطها الاقتصادي الأول زراعة وصناعة وتجارة ونقل وخدمات ١٩٢٧

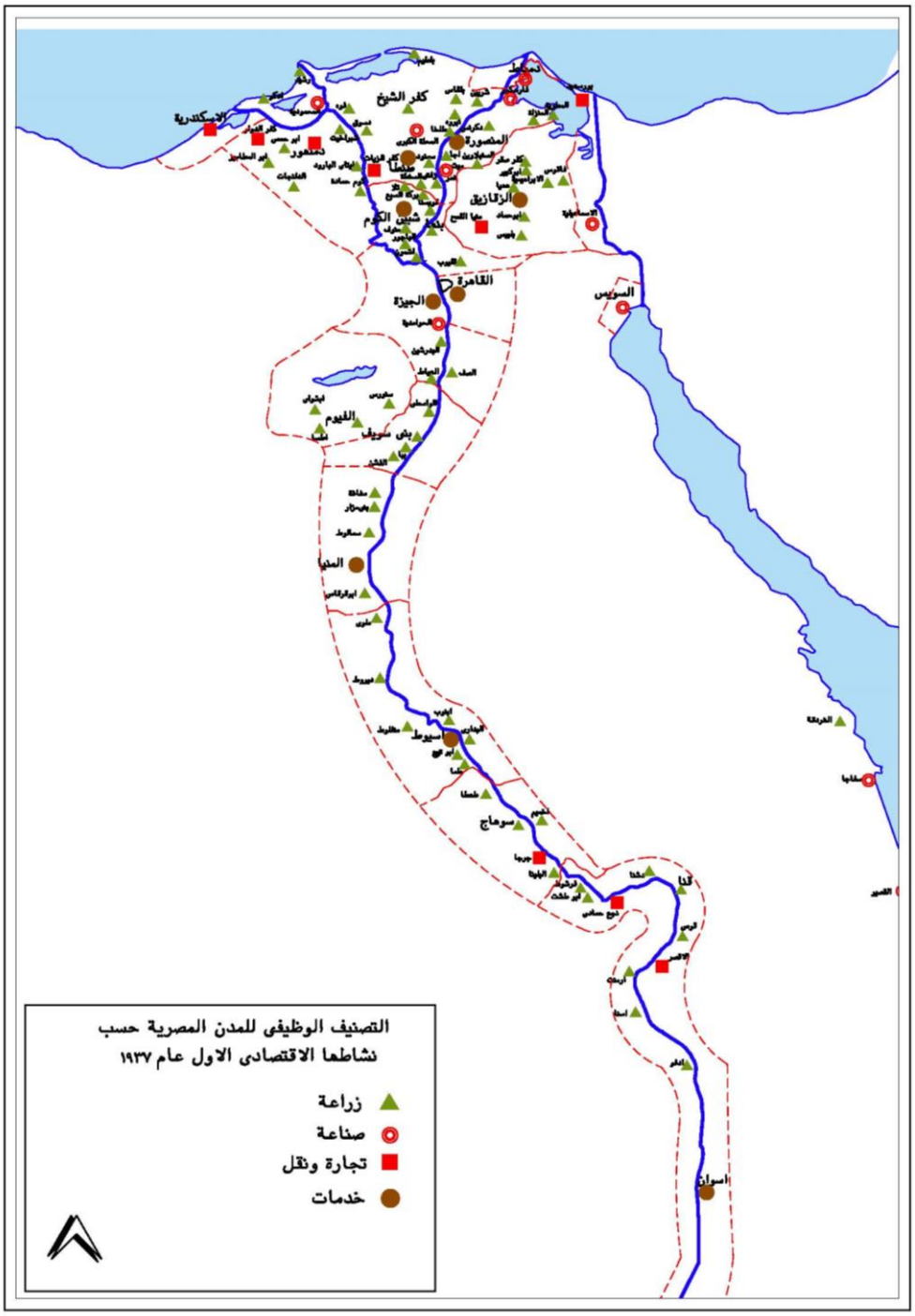

ملحق رقم (٣) التصنيف الوظيفي للمدن المصرية حسب نشاطها الاقتصادي الأول زراعة وصناعة وتجارة ونقل وخدمات ١٩٣٧

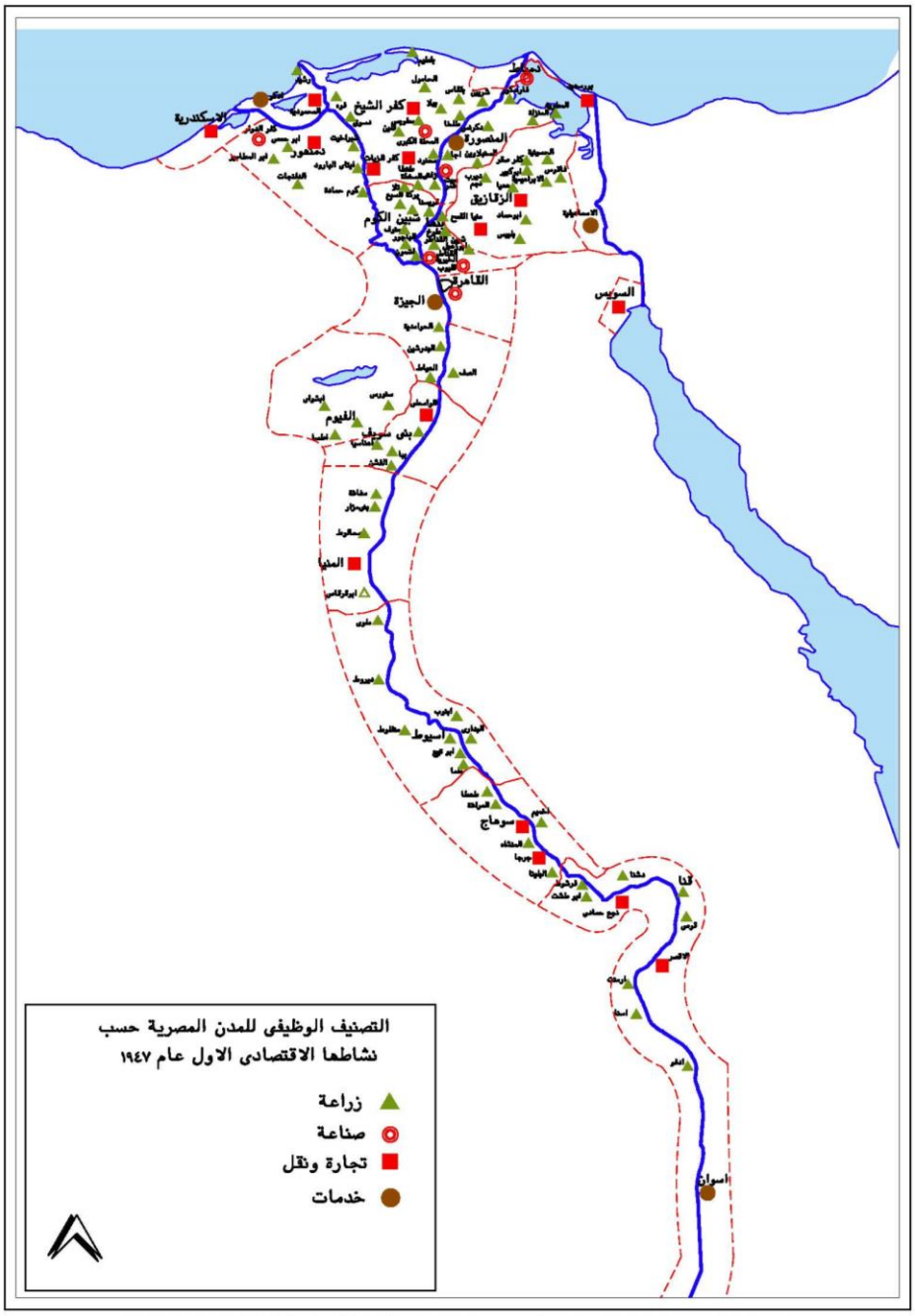

ملحق رقم (٤) التصنيف الوظيفي للمدن المصرية حسب نشاطها الاقتصادي الأول زراعة وصناعة وتجارة ونقل وخدمات ١٩٤٧

ملحق رقم [5]
تطور المركبات الوظيفية للمدن في الفترة من 1917 حتى 1947

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية
طهطا	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	-
إسنا	زراعة	صناعة	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-
أبو تيج	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة	صناعة	زراعة	صناعة	تجارة ونقل
سمنود	زراعة	صناعة	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
الحوامدية	زراعة	صناعة	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	-	-
أبو قرقاص	زراعة	صناعة	زراعة	-	زراعة	صناعة	-	-
فوه	زراعة	صناعة	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	زراعة	-
أبو كبير	زراعة	خدمات	زراعة	-	زراعة	-	-	-
شبراخيت	زراعة	خدمات	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	-	-
الفيوم	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة
بنها	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	خدمات	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل
دسوق	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	زراعة	-
رشيد	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	صناعة	زراعة	زراعة	-
السنبلاوين	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
قوص	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-
مغاغة	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	-	-
الفشن	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-
المنزلة	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة
فاقوس	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	تجارة ونقل	زراعة	زراعة	-
بيا الكبرى	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	-	-
شربين	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	-	-
البلينا	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	تجارة ونقل	صناعة	تجارة ونقل	-
فارسكور	زراعة	تجارة ونقل	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	-	-
شبين القناطر	زراعة	تجارة ونقل	-	-	-	-	زراعة	-
البدرشين	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	-	-
أبو حماد	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	زراعة	-	-	-
مطوبس	زراعة	تجارة ونقل	-	-	-	-	-	-
أسيوط	زراعة	-	خدمات	-	خدمات	-	صناعة	-
بني سويف	زراعة	-	زراعة	خدمات	زراعة	خدمات	زراعة	صناعة
بلقاس	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل
قنا	زراعة	-	زراعة	خدمات	زراعة	-	صناعة	-
بلبيس	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة
شبين الكوم	زراعة	-	خدمات	زراعة	زراعة	-	زراعة	-
أخميم	زراعة	-	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة
ملوي	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	زراعة	-
منوف	زراعة	-	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة	زراعة	صناعة

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية
المطرية	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
زفتى	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
إدفو	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
سنورس	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
طما	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-
فرشوط	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	-	-	زراعة	-
أشمون	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
بني مزار	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	-	-
منفلوط	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
البداري	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	صناعة
المنشاة	زراعة	-	-	-	-	-	زراعة	تجارة ونقل
تلا	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
دشنا	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
أرمنت	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
ابوزعبل	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
ديروط	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	-	-	-

تابع ملحق رقم [5]
تطور المركبات الوظيفية للمدن في الفترة من 1917 حتى 1947

المدينة	تعداد 1947		تعداد 1937		تعداد 1927		تعداد 1917	
	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية	الوظيفة الأولى	الوظيفة الثانية
الحامول	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
طلخا	زراعة	-	زراعة	تجارة ونقل	خدمات	صناعة	-	-
أبو المطامير	زراعة	-	زراعة	-	-	-	-	-
سمالوط	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
ههيا	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
دكرنس	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
أهناسيا	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
المراغة	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
الدلنجات	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
طوخ	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
بلطيم	زراعة	-	زراعة	-	-	-	-	-
أبنوب	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
ديرب نجم	زراعة	-	-	-	زراعة	-	-	-
إطسا	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
الباجور	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
أبشواي	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
الإبراهيمية	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
أجا	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
الصف	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
إيتاي البارود	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
قليين	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
أبو حمص	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
العياط	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
قويسنا	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
بركة السبع	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
بيلا	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
الحسينية	زراعة	-	-	-	-	-	-	-
كفر صقر	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
السنطة	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
كوم حمادة	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-	-	-
أبو طشت	زراعة	-	زراعة	-	-	-	-	-
المنصورة	خدمات	تجارة ونقل	خدمات	-	خدمات	-	تجارة ونقل	-
الإسماعيلية	خدمات	-	صناعة	خدمات	خدمات	-	تجارة ونقل	-
الجيزة	خدمات	-	خدمات	-	خدمات	-	تجارة ونقل	-
إدكو	خدمات	-	زراعة	-	زراعة	-	زراعة	-
أسوان	خدمات	-	خدمات	-	خدمات	-	تجارة ونقل	-
إسكندرية	تجارة ونقل	صناعة	تجارة ونقل	صناعة	تجارة ونقل	صناعة	تجارة ونقل	-
المنيا	تجارة ونقل	زراعة	خدمات	-	خدمات	-	تجارة ونقل	-
جرجا	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	صناعة	تجارة ونقل	صناعة	صناعة	-
المحمودية	تجارة ونقل	زراعة	صناعة	تجارة ونقل	-	-	-	-
منيا القمح	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	تجارة ونقل	-	صناعة	زراعة
الواسطي	تجارة ونقل	زراعة	زراعة	تجارة ونقل	زراعة	خدمات	-	-
بور سعيد	تجارة ونقل	خدمات	تجارة ونقل	-	خدمات	-	تجارة ونقل	-
طنطا	تجارة ونقل	خدمات	خدمات	-	خدمات	-	تجارة ونقل	-
السويس	تجارة ونقل	خدمات	صناعة	تجارة ونقل	تجارة ونقل	خدمات	تجارة ونقل	-
دمنهور	تجارة ونقل	خدمات	تجارة ونقل	خدمات	تجارة ونقل	صناعة	زراعة	-
الزقازيق	تجارة ونقل	خدمات	خدمات	-	خدمات	-	صناعة	تجارة ونقل
الأقصر	تجارة ونقل	خدمات	تجارة ونقل	خدمات	خدمات	-	تجارة ونقل	-
كفر الزيات	تجارة ونقل	خدمات	تجارة ونقل	صناعة	تجارة ونقل	صناعة	صناعة	تجارة ونقل
سوهاج	تجارة ونقل	-	زراعة	خدمات	خدمات	زراعة	زراعة	-
كفر الشيخ	تجارة ونقل	-	زراعة	تجارة ونقل	تجارة ونقل	زراعة	-	-
نجع حمادي	تجارة ونقل	-	تجارة ونقل	صناعة	زراعة	-	-	-

جدول رقم (1)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1927

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1927	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
10	المحلة	44620	صناعة	1.55	تجارة ونقل	0.98	زراعة	0.78	خدمات	0.69
32	ميت غمر	19550	صناعة	1.22	تجارة ونقل	0.97	زراعة	0.86	خدمات	0.84
15	دمياط	34907	صناعة	1.76	تجارة ونقل	0.81	خدمات	0.79	زراعة	0.38
37	رشيد	17469	صناعة	1.40	زراعة	1.16	تجارة ونقل	0.92	خدمات	0.68
45	أبو تيج	15689	صناعة	1.32	زراعة	1.05	تجارة ونقل	1.03	خدمات	0.71
71	فارسكور	9087	صناعة	1.17	زراعة	1.14	تجارة ونقل	1.01	خدمات	0.77
72	الحوامدية	8954	صناعة	1.82	زراعة	1.78	خدمات	0.55	تجارة ونقل	0.29
25	قليوب	23872	زراعة	2.95	صناعة	1.85	خدمات	1.54	تجارة ونقل	0.69
27	أرمنت	22919	زراعة	4.32	صناعة	0.98	خدمات	0.24	تجارة ونقل	0.20
39	سرس الليان	17120	زراعة	3.89	صناعة	0.86	خدمات	0.37	تجارة ونقل	0.33
41	إدكو	16837	زراعة	4.38	صناعة	0.50	خدمات	0.39	تجارة ونقل	0.36
7	الفيوم	52863	زراعة	1.25	صناعة	1.16	تجارة ونقل	0.91	خدمات	0.78
16	أخميم	28714	زراعة	2.13	صناعة	1.26	تجارة ونقل	0.75	خدمات	0.53
21	ملوي	26298	زراعة	1.90	صناعة	1.01	تجارة ونقل	0.98	خدمات	0.62
23	منوف	25239	زراعة	1.43	صناعة	1.32	تجارة ونقل	0.99	خدمات	0.61
26	طهطا	23561	زراعة	1.35	صناعة	1.29	تجارة ونقل	0.87	خدمات	0.70
28	زفتى	22662	زراعة	2.11	صناعة	0.90	تجارة ونقل	0.75	خدمات	0.71
30	سنورس	20964	زراعة	2.84	صناعة	0.99	تجارة ونقل	0.80	خدمات	0.43
38	أبو قرقاص	17236	زراعة	2.41	صناعة	1.27	تجارة ونقل	0.57	خدمات	0.52
47	المنزلة	15202	زراعة	1.99	صناعة	1.08	تجارة ونقل	0.98	خدمات	0.56
48	سمنود	15156	زراعة	2.02	صناعة	0.91	تجارة ونقل	0.89	خدمات	0.68
49	فوه	14900	زراعة	1.38	صناعة	1.24	تجارة ونقل	1.08	خدمات	0.62
59	بيا الكبرى	12640	زراعة	1.88	صناعة	0.85	تجارة ونقل	0.84	خدمات	0.77
63	بني يحيى بحري	11262	زراعة	1.68	صناعة	1.02	تجارة ونقل	0.82	خدمات	0.75
17	قنا	27658	زراعة	1.29	خدمات	0.94	صناعة	0.89	تجارة ونقل	0.79
18	شبين الكوم	27440	زراعة	1.30	خدمات	0.97	صناعة	0.88	تجارة ونقل	0.73
52	البداري	14810	زراعة	4.49	خدمات	0.50	صناعة	0.29	تجارة ونقل	0.27
79	أبنوب	7627	زراعة	4.05	خدمات	0.54	صناعة	0.41	تجارة ونقل	0.35
84	ديرب نجم	5890	زراعة	5.22	خدمات	0.35	صناعة	0.20	تجارة ونقل	0.19
87	نجع حمادي	5084	زراعة	1.13	خدمات	0.99	صناعة	0.94	تجارة ونقل	0.75
13	z	40511	زراعة	4.85	خدمات	0.41	تجارة ونقل	0.25	صناعة	0.25
14	بني سويف	39595	زراعة	1.23	خدمات	1.00	تجارة ونقل	0.81	صناعة	0.80

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1927	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
50	دسوق	14877	زراعة	1.03	خدمات	0.97	تجارة ونقل	0.91	صناعة	0.90
51	إدفو	14849	زراعة	3.86	خدمات	0.55	تجارة ونقل	0.48	صناعة	0.39
81	العريش	6725	زراعة	2.02	خدمات	1.04	تجارة ونقل	0.69	صناعة	0.34
83	ايتاي البارود	5928	زراعة	3.66	خدمات	0.69	تجارة ونقل	0.43	صناعة	0.26
85	أجا	5776	زراعة	4.65	خدمات	0.49	تجارة ونقل	0.27	صناعة	0.20
88	الواسطى	5058	زراعة	1.32	خدمات	1.10	تجارة ونقل	0.73	صناعة	0.61
90	السنطة	4630	زراعة	4.60	خدمات	0.46	تجارة ونقل	0.32	صناعة	0.24
91	إطسا	4527	زراعة	4.11	خدمات	0.54	تجارة ونقل	0.45	صناعة	0.29

تابع جدول رقم (1)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1927

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1927	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
94	الصف	4084	زراعة	4.96	خدمات	0.46	تجارة ونقل	0.19	صناعة	0.14
95	كوم حمادة	3854	زراعة	3.66	خدمات	0.67	تجارة ونقل	0.50	صناعة	0.25
97	العياط	3213	زراعة	2.09	خدمات	0.89	تجارة ونقل	0.84	صناعة	0.48
31	المطرية	20399	زراعة	4.03	تجارة ونقل	0.49	صناعة	0.46	خدمات	0.46
33	طما	18767	زراعة	6.01	تجارة ونقل	1.47	صناعة	0.86	خدمات	0.74
35	السنبلاوين	17883	زراعة	2.23	تجارة ونقل	0.93	صناعة	0.72	خدمات	0.69
43	منفلوط	16422	زراعة	1.83	تجارة ونقل	0.97	صناعة	0.91	خدمات	0.70
44	بلبيس	15776	زراعة	1.31	تجارة ونقل	1.10	صناعة	1.07	خدمات	0.72
46	قوص	15434	زراعة	1.70	تجارة ونقل	1.36	صناعة	0.86	خدمات	0.60
55	أبشواي	14290	زراعة	4.72	تجارة ونقل	0.49	صناعة	0.41	خدمات	0.28
56	سمالوط	13841	زراعة	3.03	تجارة ونقل	0.81	صناعة	0.62	خدمات	0.54
57	إسنا	13427	زراعة	1.84	تجارة ونقل	1.02	صناعة	0.98	خدمات	0.64
58	مغاغة	13076	زراعة	2.02	تجارة ونقل	0.90	صناعة	0.85	خدمات	0.70
62	الفشن	11406	زراعة	1.54	تجارة ونقل	1.16	صناعة	0.87	خدمات	0.73
65	الإبراهيمية	10179	زراعة	3.01	تجارة ونقل	0.76	صناعة	0.65	خدمات	0.56
69	البدرشين	9420	زراعة	2.63	تجارة ونقل	1.01	صناعة	0.73	خدمات	0.53
78	الباجور	7713	زراعة	2.72	تجارة ونقل	0.96	صناعة	0.60	خدمات	0.59
82	أبو كبير	6478	زراعة	3.96	تجارة ونقل	0.73	صناعة	0.44	خدمات	0.39
86	كفر الدوار	5412	زراعة	1.66	تجارة ونقل	1.07	صناعة	0.85	خدمات	0.74
20	بنها	26517	زراعة	2.45	تجارة ونقل	1.24	خدمات	1.14	صناعة	0.73
34	أشمون	18504	زراعة	3.78	تجارة ونقل	0.82	خدمات	0.43	صناعة	0.39
40	تلا	17043	زراعة	3.80	تجارة ونقل	0.56	خدمات	0.53	صناعة	0.39
53	بني مزار	14687	زراعة	2.43	تجارة ونقل	0.87	خدمات	0.69	صناعة	0.64
60	دشنا	12243	زراعة	3.73	تجارة ونقل	0.74	خدمات	0.48	صناعة	0.40
61	ديروط	11636	زراعة	4.79	تجارة ونقل	0.51	خدمات	0.30	صناعة	0.30
68	شربين	10044	زراعة	1.31	تجارة ونقل	1.25	خدمات	0.81	صناعة	0.77
70	ههيا	9134	زراعة	3.57	تجارة ونقل	0.69	خدمات	0.55	صناعة	0.39
74	الدلنجات	8590	زراعة	4.16	تجارة ونقل	0.48	خدمات	0.46	صناعة	0.39
77	دكرنس	7769	زراعة	2.70	تجارة ونقل	0.75	خدمات	0.71	صناعة	0.55
80	قويسنا	6879	زراعة	4.93	تجارة ونقل	0.38	خدمات	0.33	صناعة	0.26
89	شبراخيت	4661	زراعة	1.88	تجارة ونقل	1.19	خدمات	0.77	صناعة	0.55
92	بركة السبع	4410	زراعة	3.56	تجارة ونقل	0.67	خدمات	0.51	صناعة	0.50

مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)									
الترتيب	المدينة	عدد السكان 1927	النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
93	أبو حمص	4290	زراعة	3.55	تجارة ونقل	0.65	خدمات	0.53	صناعة	0.46
96	أبو حماد	3478	زراعة	3.78	تجارة ونقل	0.67	خدمات	0.48	صناعة	0.42
98	كفر صقر	3076	زراعة	2.53	تجارة ونقل	0.80	خدمات	0.75	صناعة	0.52
6	أسيوط	57134	خدمات	1.15	صناعة	0.93	زراعة	0.68	تجارة ونقل	0.67
1	القاهرة	1064567	خدمات	1.17	صناعة	1.03	تجارة ونقل	0.82	زراعة	0.27
11	المنيا	44325	خدمات	1.04	صناعة	0.92	تجارة ونقل	0.87	زراعة	0.82
19	الجيزة	26921	خدمات	1.10	صناعة	0.95	تجارة ونقل	0.95	زراعة	0.44
24	الإسماعيلية	25194	خدمات	1.27	صناعة	0.81	تجارة ونقل	0.75	زراعة	0.39

تابع جدول رقم (1)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1927

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1927	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
67	طلخا	10064	خدمات	1.11	صناعة	1.10	تجارة ونقل	0.84	زراعة	0.35
22	سوهاج	25289	خدمات	1.14	زراعة	1.00	صناعة	0.73	تجارة ونقل	0.72
3	بور سعيد	104242	خدمات	1.44	تجارة ونقل	0.84	زراعة	0.39	صناعة	0.39
4	طنطا	90016	خدمات	1.16	تجارة ونقل	0.96	صناعة	0.81	زراعة	0.48
5	المنصورة	63676	خدمات	1.15	تجارة ونقل	0.96	صناعة	0.89	زراعة	0.37
8	الزقازيق	52839	خدمات	1.12	تجارة ونقل	0.92	صناعة	0.82	زراعة	0.65
36	الأقصر	17569	خدمات	1.23	تجارة ونقل	0.85	صناعة	0.77	زراعة	0.44
42	أسوان	16458	خدمات	1.27	تجارة ونقل	0.92	صناعة	0.65	زراعة	0.41
29	جرجا	21874	تجارة ونقل	1.31	صناعة	1.24	زراعة	0.85	خدمات	0.69
64	البلينا	10462	تجارة ونقل	1.36	صناعة	1.08	زراعة	0.96	خدمات	0.71
2	إسكندرية	573063	تجارة ونقل	2.21	صناعة	1.45	خدمات	1.20	زراعة	0.32
9	دمنهور	51709	تجارة ونقل	1.13	صناعة	1.04	خدمات	0.96	زراعة	0.51
54	كفر الزيات	14578	تجارة ونقل	1.23	صناعة	1.17	خدمات	0.87	زراعة	0.48
66	كفر الشيخ	10128	تجارة ونقل	1.40	زراعة	1.09	صناعة	0.90	خدمات	0.75
76	فاقوس	8265	تجارة ونقل	1.10	زراعة	1.06	صناعة	1.04	خدمات	0.81
73	العطف	8684	تجارة ونقل	1.15	زراعة	1.02	خدمات	0.93	صناعة	0.78
12	السويس	40523	تجارة ونقل	1.49	خدمات	1.01	صناعة	0.78	زراعة	0.30
75	منيا القمح	8574	تجارة ونقل	1.20	خدمات	0.94	زراعة	0.88	صناعة	0.81

جدول رقم (2)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1937

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1937	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
63	الحوامدية	11913	صناعة	2.35	زراعة	1.63	خدمات	0.57	تجارة ونقل	0.33
102	سفاجا	495	صناعة	3.16	زراعة	0.66	خدمات	0.52	تجارة ونقل	0.22
68	فارسكور	10926	صناعة	1.52	زراعة	1.34	تجارة ونقل	1.16	خدمات	0.64
100	القصير	2798	صناعة	2.25	زراعة	1.09	تجارة ونقل	0.95	خدمات	0.49
15	دمياط	40332	صناعة	1.43	خدمات	1.04	تجارة ونقل	0.88	زراعة	0.29
17	الإسماعيلية	36397	صناعة	1.31	خدمات	1.06	تجارة ونقل	0.84	زراعة	0.50
7	المحلة	63292	صناعة	2.44	تجارة ونقل	0.75	زراعة	0.69	خدمات	0.59
31	ميت غمر	22233	صناعة	1.23	تجارة ونقل	0.99	زراعة	0.93	خدمات	0.93
66	المحمودية	11295	صناعة	1.29	تجارة ونقل	1.27	زراعة	0.93	خدمات	0.79
12	السويس	49686	صناعة	1.13	تجارة ونقل	1.10	خدمات	0.96	زراعة	0.74
28	أرمنت	24344	زراعة	5.35	صناعة	0.75	خدمات	0.35	تجارة ونقل	0.22
29	زفتى	23952	زراعة	2.58	صناعة	0.85	خدمات	0.78	تجارة ونقل	0.74
33	إدكو	21746	زراعة	5.34	صناعة	0.62	خدمات	0.37	تجارة ونقل	0.30
79	أبو قرقاص	8202	زراعة	3.98	صناعة	0.78	خدمات	0.57	تجارة ونقل	0.46
94	بركة السبع	4232	زراعة	4.97	صناعة	0.48	خدمات	0.47	تجارة ونقل	0.42
6	الفيوم	63703	زراعة	1.42	صناعة	1.18	تجارة ونقل	0.93	خدمات	0.85
23	طهطا	27012	زراعة	1.92	صناعة	1.24	تجارة ونقل	0.92	خدمات	0.71
26	أخميم	26813	زراعة	2.21	صناعة	1.33	تجارة ونقل	1.04	خدمات	0.55
27	منوف	25801	زراعة	1.65	صناعة	1.22	تجارة ونقل	0.86	خدمات	0.80
36	سنورس	19800	زراعة	3.67	صناعة	0.90	تجارة ونقل	0.72	خدمات	0.50
37	رشيد	18862	زراعة	1.55	صناعة	1.37	تجارة ونقل	1.21	خدمات	0.63
42	أبو تيج	17230	زراعة	1.38	صناعة	1.21	تجارة ونقل	1.18	خدمات	0.75
55	سمنود	14388	زراعة	2.57	صناعة	0.96	تجارة ونقل	0.82	خدمات	0.70
90	أبو حماد	4905	زراعة	1.90	صناعة	1.49	تجارة ونقل	0.82	خدمات	0.65
18	قنا	34431	زراعة	1.81	خدمات	1.00	صناعة	0.80	تجارة ونقل	0.71
25	قليوب	26946	زراعة	1.62	خدمات	1.30	صناعة	1.29	تجارة ونقل	0.40
52	البداري	14718	زراعة	5.89	خدمات	0.42	صناعة	0.25	تجارة ونقل	0.21
87	قويسنا	5401	زراعة	4.80	خدمات	0.68	صناعة	0.27	تجارة ونقل	0.20
97	أجا	3892	زراعة	4.74	خدمات	0.71	صناعة	0.23	تجارة ونقل	0.20
13	بلقاس	49306	زراعة	6.15	خدمات	0.32	تجارة ونقل	0.30	صناعة	0.26
14	بني سويف	45492	زراعة	1.46	خدمات	1.08	تجارة ونقل	0.79	صناعة	0.73
20	سوهاج	31889	زراعة	1.18	خدمات	1.08	تجارة ونقل	0.93	صناعة	0.76

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1937	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
21	بنها	31198	زراعة	1.50	خدمات	1.33	تجارة ونقل	0.76	صناعة	0.54
30	إدفو	23646	زراعة	4.51	خدمات	0.70	تجارة ونقل	0.34	صناعة	0.27
40	تلا	18374	زراعة	4.42	خدمات	0.59	تجارة ونقل	0.53	صناعة	0.40
73	ههيا	9615	زراعة	4.21	خدمات	0.60	تجارة ونقل	0.58	صناعة	0.45
75	الدلنجات	9061	زراعة	4.87	خدمات	0.50	تجارة ونقل	0.46	صناعة	0.43
78	أبنوب	8226	زراعة	4.95	خدمات	0.50	تجارة ونقل	0.49	صناعة	0.34
84	إيتاي البارود	6342	زراعة	3.48	خدمات	0.77	تجارة ونقل	0.72	صناعة	0.33
88	شبراخيت	5241	زراعة	2.32	خدمات	0.88	تجارة ونقل	0.86	صناعة	0.63

تابع جدول رقم (2)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1937

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1937	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
91	الصف	4862	زراعة	4.67	خدمات	0.61	تجارة ونقل	0.39	صناعة	0.34
92	إطسا	4688	زراعة	4.97	خدمات	0.53	تجارة ونقل	0.47	صناعة	0.27
93	السنطة	4606	زراعة	4.80	خدمات	0.57	تجارة ونقل	0.49	صناعة	0.25
96	كوم حمادة	3957	زراعة	5.02	خدمات	0.53	تجارة ونقل	0.49	صناعة	0.24
22	ملوي	27107	زراعة	2.43	تجارة ونقل	1.15	صناعة	1.04	خدمات	0.57
34	المطرية	20533	زراعة	4.50	تجارة ونقل	0.79	صناعة	0.45	خدمات	0.45
39	السنبلاوين	18389	زراعة	1.85	تجارة ونقل	0.97	صناعة	0.96	خدمات	0.81
41	منفلوط	17731	زراعة	2.97	تجارة ونقل	0.96	صناعة	0.70	خدمات	0.65
43	بلبيس	16757	زراعة	2.05	تجارة ونقل	1.16	صناعة	1.12	خدمات	0.62
44	بني مزار	16620	زراعة	3.01	تجارة ونقل	1.08	صناعة	0.70	خدمات	0.59
45	الفشن	16609	زراعة	2.38	تجارة ونقل	1.23	صناعة	0.78	خدمات	0.65
47	قوص	16289	زراعة	1.90	تجارة ونقل	1.21	صناعة	0.97	خدمات	0.71
48	إسنا	15851	زراعة	1.52	تجارة ونقل	1.17	صناعة	0.90	خدمات	0.84
50	فوه	15759	زراعة	1.96	تجارة ونقل	1.24	صناعة	1.23	خدمات	0.57
51	دسوق	15368	زراعة	1.86	تجارة ونقل	1.24	صناعة	0.97	خدمات	0.70
53	بيا الكبرى	14596	زراعة	2.26	تجارة ونقل	1.18	صناعة	0.91	خدمات	0.65
54	المنزلة	14478	زراعة	1.75	تجارة ونقل	1.20	صناعة	1.09	خدمات	0.70
56	مغاغة	13646	زراعة	2.74	تجارة ونقل	1.12	صناعة	0.77	خدمات	0.62
57	فرشوط	13136	زراعة	3.10	تجارة ونقل	1.13	صناعة	1.05	خدمات	0.41
58	ديروط	12978	زراعة	1.68	تجارة ونقل	1.21	صناعة	1.08	خدمات	0.71
59	البلينا	12682	زراعة	1.38	تجارة ونقل	1.37	صناعة	0.98	خدمات	0.76
60	البدرشين	12460	زراعة	3.35	تجارة ونقل	0.84	صناعة	0.71	خدمات	0.60
61	كفر الشيخ	12360	زراعة	1.58	تجارة ونقل	1.38	صناعة	0.81	خدمات	0.78
64	شربين	11686	زراعة	1.41	تجارة ونقل	1.31	صناعة	1.05	خدمات	0.75
65	طلخا	11341	زراعة	2.12	تجارة ونقل	1.05	صناعة	1.02	خدمات	0.69
67	نبروه	11073	زراعة	2.85	تجارة ونقل	1.41	صناعة	0.64	خدمات	0.53
69	الإبراهيمية	10731	زراعة	3.76	تجارة ونقل	0.84	صناعة	0.67	خدمات	0.52
70	فاقوس	10618	زراعة	1.49	تجارة ونقل	1.21	صناعة	0.99	خدمات	0.79
72	سمالوط	9744	زراعة	4.88	تجارة ونقل	0.62	صناعة	0.48	خدمات	0.41
76	بلطيم	8858	زراعة	5.83	تجارة ونقل	0.57	صناعة	0.28	خدمات	0.28
80	الباجور	7559	زراعة	3.57	تجارة ونقل	0.72	صناعة	0.66	خدمات	0.62
81	أبو كبير	7063	زراعة	4.67	تجارة ونقل	0.61	صناعة	0.53	خدمات	0.44
82	أبشواي	6752	زراعة	3.68	تجارة ونقل	0.92	صناعة	0.78	خدمات	0.46
35	طما	19958	زراعة	3.69	تجارة ونقل	0.69	خدمات	0.63	صناعة	0.58
46	أشمون	16583	زراعة	3.68	تجارة ونقل	0.78	خدمات	0.63	صناعة	0.51
62	دشنا	12210	زراعة	3.36	تجارة ونقل	0.81	خدمات	0.71	صناعة	0.46
74	أبو المطامير	9529	زراعة	5.71	تجارة ونقل	0.59	خدمات	0.31	صناعة	0.26

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1937	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
77	دكرنس	8450	زراعة	3.46	تجارة ونقل	0.84	خدمات	0.63	صناعة	0.58
86	الواسطي	5878	زراعة	1.56	تجارة ونقل	1.23	خدمات	0.90	صناعة	0.68
89	أبو حمص	4969	زراعة	4.55	تجارة ونقل	0.72	خدمات	0.51	صناعة	0.33

تابع جدول رقم (2)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1937

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1937	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
95	العياط	4068	زراعة	2.63	تجارة ونقل	0.98	خدمات	0.73	صناعة	0.69
98	كفر صقر	3375	زراعة	3.53	تجارة ونقل	0.80	خدمات	0.61	صناعة	0.61
99	ابو طشت	3137	زراعة	5.64	تجارة ونقل	0.55	خدمات	0.36	صناعة	0.22
101	الغردقة	650	زراعة	1.56	تجارة ونقل	1.24	خدمات	0.91	صناعة	0.64
1	القاهرة	1312096	خدمات	1.17	صناعة	1.09	تجارة ونقل	0.97	زراعة	0.21
9	أسيوط	60338	خدمات	1.21	صناعة	0.90	تجارة ونقل	0.76	زراعة	0.65
16	الجيزة	37779	خدمات	1.21	صناعة	0.94	تجارة ونقل	0.88	زراعة	0.41
11	المنيا	51026	خدمات	1.12	زراعة	0.95	تجارة ونقل	0.94	صناعة	0.77
19	شبين الكوم	32712	خدمات	1.19	زراعة	1.12	صناعة	0.84	تجارة ونقل	0.60
4	طنطا	95260	خدمات	1.26	تجارة ونقل	0.93	صناعة	0.80	زراعة	0.35
5	المنصورة	69036	خدمات	1.29	تجارة ونقل	0.86	صناعة	0.85	زراعة	0.25
10	الزقازيق	59793	خدمات	1.20	تجارة ونقل	0.95	صناعة	0.79	زراعة	0.60
32	أسوان	22192	خدمات	1.15	تجارة ونقل	0.95	صناعة	0.93	زراعة	0.58
24	جرجا	26951	تجارة ونقل	1.35	صناعة	1.28	زراعة	1.08	خدمات	0.72
83	نجع حمادي	6507	تجارة ونقل	1.32	صناعة	1.18	زراعة	1.14	خدمات	0.76
2	إسكندرية	685736	تجارة ونقل	1.35	صناعة	1.05	خدمات	1.02	زراعة	0.24
49	كفر الزيات	15806	تجارة ونقل	1.31	صناعة	1.25	خدمات	0.87	زراعة	0.61
85	كفر الدوار	5969	تجارة ونقل	1.59	صناعة	0.97	خدمات	0.87	زراعة	0.61
71	منيا القمح	10442	تجارة ونقل	1.15	زراعة	1.08	خدمات	0.95	صناعة	0.92
3	بور سعيد	124751	تجارة ونقل	1.50	خدمات	0.96	صناعة	0.88	زراعة	0.54
8	دمنهور	61962	تجارة ونقل	1.27	خدمات	1.06	صناعة	1.02	زراعة	0.25
38	الأقصر	18664	تجارة ونقل	1.18	خدمات	1.04	صناعة	0.84	زراعة	0.79

جدول رقم (3)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1947

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1947	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
17	سوهاج	43168	تجارة ونقل	1.00	خدمات	0.97	زراعة	0.87	صناعة	0.58
64	نجع حمادي	15703	تجارة ونقل	1.01	خدمات	0.95	زراعة	0.94	صناعة	0.74
3	بور سعيد	177703	تجارة ونقل	1.57	خدمات	1.06	صناعة	0.57	زراعة	0.26
4	طنطا	139926	تجارة ونقل	1.12	خدمات	1.02	صناعة	0.86	زراعة	0.67
6	السويس	107244	تجارة ونقل	1.53	خدمات	1.05	صناعة	0.54	زراعة	0.26
9	دمنهور	84352	تجارة ونقل	1.15	خدمات	1.01	صناعة	0.84	زراعة	0.51
10	الزقازيق	81813	تجارة ونقل	1.05	خدمات	1.01	صناعة	0.73	زراعة	0.57
34	الأقصر	27457	تجارة ونقل	1.17	خدمات	1.05	صناعة	0.71	زراعة	0.37
45	كفر الزيات	21516	تجارة ونقل	1.43	خدمات	1.01	صناعة	0.83	زراعة	0.46
62	كفر الشيخ	15724	تجارة ونقل	1.28	خدمات	0.98	صناعة	0.79	زراعة	0.76
69	المحمودية	13631	تجارة ونقل	1.25	زراعة	1.23	صناعة	0.90	خدمات	0.84
12	المنيا	70298	تجارة ونقل	1.06	زراعة	1.00	خدمات	0.99	صناعة	0.75
25	جرجا	33631	تجارة ونقل	1.20	زراعة	1.04	خدمات	0.93	صناعة	0.84
71	منيا القمح	13339	تجارة ونقل	1.31	زراعة	1.03	خدمات	1.01	صناعة	0.93
89	الواسطى	7757	تجارة ونقل	1.40	زراعة	1.28	خدمات	0.92	صناعة	0.43
2	إسكندرية	919024	تجارة ونقل	1.18	صناعة	1.13	خدمات	1.08	زراعة	0.20
7	المنصورة	101965	خدمات	1.08	تجارة ونقل	1.07	صناعة	0.84	زراعة	0.28
13	الإسماعيلية	68229	خدمات	1.13	تجارة ونقل	0.94	صناعة	0.61	زراعة	0.29
36	أسوان	26343	خدمات	1.07	تجارة ونقل	0.92	صناعة	0.61	زراعة	0.43
14	الجيزة	66156	خدمات	1.11	صناعة	0.99	تجارة ونقل	0.94	زراعة	0.33
28	ادكو	30033	خدمات	1.09	صناعة	0.93	زراعة	0.51	تجارة ونقل	0.46
24	ملوي	34078	زراعة	2.07	تجارة ونقل	0.95	خدمات	0.86	صناعة	0.69
26	منوف	31475	زراعة	1.94	تجارة ونقل	0.92	خدمات	0.87	صناعة	0.78
27	دسوق	31334	زراعة	1.39	تجارة ونقل	1.07	خدمات	0.93	صناعة	0.82
37	إدفو	26192	زراعة	5.93	تجارة ونقل	0.43	خدمات	0.41	صناعة	0.24
40	السنبلاوين	23839	زراعة	2.09	تجارة ونقل	1.03	خدمات	0.84	صناعة	0.73
41	طما	23765	زراعة	3.81	تجارة ونقل	0.88	خدمات	0.57	صناعة	0.38
43	أشمون	23047	زراعة	3.70	تجارة ونقل	0.89	خدمات	0.66	صناعة	0.57
44	بني مزار	23023	زراعة	2.77	تجارة ونقل	0.96	خدمات	0.77	صناعة	0.54
47	منفلوط	21209	زراعة	2.60	تجارة ونقل	0.84	خدمات	0.77	صناعة	0.53
48	مغاغة	21041	زراعة	1.85	تجارة ونقل	1.00	خدمات	0.85	صناعة	0.58
49	الفشن	21009	زراعة	3.11	تجارة ونقل	1.04	خدمات	0.83	صناعة	0.53

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1947	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
53	البداري	19450	زراعة	6.06	تجارة ونقل	0.40	خدمات	0.32	صناعة	0.17
54	المنشأة	18793	زراعة	5.13	تجارة ونقل	0.50	خدمات	0.47	صناعة	0.26
55	تلا	18521	زراعة	4.77	تجارة ونقل	0.62	خدمات	0.59	صناعة	0.34
57	بيا الكبرى	17174	زراعة	1.71	تجارة ونقل	1.24	خدمات	0.90	صناعة	0.74
58	دشنا	16970	زراعة	3.80	تجارة ونقل	0.76	خدمات	0.58	صناعة	0.31
59	شربين	16378	زراعة	1.53	تجارة ونقل	1.08	خدمات	0.92	صناعة	0.62
61	البلينا	16202	زراعة	1.84	تجارة ونقل	1.14	خدمات	0.80	صناعة	0.58
66	ديروط	14387	زراعة	4.26	تجارة ونقل	0.59	خدمات	0.55	صناعة	0.44
68	فارسكور	13806	زراعة	1.47	تجارة ونقل	1.00	خدمات	0.81	صناعة	0.66
74	سمالوط	12254	زراعة	4.60	تجارة ونقل	0.67	خدمات	0.54	صناعة	0.42
76	ههيا	11593	زراعة	4.40	تجارة ونقل	0.72	خدمات	0.66	صناعة	0.45

تابع جدول رقم (3)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1947

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1947	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
77	دكرنس	11249	زراعة	3.02	تجارة ونقل	0.93	خدمات	0.80	صناعة	0.64
80	المراغة	10623	زراعة	4.43	تجارة ونقل	0.77	خدمات	0.50	صناعة	0.44
81	الدلنجات	10606	زراعة	5.74	تجارة ونقل	0.58	خدمات	0.55	صناعة	0.31
83	البدرشين	8962	زراعة	3.34	تجارة ونقل	1.02	خدمات	0.71	صناعة	0.65
90	أبو حماد	7728	زراعة	2.40	تجارة ونقل	1.02	خدمات	0.90	صناعة	0.51
92	أبشواي	7370	زراعة	2.52	تجارة ونقل	0.71	خدمات	0.44	صناعة	0.43
97	إيتاي البارود	6728	زراعة	4.58	تجارة ونقل	0.89	خدمات	0.67	صناعة	0.28
99	مطوبس	6587	زراعة	2.12	تجارة ونقل	1.18	خدمات	0.81	صناعة	0.80
100	أبو حمص	6429	زراعة	3.66	تجارة ونقل	0.98	خدمات	0.66	صناعة	0.29
105	بيلا	4695	زراعة	4.92	تجارة ونقل	0.50	خدمات	0.50	صناعة	0.33
107	الحسينية	4282	زراعة	7.73	تجارة ونقل	0.19	خدمات	0.18	صناعة	0.08
109	السنطة	4042	زراعة	5.90	تجارة ونقل	0.49	خدمات	0.41	صناعة	0.24
110	كوم حمادة	4014	زراعة	3.41	تجارة ونقل	0.91	خدمات	0.86	صناعة	0.54
111	أبو طشت	3301	زراعة	6.38	تجارة ونقل	0.49	خدمات	0.33	صناعة	0.14
11	الفيوم	73642	زراعة	1.33	تجارة ونقل	1.03	صناعة	0.94	خدمات	0.94
16	بلقاس	52326	زراعة	7.53	تجارة ونقل	0.40	صناعة	0.23	خدمات	0.14
19	بلبيس	42814	زراعة	2.04	تجارة ونقل	0.98	صناعة	0.87	خدمات	0.84
22	بنها	35880	زراعة	1.45	تجارة ونقل	1.13	صناعة	0.86	خدمات	0.85
33	رشيد	28558	زراعة	1.92	تجارة ونقل	1.12	صناعة	0.95	خدمات	0.85
35	زفتى	27404	زراعة	2.79	تجارة ونقل	0.77	صناعة	0.76	خدمات	0.73
42	فرشوط	23355	زراعة	3.32	تجارة ونقل	0.87	صناعة	0.67	خدمات	0.62
46	قوص	21229	زراعة	2.13	تجارة ونقل	1.11	صناعة	0.84	خدمات	0.80
50	المنزلة	20752	زراعة	1.90	تجارة ونقل	1.10	صناعة	0.86	خدمات	0.81
56	فاقوس	18130	زراعة	1.18	تجارة ونقل	1.06	صناعة	0.97	خدمات	0.95
73	أبو المطامير	12579	زراعة	6.66	تجارة ونقل	0.35	صناعة	0.30	خدمات	0.28
75	شبين القناطر	11608	زراعة	2.34	تجارة ونقل	1.01	صناعة	0.83	خدمات	0.82
79	أهناسيا	10829	زراعة	7.25	تجارة ونقل	0.33	صناعة	0.28	خدمات	0.25
91	الباجور	7505	زراعة	7.58	تجارة ونقل	0.35	صناعة	0.31	خدمات	0.14
103	قويسنا	4970	زراعة	7.16	تجارة ونقل	0.35	صناعة	0.29	خدمات	0.27
86	ديرب نجم	8385	زراعة	7.16	خدمات	0.27	صناعة	0.20	تجارة ونقل	0.15
8	أسيوط	90103	زراعة	0.99	خدمات	0.94	تجارة ونقل	0.85	صناعة	0.77
15	بني سويف	57106	زراعة	0.98	خدمات	0.96	تجارة ونقل	0.83	صناعة	0.62

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1947	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
18	قنا	42929	زراعة	1.59	خدمات	0.92	تجارة ونقل	0.69	صناعة	0.64
20	شبين الكوم	41636	زراعة	1.45	خدمات	0.99	تجارة ونقل	0.71	صناعة	0.57
30	المطرية	29705	زراعة	2.37	خدمات	0.88	تجارة ونقل	0.80	صناعة	0.37
67	الحامول	13880	زراعة	7.66	خدمات	0.30	تجارة ونقل	0.27	صناعة	0.19
82	طوخ	9745	زراعة	2.77	خدمات	0.85	تجارة ونقل	0.84	صناعة	0.69
84	بلطيم	8890	زراعة	5.16	خدمات	0.56	تجارة ونقل	0.49	صناعة	0.22
85	أبنوب	8845	زراعة	5.34	خدمات	0.41	تجارة ونقل	0.39	صناعة	0.29
87	أبو كبير	8226	زراعة	5.21	خدمات	1.68	تجارة ونقل	0.11	صناعة	0.11
88	إطسا	7965	زراعة	5.68	خدمات	0.51	تجارة ونقل	0.47	صناعة	0.15
95	أجا	6889	زراعة	5.08	خدمات	0.55	تجارة ونقل	0.47	صناعة	0.35
96	الصف	6810	زراعة	5.42	خدمات	0.49	تجارة ونقل	0.43	صناعة	0.39
98	قلين	6619	زراعة	7.82	خدمات	0.31	تجارة ونقل	0.21	صناعة	0.21
101	شبراخيت	5590	زراعة	2.50	خدمات	1.02	تجارة ونقل	1.00	صناعة	0.52

تابع جدول رقم (3)

جدول ترتيب وظائف المدن حسب معامل توطن النشاط الاقتصادي بكل مدينة عام 1947

الترتيب	المدينة	عدد السكان 1947	مقارنة رأسية (معاملات توطن الأنشطة بكل مدينة)							
			النشاط الأول	م.التوطن	النشاط الثاني	م.التوطن	النشاط الثالث	م.التوطن	النشاط الرابع	م.التوطن
102	العياط	5498	زراعة	3.07	خدمات	0.81	تجارة ونقل	0.80	صناعة	0.45
108	كفر صقر	4229	زراعة	3.50	خدمات	0.79	تجارة ونقل	0.70	صناعة	0.22
21	طهطا	37095	زراعة	2.07	صناعة	1.01	تجارة ونقل	0.87	خدمات	0.80
23	أخميم	34788	زراعة	2.16	صناعة	0.95	تجارة ونقل	0.87	خدمات	0.77
38	اسنا	25811	زراعة	1.61	صناعة	1.15	تجارة ونقل	0.97	خدمات	0.81
39	سنورس	25757	زراعة	4.36	صناعة	0.74	تجارة ونقل	0.71	خدمات	0.62
51	أبو تيج	19952	زراعة	1.47	صناعة	1.00	تجارة ونقل	0.95	خدمات	0.87
60	أرمنت	16251	زراعة	8.19	صناعة	0.25	تجارة ونقل	0.20	خدمات	0.15
72	طلخا	13317	زراعة	2.18	صناعة	0.90	تجارة ونقل	0.84	خدمات	0.82
106	فوه	4482	زراعة	2.02	صناعة	1.20	تجارة ونقل	1.01	خدمات	0.78
52	سمنود	19824	زراعة	2.15	صناعة	1.15	خدمات	0.79	تجارة ونقل	0.78
63	أبو زعبل	15720	زراعة	3.83	صناعة	0.56	خدمات	0.52	تجارة ونقل	0.21
65	الحوامدية	15452	زراعة	1.74	صناعة	1.74	خدمات	0.78	تجارة ونقل	0.33
93	أبو قرقاص	7351	زراعة	3.37	صناعة	1.04	خدمات	0.74	تجارة ونقل	0.65
94	الإبراهيمية	7304	زراعة	2.17	صناعة	0.95	خدمات	0.92	تجارة ونقل	0.89
104	بركة السبع	4793	زراعة	5.25	صناعة	0.52	خدمات	0.49	تجارة ونقل	0.42
70	كفر الدوار	13589	صناعة	1.84	تجارة ونقل	1.10	خدمات	0.94	زراعة	0.28
78	القناطرالخيرية	11005	صناعة	1.28	تجارة ونقل	1.13	خدمات	0.98	زراعة	0.69
1	القاهرة	2096540	صناعة	1.21	خدمات	1.16	تجارة ونقل	1.01	زراعة	0.15
32	دمياط	28634	صناعة	1.60	خدمات	0.94	تجارة ونقل	0.91	زراعة	0.37
5	المحلة	115758	صناعة	2.74	خدمات	0.85	زراعة	0.62	تجارة ونقل	0.60
29	قليوب	30021	صناعة	1.95	زراعة	1.40	خدمات	0.82	تجارة ونقل	0.56
31	ميت غمر	29041	صناعة	1.17	زراعة	0.97	تجارة ونقل	0.95	خدمات	0.95